Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

REVUE DE PRESSE INTERNE

أقوال الصحف

05 et 06 Juin 2010
2010 يونيو 06 و05

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يلتزم بتنفيذ الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية

قرر مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين، أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، تعليق إضرابهم اللامحدود عن الطعام بعدما قضوا 15 يوما من الاعتصام المفتوح أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. جاء ذلك نتيجة الاستجابة لجزء مهم من مطالبهم، وأساسا تلك المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية.

وحمل المضربون عن الطعام ،والبالغ عددهم 9أفراد وهم كالتالي: نذير المصطفى، بوزاري مصطفى، صدقي رفيق،الطاهر بن العباس، مناف عبد اللطيف،الخضبان مصطفى ،ضريف محمد،الحالي محمد،مسؤولية اي تاخير أو تلكؤ في تنفيذ ما اتفق عليه بين ممثلي المضربين ورئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لسلطة القرار وأيضا الجهة المعنية بتنفيذ هذه التوصيات .

وكان هؤلاء المضربون التسعة قد افتتحوا معركتهم باعتصام بساحة الشهداء المقابلة لمقر المجلس الاستشاري منذ الخامس من شهر أبريل الماضي. وقد حضرها أزيد من 44 معتقلا سابقا يمثلون 16مدينة مغربية.

هذا الاعتصام الذي اعلنوه بعد استنفاد كل الطرق المشروعة والقانونية من حوارات ومراسلات لكل الجهات المعنية بالموضوع، كما أن تحركاتهم السابقة من اعتصامات وإضراب عن الطعام خلال السنة الماضية والوعود التي تلقوها لم تعط اي نتيجة ،كما أن قرارهم في الدخول في الإضراب جاء أيضا نتيجة اللامبالاة والتماطل والتجاهل بعدم تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بشكل عام، وخصوصا تلك المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية .

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Actualités Nationales
مستجدات وطنية

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

REVUE DE PRESSE REGIONALE

Bureau Régionale d'Agadir

Mai 2010

أقوال الصحف الجهوية

المكتب الجهوي بأكادير

ماي 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

ملحوظة: الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها.

محتويات ما قالته الصحف:

المحور الأول: الحقوق الثقافية و البيئية.
المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.
المحور الثالث: الحقوق السياسية و المدنية.
المحور الرابع: النهوض بثقافة حقوق الإنسان.
المحور الخامس: تدبير الشأن المحلي.
المحور السادس: الحكامة الأمنية.
المحور السابع: التعليم.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المحور الأول: الحقوق الثقافية و البيئة.

- جامعة ابن زهر تسعى لرد الاعتبار لموقع أكادير أوفلا
- البيئة و محطة انزكان للمسافرين
- طانطان: افتقار المدينة لقاعة العروض و غياب الشأن الثقافي
- تخليدا ليوم الأرض و البيئة اهتمام بالمساحات الخضراء

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الانبعاث
العدد 82، ص 2

جامعة ابن زهر تسعى لرد الاعتبار لموقع اكادير اوفلا

محمد الرايسي

تطبيقا لمختلف الدوريات الوزارية التي تحث على تشجيع ودعم التعاون بين الجماعات المحلية والمؤسسات الجامعية. وإيمانا من مختلف الفعاليات الأكاديرية بأهمية الحفاظ على الموروث الثقافي المحلي وتثمينه ورد الاعتبار له وإدماجه في التنمية المستدامة.

صادق المجلس الجماعي لأكادير خلال دورتي أبريل وأكتوبر 2009 على اتفاقية شراكة تروم انجاز دراسة أركيولوجية ورد الاعتبار لموقع أكادير أوفلا. خطت تقنيا من ست فصول عهدت خلالها بلدية أكادير. انطلاقا من الفصل الأول لجامعة ابن زهر خاصة فريق البحث اركيولوجيا تراث وتنمية "GRAPA" بمهمة انجاز دراسات وأبحاث اركيولوجية بموقع أكادير أوفلا بغية المحافظة عليه وإعادة تأهيله. في حين حدد الفصل الثاني التزامات الجامعة الستة في بإنجاز الدراسات والأبحاث الأركيولوجية بالموقع بهدف ابراز قيمته الأثرية والتاريخية علاوة على تقديم الخبرة في مجال المحافظة ورد الاعتبار للموقع وفق ما هو معترف به دوليا. بل والتزمت الجامعة من خلال فريق بحثها. بالمساعدة على إقامة متحف الموقع Musée de site تعرض فيه مختلف المواد الاركيولوجية والاتنوغرافية والوثائق التي تعود إلى أكادير أوفلا.

اتفاقية ستفسح المجال لطلبة الماستر المتخصص في التراث والتنمية للاستفادة من دورات تدريبية في المجال الاركيولوجي والمحافظة عليه . خاصة وأن أحد التزامات الجامعة يؤكد على تأطير التداريب في هذا الشأن ينضاف إلى تكوين أطر متخصصة في مجال حماية وتسيير موقع أكادير أوفلا. أما الالتزام السادس في خانة التزامات الجامعة فيهم انتاج قرص مدمج حول التراث الاركيولوجي للموقع التاريخي.

فإذا كانت تلكم التزامات جامعة ابن زهر فإن الفصل الثالث من الاتفاقية والخاص بشق التزامات بلدية أكادير فيلزم الجماعة الحضرية بصرف الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف اليد العاملة اللازمة لإنجاز الابحاث الاركيولوجية واقتناء المعدات غير المتوفرة لدى فريق البحث وكذا تقديم الخبرة والتنقل والتكوين والخدمات والنشر والمستهلكات اللازمة لإنجاز الأبحاث والدراسات. اعتماد مالي حدد في رقم 480 ألف درهم سيصرف في حساب خاص بالخزينة الجهوية بأكادير لفائدة جامعة ابن زهر.

غير أن هذا الاعتماد المالي وضح الفصل الرابع من الاتفاقية أوجه ضخه بالحساب المذكور مناصفة أي 50% من هذا الاعتماد بعد إمضاء الاتفاقية والنصف الآخر بعد نهاية السنة الاولى وتقديم تقرير مفصل عن تقدم الاشغال .

هذه الاتفاقية في سريان مفعولها رأت النور بمجرد المصادقة عليها من قبل سلطة الوصاية -الولاية- ولمدة سنتين كاملتين يمكن تمديدها ضمنيا لمرة واحدة ولنفس المدة ما لم

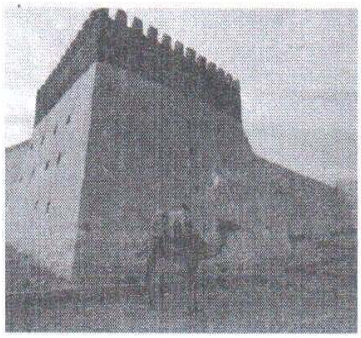

يحصل اعتراض احد الطرفين على ذلك. وفي حالة القبول تلتزم الجماعة باعتمادات مالية إضافية لتغطية مصاريف جديدة وضرورية ويبقى الفعل السادس والأخير فيصل البث في حالة حدوث خلافات بسبب تنفيذ مقتضيات الاتفاقية ويؤكد على الحسم فيها من قبل المحكمة الإدارية بأكادير في حالة فشل الطرفين في تسوية الخلافات حبيا. وبهذ يكون تعاضد المجلس الجماعي لأكادير وجامعة ابن زهر لصالح موقع أكادير أوفلا رافعة أساسية لإنجاح ورش رد الاعتبار لهذه المعلمة غير أن تكامل دعم باقي الأطراف من مديرية الثقافة وسلطة الوصاية والمجلس الجهوي للثقافة. وفعاليات المجتمع المدني والإعلامي والغيورين على هذا الموقع. يعد أساسيا لتحقيق نوع من الإجماع الشعبي وبالتالي التحلي بموضوعية أكبر وأجمع.

Revue

أخبار سوس
العدد 93، ص 4

البيئة ومحطة انزكان للمسافرين

من منا لا يعلم أن كل دول العالم في صراع مع الزمن لمحاربة ظاهرة الانحباس الحراري ، والذي تسببة الانبعاثات الغازية السامة لثاني أكسيد الكربون المنبعثة من المصانع والمعامل والسيارات والمركبات ، فالمغرب من ضمن تلك الدول التي تتحرك على قدم وساق في نفس الاتجاه كسائر دول العالم ، لكن هناك بعض الخروقات النابعة عن بعض المتطفلين الذين يناورون في الاتجاه المعاكس، ويسبحون ضد التيار غير مبالين بالعواقب الوخيمة التي سيسببها تعنتهم في هذا الاتجاه .

فكما تحدث هذه الانبعاثات ثقب في طبقة الأوزون ، فهذا ثقب أسود في تسيير وتنظيم المحطة الطرقية بانزكان ، والتي هي تحت تصرف بلدية هذه المدينة ، وان تهور من بعض المتطفلين الذين يسوقون بعقلية بدوية مختلفة جدا وبعيدة كل البعد عن العقلية المتحضرة المنبثقة من الحضارة المعاصرة ، وهذه ظاهرة الانحراف القانونية التي يتجاهلها أولائك المتطرفون فلإبعاد الخطر يجب إبعاد مصدره ، والكل يعلم أن انبعاث غاز أكسيد الكربون من محركات الحافلات التي تدور لساعات قبل الانطلاقة تضر بالبيئة وبالبشر ، لا سيما أولائك الذين يشكون من أمراض صدرية مزمنة ،فمع هذا التعنت صار الأعمى يرى والأصم يسمع ، فهل يرى ويسمع من يتمتع بسلامة هاته الأعضاء ويضرب على الطاولة ليجعل حدا لهذه الخروقات وتفادي الإرباكات . إن هؤلاء المتطفلون لا يحترمون حتى من باب الإنسانية الفندق المجاور للمحطة ولا حتى المصحة التي يئن فيها المرضى والجرحى ، ومحركات الحافلات تدور عند أدانهم ، وبين الفينة والأخرى تطلق أصوات المنبهات بما أوتيت من قوة ، فعندما يتلاعب الإنسان بالبيئة ، البيئة ترد بأقصى ما تلاعب بها الإنسان ، ويكون هذا الأخير صغيرا جدا أمام قوة الطبيعة ، فإذا أردنا أن نصل إلى الصواب علينا أن نحلل العلة ومصدرها ، ويتخذ في مخالفيها أمرا . وهكذا يكون الأمر بين لأنه كما يقال " لا نحتاج إلى الأرصاد الجوية لمعرفة اتجاه الريح " . فمن قبل ما فعله الإنسان بالبيئة جاء رد الفعل لتقدم لنا الطبيعة استعراضا بصريا لا يقارن ويكون انتقاما شديدا ، وإذ الإنسان أحن إليها كان أول رحيما بها ، وإن أساء إليها كان أول ضحية لها . فلهذا نقول لمن يهمه الأمر ، إن ترك المفاسد لهو أولى من جلب المنافع ، فليختر ويتبع أيهما أزكى وأحسن وأيهما يخدم البيئة المستدامة .

● محمد الزموري

أصداء الجهة
العدد 41، ص 5

طانطان: افتقار المدينة لقاعة العروض وغياب الشأن الثقافي

منذ سنة 1999 وإلى الآن وسكان مدينة طانطان يراسلون وزارة الثقافة في شأن تشييد مكتبة عامة بكل مرافقها بطانطان، وقد بعثوا من أجل الموضوع ذاته عشرات الرسائل إلى الوزارة المعنية، بل راسلوا كل الجهات التي لها صلة بالموضوع، وقد تدخلت الصحف الوطنية بمختلف توجهاتها في شرح وبسط أهمية الموضوع وقدمت في ذلك مبررات موضوعية خاصة أن طانطان تعيش فراغا ثقافيا مهولا، ومن ثم لابد من بذل مجهود كبير لتدارك النقص والخصاص، وقد شارك نواب الأمة ولمرات عديدة في وضع الأسئلة الكتابية في الموضوع كان أولها الذي أجاب عنه السيد وزير الثقافة يوم 05 يونيو 2003، مؤكدا أن وزارة الثقافة ستخصص سنة 2004 للعناية المكثفة بفضاء القراءة العمومية في المناطق الجنوبية، وذلك وفق برامج يتم من خلالها إحداث مجموعة من الخزانات تندرج في إطار اتفاقيات الشراكة مع الجماعات المحلية، ومن ضمنها مدينة طانطان.

ومنذ ذلك التاريخ مسكت الوزارة عن الكلام وواصل المواطنون مراسلاتهم والصحف في النشر والنواب في وضع الأسئلة، وقد فوجئ سكان مدينة طانطان أخيرا بتعديلات تجري على ما يسمى (مقر المركز الثقافي القديم) الذي يقع بجانب الوادي الذي سيعرضه للتلاشي كلما كانت حمولة الوادي كبيرة، وبقطع النظر عن هذا الأمر فإن التعديلات تبدو ناقصة وغير مكتملة حيث غابت عن التصميم المقترح قاعة العروض والمحاضرات وبقية الأنشطة الثقافية الأخرى التي تعاني مدينة طانطان من عدم وجودها ولا يمكن رد الاعتبار إلى مدينة طانطان ورفع الضرر عنها إلى بإشاعة الوعي الثقافي ليكون نبراسا لسن المشاريع التنموية الهادف ولن يتحقق ذلك إلا بوضع الأرضية الملائمة، وتعتبر وزارة الثقافة الإطار المرجعي لذلك فكيف يتحقق هذا الأمر ومثقفوا المدينة يبحثون عن المكان المفقود الذي يتداولون فيه عن مشكلات الفكر والثقافة.

والغريب في الأمر أن السكان وهم يراسلون الوزارة قد يطالبوها بإحداث مكتبة بكل مرافقها بما فيها قاعة العروض والمحاضرات، وقد فوجئوا في الأخير بحذف هذا المرفق علما أن البقعة الأرضية متوفرة في ملك وزارة الثقافة بجانب المقر الذي تحصل فيه الآن بعض التعديلات رغم خطورة الموقع الذي يوجد بجانب الوادي.

Revue

أصداء الجهة
العدد42، ص 42

تخليدا ليوم الارض والبيئة عمالة انزكان ايت ملول تولي اهتماما للمساحات الخضراء وتخصص لها مبالغ مالية مهمة

قام السيد محمد المودن علمي يوم الخميس 22 أبريل 2010 تخليدا ليوم الأرض الذي يصادف هذه السنة الذكرى الأربعين لهذا الحدث بالإشراف على مجموعة مهمة من المشاريع البيئية بتراب العمالة حيث قام بزيارة مشروع بتهيئة حديقة بتجزئة الرمل بنفوذ بلدية انزكان والتي أنشأت على مساحة 9.100 متر مربع بتكلفة مالية للمشروع تبلغ: 4.050.000.00درهم ساهم فيه العديد من المتدخلين :

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ: 1.200.000.00 درهم.
- كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة بـ: 1.000.000 درهم.
- الجماعة الحضرية لإنزكان بـ: 1.350.000.00 درهم.
- مؤسسة العمران بـ: 1500.000.000 درهم.

وكانت الزيارة الميدانية التي يقوم بها السيد العامل للوقوف على مدى تقدم الأشغال بهذه المشاريع تدفع في اتجاه تسريع عملية الإنجاز والأشغال لتتم في غلافها الزمني، ومدى التقيد بالمعايير والمواصفات المخصصة لكل مشروع، وكذا تمتيع مدينة انزكان بحظها ونصيبها من المناطق والأحزمة الخضراء حتى لا تكون المدينة عبارة عن فضاءات إسمنتية جرداء، وهذا يوصى إليه مشروع انجاز الحزام الأخضر على طول واد سوس بتكلفة إجمالية تصل إلى 800.000.00درهم، وكذا تهيئة جنبات شارع الجيش الملكي بالشجيرات وهذا المشروع في طور الإعلان عن الصفقة (الميزانية الإقليمية)، وعلى غرار مدينة إنزكان تعرف باقي الجماعات الأخرى التابعة للعمالة ميلاد وإنشاء مجموعة من المشاريع البيئية على حد سواء بحصص من ميزانية التسيير والاستثمار المتعلقة بهذه المشاريع البيئية (مساحات خضراء)، وذلك بكل من الجماعة الحضرية لأيت ملول بمبلغ إجمالي ما مجموعه 10.416.981.00، من ميزانيات التسيير والاستثمار.

● أصداء الجهة

Revue de

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

- قطاع السكن الاجتماعي على رأس الأوراش الاجتماعية
- دعوى قضائية ضد شركة صوناب
- محلات تجارية آيلة للسقوط بالسوق النموذجي للمسيرة
- لقاء حول السكن الاجتماعي بإقليم اشتوكة ايت باها
- تقرير عن الظرفية التجارية بأكادير و إنزكان
- احتجاج الشغيلة الصحية بالمستشفى الإقليمي بإنزكان
- غليان بالمركز الاستشفائي لإنزكان
- طرد مستخدمي مؤسسة زاكورة
- فاعلون في قطاع التعاونيات يتهمون الشركات بالمنافسة الغير الشريفة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أصداء الجهة
العدد 41، ص 3

أكادير

قطاع السكن الاجتماعي على رأس الأوراش الاجتماعية ذات الأسبقية الحكومية لجهتي سوس ماسة درعة وكلميم السمارة

انعقد بمقر ولاية جهة سوس ماسة درعة اجتماع تواصلي لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية بخصوص إنعاش السكن الاجتماعي لجهتي سوس ماسة درعة و كلميم السمارة ،حضره وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية توفيق أحجيرة ومحمد سعد حصار كاتب الدولة لدى وزير الداخلية ، وضم مختلف الفاعلين المحليين المعنيين بالقطاع ، حيث أشار السيد الوزير أن العجز بجهة سوس ماسة درعة يصل إلى 27 الف و 300 سكن في المجال الحضري ، وهو ما يستدعي إنشاء 2700 وحدة سكنية كل سنة للتغلب على هذا العجز في غضون عشر سنوات ، وبناء 7700 وحدة للسكن الإجتماعي في حين تبلغ حاجيات جهة كلميم السمارة من السكن الاجتماعي 1400 وحدة كل سنة وأن الإجراءات الهادفة إلى إعطاء انطلاقة هادفة للسكن الاجتماعي 2020 -2010تتضمن بناء 300 الف وحدة سكنية خلال هذه الفترة تتوفر على جودة لفائدة 1.5 مليون شخص ، مما سيساعد على استثمار هادف في مجال السكن الاجتماعي ومساعدة الأسر على تملك السكن وتشجيع المنعشين العقاريين للانخراط في هذه الدينامية . ومن جانبه أكد محمد سعد حصار ، كاتب الدولة لدى وزير الداخلية أن هذا التواصل مع الفاعلين المحليين كآخر حلقة في سلسلة اللقاءات التي عمت جميع التراب الوطني بداية من شهر يناير 2010 يدخل في نطاق الجهود التي تبدلها الدولة لجعل سنة 2010 سنة السكن الاجتماعي بامتياز، ودعا كذلك إلى تعبئة عامة لجميع المتدخلين في القطاع لبلوغ الأهداف الواردة في مخطط الإنعاش الجديد ،و بخصوص دور الولاة والعمال على المستوى المحلي أبرز السيد حصار الدور الذي يلعبه هؤلاء في التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين بقطاع السكن الاجتماعي، ملحا كذلك على ضرورة إيجاد صيغ جديدة وفعالة للاندماج الفعلي للقطاع الخاص في السياسة العمومية في مجال السكن الاجتماعي وضمان جودة المنتوج ، وقد تميز هذا اللقاء التواصلي الذي احتضنته ولاية جهة سوس ماسة درعة بأول إجتماع ولقاء وطني في عهد الوالي الجديد محمد بوسعيد منذ توليه هذه المسؤولية خلف الرشيد الفيلالي ،حضره كذلك والي جهة كلميم السمارة وعمال عمالات وأقاليم الجهتين ، والمنتخبون والمنعشون العقاريون ومهنيو القطاع والمسؤولون عن المؤسسات البنكية ،وممثلو المجتمع المدني .

Revue Homme

جريدة الانبعاث
العدد 82، ص 3

غرفة الصيد البحري بأكادير تقاضي الشركة التي حطمت قوارب الصيد التقليدي

أقدمت غرفة الصيد البحري الأطلسية الوسطى بأكادير على رفع دعوة قضائية ضد شركة صوناب المالكة للسفن التي تسببت في تدمير أزيد من 200 قارب صغير بميناء أكادير وذلك لأن السفن التي تملكها الشركة ظلت راسية منذ أزيد من عشر سنوات إلى أن جرفتها الاضطرابات المناخية التي عرفتها المنطقة مؤخرا فأدى

ذلك إلى تحطيم هذه القوارب.
وتطالب الغرفة بالتعويض على الخسائر التي نجمت عن اصطدام هذه السفن بالقوارب الأمر الذي تسبب في عطالة قاربت الثلاث أشهر في صفوف الصيادين.
وأكدت مصادر من الغرفة أن الجلسة الأولى ستنعقد يوم السادس من ماي المقبل.

Revue de Presse du

جريدة الانبعاث
العدد 82، ص 4

35 محل تجاري بالسوق النموذجي للمسيرة آيلة للسقوط

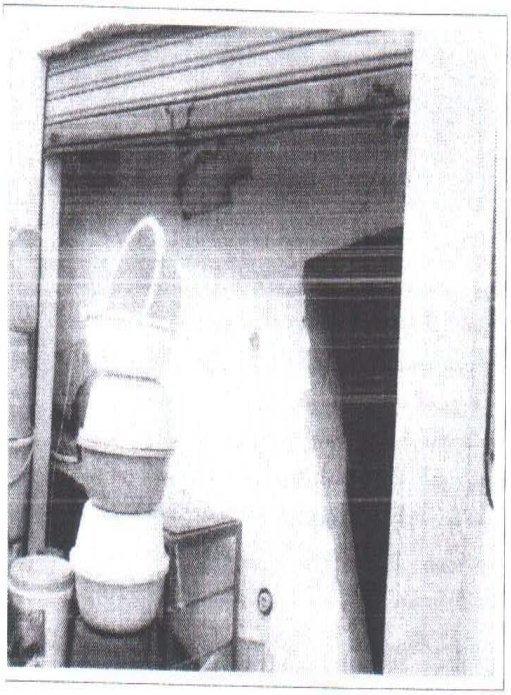

بلغ عدد الدكاكين الآيلة للسقوط بالسوق النموذجي المسيرة بوسط مدينة أكادير حوالي 35 دكان. وقد عاينت جريدة المساء بعض الأضرار الخطيرة التي لحقت بجدران الدكاكين وهي عبارة عن شقوق خطيرة مهددة بالسقوط في أي لحظة مما أضحى يهدد حياة التجار والحرفيين كما يهدد حياة المارة والمتسوقين وقد أدت الأمطار الأخيرة إلى تدهور الوضعية التي عليها هذه البنيات التي لم يمر على بنائها إلا خمس سنوات لتظهر بها كل هذه العيوب.

وقد سبق للجنة تقنية أن زارت السوق بداية هذا الأسبوع كما أن بعض الأجهزة التابعة للمختبر العمومي للتجارب والدراسات تقوم بدراسة التربة التي بني عليها السوق النموذجي الأمر استنكره بعض التجار قائلا أن هذه الدراسات والتجارب كان من الأولى أن تقوم بها الجهات المختصة قبل بناء السوق وليس الآن بعد أن ظهرت الشقوق في كل الدكاكين. وقد تم تشييد السوق النموذجي المسيرة سنة 2005في منطقة تعتبر مجرى للوادي وذلك من أجل استقطاب الباعة المتجولين ومحاولة جمعهم في هذا السوق النموذجي.

وفضلا عن السقوط الذي يهدد دكاكين السوق فإن التجار يشتكون أيضا من ضعف الرواج داخل هذا السوق الذي يعرف حالة من الركود التجاري التي تعود إلى عدة أسباب من بينها الطريقة التي تم بها تصميم هذا السوق وطريقة تنظيمه بحيث تم تجميع العديد من الأنشطة التجارية بشكل غير منتظم.

هذا وقد سجلت عدة حالات لسقوط بعض أسقف هذه المحلات الأول لإحدى "المحلبات" المتواجدة داخل السوق حيث سقط سقفها ولحسن الحظ كان ذلك ليلا أثناء خلو المحل من الزبناء كما كاد سقف أحد الدكاكين المخصصة للخياطة أن يجهض امرأة حامل كانت تعمل بالمحل لولا أن الألطاف الإلهية حالت دون وقع الكارثة.

كما حدث وأن مال أحد الجدران التي تفصل بين السوق النموذجي وسوق السمك وعاينت الجريدة بعض الرتوشات التي أقيمت على هذا الجدار والتي لا يمكن أن تجعله في مأمن من السقوط.

وقد سبق لوالي جهة سوس ماسة بوسعيد أن زار السوق وعاين الأضرار التي لحقت الدكاكين رفقة رئيس المجلس البلدي ولكن لحد الساعة لازال التجار ينتظرون تدخلا سريعا قبل أن تتهاوى هذه الجدران على رؤوسهم حسب تعبير أحد التجار المحتجين الذي صرح للجريدة أن الجهات المعنية لن تتدخل إلا بعد أن تسجل لا قدر الله بعض الحوادث وأن تسقط الدكاكين على رؤوس أصحابها.

● رشيد باهدي

Revue

جريدة الانبعاث
العدد 80، ص 6

لقاء حول السكن الاجتماعي بإقليم اشتوكة أيت باها

■ مصطفى تاج

عقد صبيحة الثلاثاء الماضي بمقر عمالة اشتوكة أيت باها لقاء موسع حضرته فعاليات الإقليم وخصص لتدارس قضايا السكن الاجتماعي حيث وحسب قصاصة نشرتها وكالة المغرب العربي للأنباء على موقعها الرسمي فقد قدر المشاركون في الاجتماع حجم الخصاص الذي يعاني منه القطاع في 1740 وحدة سكنية سنويا.وهو رقم مرشح للارتفاع بالنظر إلى النمو الديموغرافي المتزايد للساكنة وحجم الطلب على السكن في عدد من الجماعات والمراكز الناشئة.

وأشار المشاركون في هذا الاجتماع. الذي ترأسه عامل الإقليم محمد أمغوز إلى أن الجماعات مثل وادي الصفاء وسيدي بيبي وبيوكرى تعرف ضغطا متزايدا في هذا المجال بالنظر إلى خصوصيتها الاقتصادية وباعتبارها محورا لاستقطاب اليد العاملة في القطاع الفلاحي.

وأوضحوا أنه من المنتظر أن تصل ساكنة جماعة وادي الصفاء إلى 75 ألف نسمة في سنة 2014 وتقدر ساكنتها حاليا ب`39 ألف نسمة.مما يفترض تعبئة كل المتدخلين لإنجاز برامج سكنية تواكب هذا التزايد السكاني.

وأبرز المشاركون التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في هذا المجال.خصوصا ما يرتبط بضعف وغياب الرصيد العقاري لعدد من الجماعات في ظل محدودية الملك الجماعي وأراضي الأحباس. والإشكالات المرتبطة بالاستثمار في أراضي الجموع والملك الغابوي.

وحسب نفس القصاصة دائما فقد رصدت دراسة تقنية أنجزتها مصالح التعمير بعمالة الإقليم الرصيد العقاري المتوفر ببلدتي آيت باها وبيوكرى وجماعات سيدي بيبي والصفاء وآيت عميرة وماسة وسيدي وساي. وهو رصيد أمكن وضعه رهن إشارة المنعشين العقاريين العموميين والخواص للنهوض بالسكن الاجتماعي بالإقليم.

كما تم استعراض مختلف البرامج التي تقوم بها مؤسسة العمران في هذا المجال. خصوصا بسيدي بيبي وآيت عميرة حيث تم الشروع في إنجاز ما يفوق 600 وحدة من السكن الاجتماعي. بالإضافة إلى القيام بدراسات تقنية بعدد من الجماعات المستهدفة.

كما كان الاجتماع مناسبة لتقديم مجموعة من التحفيزات الضريبية المقدمة لفائدة المنعشين العقاريين الخواص بهدف الانخراط في إنجاح هذا الورش الاجتماعي.

Revue l'Homme

جريدة الانبعاث
العدد 83، ص 2

تقرير:

الظرفية التجارية بأكادير وإنزكان خلال سنة 2009

في إطار مواكبتها السنوية لحركية قطاع التجارة الداخلية قامت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لأكادير بإجراء بحث ميداني حول الظرفية التجارية خلال سنة 2009 تهم بالخصوص منتسبيها المنتمين لعمالتي أكادير إداوتنان وإنزكان أيت ملول.

وشمل البحث المذكور عددا من القطاعات التجارية نذكر منها: المواد الغذائية، والعقاقير، والعطور ومواد التجميل والملابس الجاهزة والتجهيزات المنزلية والخضر والفواكه والكتب وأجهزة الإعلاميات والحديد ومشتقاته.

وقد أكد حوالي 60 في المائة من التجار المستطلعين على انخفاض الرواج التجاري خلال سنة 2009، وحوالي 30 في المائة على حالة الكساد والركود وسجل حوالي 10 في المائة فقط من التجار ارتفاعا في رواجهم التجاري

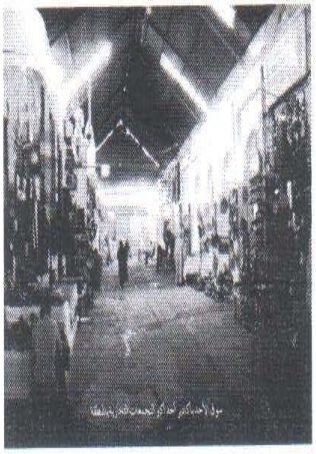

خلال نفس السنة.

ويرجع المستطلعون أسباب الانخفاض إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية والمنافسة غير المشروعة للقطاعات غير المهيكلة، خاصة الباعة المتجولين، وإلى كثرة المصاريف التي تثقل كاهل التجار وغياب التنظيم، إضافة إلى كثرة العرض وقلة الطلب والاعتماد على الأساليب التقليدية في البيع، وكذا قيام تجار الجملة بالبيع بالتقسيط

ويتوقع 27,6 في المائة من المستطلعين أن يكون مستقبل الرواج التجاري خلال السنة الجارية 2010 إيجابيا في حين عبر 34,5 في المائة عن توقعات سلبية وبقي 37,9 في المائة بدون جواب.

ولتجاوز الوضعية الحالية للتجارة الداخلية عبر أغلبية المستطلعين عن نيتهم انتهاج الأساليب العصرية في تجارتهم، وبنسبة أقل تحدث الآخرون عن رغبتهم إما في تغيير موقع محلاتهم وتحويلها إلى منطقة أكثر جاذبية وأحسن تموقعا أو تغيير نشاطهم التجاري أو القيام بالزيادة في رأسمال.

Revue de Presse

جريدة الانبعاث
العدد 81، ص 5

الشغيلة الصحية بالمستشفى الإقليمي بإنزكان تحتج

■ إبراهيم فاضل

نفذت التنسيقية النقابية الإقليمية المكونة من الجامعة الوطنية للصحة فرع إنزكان المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل والمكتب الإقليمي للجامعة الوطنية لقطاع الصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب و الفرع المحلي للنقابة الوطنية للصحة العمومية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وقفة احتجاجية أمام إدارة المركز الاستشفائي التابع لمندوبية الصحة بإنزكان يوم الأربعاء 24 مارس2010 من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الحادية عشر. احتجاجا على ما وصفوه بالظلم والحيف الذي لحقهم جراء التوزيع غير العادل لتعويضات الحراسة واحتجاجا على ظروف العمل المزرية وقلة الموارد البشرية وسوء التسيير والتدبير.

ورددت العشرات من الشغيلة الصحية المحتجين بقوة شعارات غاضبة استنكارية على أوضاعهم المزرية وظروف عملهم الصعبة ومنددين بالحيف الذي لحقهم جراء التوزيع غير العادل لتعويضات الحراسة. كما شجب بيان التنسيقية لما وصفه بالتماطل والتسويف للمندوب الإقليمي للصحة وحمّله مسؤولية الوضعية القائمة. في الوقت الذي طالبته النقابات بحلول ملموسة للمشاكل العالقة دون الجلوس إلى ما وصفاه بالحوار العقيم الذي لا يفضي إلى أي نتيجة.

هذا وأكد السيد مصطفى أبدار الممثل الرسمي في حظيرة اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء لقطاع الصحة فئة التقنيين والمحررين والمبرمجين بجهة سوس ماسة درعه في تصريح للجريدة. أن الوقفة جاءت ضد الحيف في توزيع تعويضات الحراسة " 144 ريال في الشهر " أي 1300 درهم في السنة لفائدة خمسة عشرة فردا. بالإضافة للخرق السافر للمذكرة الوزارية رقم 623-206 الصادرة بتاريخ 24 ربيع الأول الموافق 13 أبريل 2007 من طرف إدارة المركز الاستشفائي التابع لمندوبية الصحة بإنزكان وكذا استمرار الإدارة في سياسة التماطل والتهميش تجاه مطالب الشغيلة بالمستشفى. كما طلب بتحسين الراتب الشهري للحراس والتقنيين القابضين بالمستعجلات. مع العلم أنهم يعملون نهاية الأسبوع والأعياد. وأضاف أن النقابات الثلاثة تتوعد بالتصعيد في الأسابيع القادمة إذا كان الحوار مع الإدارة فارغ المستوى. مشيرا أن هناك مجموعة من الملفات الأخرى سيتم الكشف عنها في وقتها.

وفي نفس السياق طالب الحسين هريزي الكاتب العام المحلي للاتحاد المغربي للشغل بإنزكان أيت ملول بتحسين بيئة العمل للشغيلة الصحية بالمستشفى وحذر مما آلت إليه الوضعية الصحية بمستشفى إنزكان. وطالب المسؤولين عن القطاع الصحي بالتدخل العاجل لإنقاذ الموقف. فيما تعذر على الجريدة أخذ توضيحات من طرف المسؤولين عن المستشفى بخصوص الوقفة والمطالب التي تقدمت بها الشغيلة الصحية. بسبب عدم توفر المعلومات لدى إدارة المستشفى ولأن المكلف بملف مطالب المحتجين في عطلة.

جريدة عيون الجنوب
العدد 13، ص 3

إنزكان

"12 ريال كتعويض عن ساعات العمل"

غليان بالمركز الإستشفائي لإنزكان

"نطالب أولا بإنصاف الشغيلة التي تقوم فعليا بالحراسة"، " لا للإسترزاق و هضم الحقوق"، " جميعا ضد التطبيق الخاطئ لمرسوم تعويضات الحراسة والإلزامية رقم 206.623"، هذه بعض الشعارات التي رفعتها الشغيلة الصحية العاملة بالمركز الإستشفائي الإقليمي لإنزكان، أثناء الوقفة الإحتجاجية التي نظمتها التنسيقية النقابية الإقليمية المكونة من الجامعة الوطنية للصحة فرع إنزكان المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل والمكتب الإقليمي للجامعة الوطنية لقطاع الصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب و الفرع المحلي للنقابة الوطنية للصحة العمومية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقفة احتجاجية أمام إدارة المركز الإستشفائي التابع لمندوبية الصحة بإنزكان أيت ملول، يوم الأربعاء 24 مارس2010 من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الحادية عشر، احتجاجا على ما وصفوه بالظلم والحيف الذي لحقهم جراء التوزيع غير العادل لتعويضات الحراسة واحتجاجا على ظروف العمل المزرية وقلة الموارد البشرية وسوء التسيير والتدبير، واحتجاجا على سياسة التماطل و التهميش التي تنهجها إدارة المستشفى تجاه التنسيقية النقابية...

و في تصريح لجريدة "عيون الجنوب" أكد "مصطفى أبدار" الممثل الرسمي في حظيرة اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء لقطاع الصحة فئة التقنيين والمحررين والمبرمجين بجهة سوس ماسة درعة، أكد أن "الوقفة جاءت ضد الحيف و ضد الأساليب غير المهنية التي أصبحت الشغيلة الصحية بالمستشفى لا تطيقها" مضيفا أن " المحتجون يطالبون الإدارة بتسريع صرف التعويضات عن ساعات الحراسة و الإلزامية" مشددا على ضرورة " الزيادة في قيمة هذه التعويضات، فلا يعقل أن يتقاضى الممرض "12 ريال للساعة" فهذا ظلم للشغيلة..." بالإضافة "للخرق السافر للمذكرة الوزارية رقم 623-206 الصادرة بتاريخ 24 ربيع الأول الموافق 13أبريل2007 من طرف إدارة المركز الإستشفائي وكذا استمرار الإدارة في سياسة التماطل والتهميش تجاه مطالب الشغيلة ، كما طالب "بتحسين الراتب الشهري للحراس والتقنيين القابضين بالمستعجلات، مع العلم أنهم يعملون نهاية الأسبوع والأعياد" ، مضيفا أن "النقابات الثلاثة تتوعد بالتصعيد في الأسابيع القادمة إذا كان الحوار مع الإدارة فارغ المحتوى، مشيرا أن هناك مجموعة من الملفات الأخرى سيتم الكشف عنها في وقتها..."

و في الإتجاه ذاته طالب "الحسين هريزي" الكاتب العام المحلي للاتحاد المغربي للشغل بإنزكان أيت ملول بتحسين بيئة العمل للشغيلة الصحية بالمستشفى، وحذر مما آلت إليه "الوضعية الصحية بمستشفى إنزكان"، كما طالب المسؤولين عن القطاع الصحي بـ"التدخل العاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه...".

و على صعيد أخر حاولت الجريدة أخذ رأي مسؤول المصلحة الإدارية و الإقتصادية بالمستشفى، بخصوص المطالب التي تطالب بها التنسيقية النقابية من أجل حل الأوضاع المزرية التي تعيشها الشغيلة، لكن تعذر على الجريدة أخذ رأي المسؤول بسبب تواجده في إجازة...

◀ احمد موشيم

Rev

أحداث سوس
العدد 3، ص 12

استمرار إضراب مستخدمي مؤسسة "أكورة" للقروض الصغرى بسوس

امتدت دائرة طرد موظفي ومستخدمي مؤسسات "أكورة" للقروض الصغرى، لتشمل مجموعة من مدن الجهة، بكل من أكادير، اشتوكة أيت باها، أولاد تايمة، تارودانت، تزنكان أيت ملول، وقال بعض المستخدمين الذين تم الاستغناء عن خدماتهم في إفاداتهم (أحداث سوس) إن قرارات الطرد، صدرت في وقت تم فيه الحديث عن إدماج مؤسسة القروض الصغرى مع مؤسسة البنك الشعبي، وفق خطة إدماج لا زال جل المستخدمين يجهلون تفاصيلها الدقيقة، باستثناء معرفة الاسم الذي أصبح يطلق على المؤسسة المنكورة بكل تفاني وإخلاص، ونشر روح العمل التضامني لدى زبنائنا، عبر مساعدتهم ودعمهم في خلق مشاريع مدرة للدخل خاصة في المناطق النائية وفق إستراتيجية "أكورة" لتوزيع الموارد البشرية تعسفيا، بدون اللجوء إلى المساطر القانونية المعمول بها في مثل هاته الحالات كإشعار برأسمالية أو إنذار في الموضوع، قبل الإقدام على توقيع قرار الطرد، وقال هؤلاء، أن تبرير الطرد الذي اعتمدت عليه الإدارة بخصوص الديون أو المتأخرات التي لازالت لدى المتعاملين مع المؤسسة من الزبناء، حجة مردودة وتبرير غير منطقي، تم توظيفه بذكاء من أجل الاستغناء عن خدماتنا، بعد سنوات عديدة من العمل المتواصل في المؤسسة المنكورة بكل تفاني وإخلاص، ونشر روح العمل التضامني لدى زبنائنا، عبر مساعدتهم ودعمهم في خلق مشاريع مدرة للدخل خاصة في المناطق النائية وفق إستراتيجية "أكورة" لتوزيع الموارد البشرية تعسفيا، بدون اللجوء إلى المساطر القانونية المعمول بها في مثل هاته الحالات كإشعار برأسمالية أو إنذار في الموضوع، قبل الإقدام على توقيع قرار الطرد، وقال هؤلاء، أن تبرير الطرد الذي اعتمدت عليه الإدارة بخصوص الديون أو المتأخرات التي لازالت لدى المتعاملين مع المؤسسة من الزبناء، حجة مردودة وتبرير غير منطقي، تم توظيفه بذكاء من أجل الاستغناء عن خدماتنا، بعد سنوات عديدة من العمل المتواصل في المؤسسة المنكورة بكل تفاني وإخلاص، ونشر روح العمل التضامني لدى زبنائنا، عبر مساعدتهم ودعمهم في خلق مشاريع مدرة للدخل خاصة في المناطق النائية وفق إستراتيجية "أكورة" لتوزيع الموارد البشرية تعسفيا، بدون اللجوء إلى المساطر القانونية المعمول بها في مثل هاته الحالات كإشعار برأسمالية أو إنذار في الموضوع، قبل الإقدام على توقيع قرار الطرد، وقال هؤلاء، أن تبرير الطرد الذي اعتمدت عليه الإدارة بخصوص الديون أو المتأخرات التي لازالت لدى المتعاملين مع المؤسسة من الزبناء، حجة مردودة وتبرير غير منطقي، تم توظيفه بذكاء من أجل الاستغناء عن خدماتنا، بعد سنوات عديدة من العمل المتواصل في المؤسسة المنكورة بكل تفاني وإخلاص، ونشر روح العمل التضامني لدى زبنائنا، عبر مساعدتهم ودعمهم في خلق

Reproduction interdite sans autorisation préalable

أحداث سوس
العدد 3، ص 8

فاعلون في قطاع التعاونيات يطالبون بإلغاء الشركات بدون رأسمال في قانون الشركات

يطالب فاعلون في مجال التعاونيات الفلاحية بتأويلات، بضرورة تعديل قانون الإطار المنظم للتعاونيات، وذلك بهدف إعادة التوازن لعمل التعاونيات، وذلك بعد فرض الضرائب والرسوم عليها، مثل الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدفاتر المهنية.

وقالت مصادرنا أن وزارة المالية في عهد وزير المالية السابق فتح الله ولعلو، قد مررت في مجلس الحكومي ومجلس النواب آنذاك، قبيل نهاية مهام الحكومة بثلاث سنوات، قانونا يقضي بفرض الضريبة على القيمة المضافة على التعاونيات التي يتجاوز رقم معاملاتها كملايين درهم، وذلك تحت ضغط لوبيات الشركات التي دافعت بقوة لسن هذا القانون الجديد، بعد أن رأت في التعاونيات تهديدا مباشرا لمصالحها، واعتبرت مصادر (أحداث سوس) أن هذا القانون الجديد، تم

تطبيقه بسرعة قياسية مقارنة مع مشاريع بعض القوانين الأخرى، التي بقيت رهينة المصادقة عليها في الأمانة العامة للحكومة.

إلى ذلك أكد هؤلاء الفاعلون، أن مشروع تعديل قانون المنظم للتعاونيات، سبق وأن نوقش من طرف إحدى الأحزاب المشكلة للحكومة في الفترة السابقة أمام مجلس النواب بمجلس النكرومة بهدف مراجعته وتعديله، غير أنه- نستطرد مصادرنا- بقي رهين رفوف الأمانة العامة للحكومة بانتظار من ينفض عنه الغبار، وهو ما خلق بالتالي عدنا كبيرا على التعاونيات وترك أكثر من عائلة استفهاد لدى العاملين في هذا المجال وحول توجهات الحكومة خصوصا في هذا القطاع الاجتماعي الحيوي، بعد فرض هذا القانون الذي يصب في صالح الشركات المنافسة.

وأشارت مصادرنا، أن لوبيات قوية تراس شركات عملاقة عملت ما بوسعها لإخراج هذا القانون إلى

Revue

حيز الوجود، تحت ذريعة المنافسة الغير الشريفة المجال من جديد لمنافسة غير شريفة لصالح الشركات، للتعاونيات حسب إدعاءاتهم، وهو ما فندته مصادرنا ووضعت على طرف نقيض بعض التعاونيات على باعتبار أن التعاونيات لم تكن تستفيد من استرجاع حافة الأرباح.

الضرائب والرسوم المفروضة على كل المواد التي وتساءل هؤلاء الفاعلون عن عدم تمكين التعاونيات تستخدمها وكذلك على استثمارتها بالإضافة إلى أن الفلاحة مثلا من الإجراءات التفاضلية، حتى تصبح ممتلكات التعاونيات تؤول إلى الدولة حال تصفيتها، قادرة على الوفاء بالتزاماتها الجديدة، والحفاظ على وليس لأعضائها، على خلاف المعمول به لدى الشركات، هذا التوسيع الاجتماعي الهام، لضمان استمرارية التي توزع على المساهمين فيها المبالغ المتحصلة من موارد خزينة الدولة، على غرار باقي القطاعات بيع ممتلكاتها هذا إلى جانب مبدأ التساوي في الأخرى الاقتصادية منها والسياحية وقطاع الصيد الحقوق والواجبات، لأن التفاضل في التعاونيات يتم البحري، كما دعوا إلى ضرورة تراجعة نسب الضريبة على حساب الإنتاج وليس على حساب الأسعار، يقول على القيمة المضافة على المنتوجات الاستهلاكية هؤلاء

المنتجة وطنيا، خصوصا في وقت تدق فيه الحديث عن واستطرد هؤلاء أن قانون المنظم للتعاونيات عموما، التبادل الحر مع أوروبا، التي تفرض نسبا متوازنة بقدها مجموعة من القيود كعدم التعامل مع على منتوجاتها، مما سيجعل المنافسة مع المنتوجات الأغيار، (عدا التعامل الحصري) بهدف إعطاء قيمة الأجنبية في هذا الإطار، أمرا صعبا ومستحيلا، مضافة أكثر لإنتاجاتهم، غير أن التوازن الذي كان وسيجعل عدد من المؤسسات الإنتاجية بما فيها هذا القانون يتغير به خصوصا الإعفاءات الضريبية، التعاونيات والشركات معا على حافة الإفلاس، تقول ومع سن القيود الجديدة على عمل التعاونيات، فسح مصادرنا.

المحور الثالث: الحقوق السياسية و المدنية.

- بلاغ صحفي حول ندوة دولية
- البدء في محاكمة الدركيين
- وقفتان احتجاجيتان لموظفي قطاع العدل باكادير
- انطلاق قافلة الصوت الوحدوي
- شركة للنقل الطرقي تشكل خطرا على السكان
- المطالبة باستصدار قرار بشأن منع نصب الهوائيات بقصبة أكادير أوفلا
- ميلاد اتحاد الصحافيين بأكادير
- اعتقال ناشطين نقابيين باشتوكة ايت باها
- احتجاج ساكنة ايت ملول عل إنشاء محطة لتوليد الكهرباء

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أصداء الجهة
العدد 42، ص 2

بلاغ صحفي حول ندوة دولية في موضوع:

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمخيمات تيندوف يوم 24 أبريل 2010 بمدينة أسا

استمرارا للأنشطة التي سطرتها المنظمة المغربية للصحراويين الوحدويين في إطار " قافلة الصوت الوحدوي " التي ترأس وزير الدولة محمد اليازغي حفل انطلاقها بمدينة أكادير يوم 01 أبريل 2010 ، ستحتضن مدينة أسا يوم 24 أبريل الجاري فعاليات ندوة دولية في موضوع: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمخيمات تيندوف.

وترمي هذه الندوة من بين الأهداف التي ترمي إليها كشف الوضع الحقوقي الكارثي الذي يعيش في ظله المغاربة المحتجزون بمخيمات تيندوف منذ عقود، وكذا إبراز أهم الخروقات السافرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جبهة البوليساريو والنظام الجزائري في حق المحتجزين بمخيمات لحمادة، ومطالبة المنتظم الأممي بالتحرك العاجل والفوري من أجل حمل الجزائر على الرضوخ لمطلب إحصاء المحتجزين وتمكينهم من كافة حقوقهم السياسية والمدنية والإقتصادية والإجتماعية وخصوصا حقهم الطبيعي في تقرير مصيرهم بأنفسهم دون وصاية من أية جهة، وذلك من خلال عروض ومداخلات للعديد من النشطاء والباحثين والضحايا على المستويين الوطني والدولي.

حيث سيشارك في تأطير هذه الندوة كل من الكاتب والصحفي الجزائري المعروف أنور مالك وعضو اتحاد الكتاب الجزائريين سعيد هادف ورئيس المنظمة اليمينة للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية علي حسين الديلمي وسفيرة الطفولة العربية نجية أديب وأمان ولد بمبا ولد الخالص رئيس جمعية ذاكرة وعدالة الموريتانية رفقة كل من محمد فال ولد القاضي الكاتب العام لنفس الجمعية وعضوي مكتبها التنفيذي سيد أحمد عبدي ولد أشليشل ومحمد مختار ولد علي، كما ستعرف هذه الندوة كذلك مشاركة كل من الأستاذ السباعي المحامي بهيئة أكادير و مصطفى عماي مستشار وزير الدولة محمد اليازغي للشؤون الصحراوية و بومبا حيداب رئيس جمعية الجالية الصحراوية المغربية باسبانيا ومحمد زروالیت رئيس فدرالية جمعيات المغاربة بأوربا وعلي عثمان الضابط والطيار الأسير السابق لدى جبهة البوليساريو ومؤلف كتاب " أسير حرب ".

هذا علاوة على شهادات حية للعديد من الأسرى السابقين لدى جبهة البوليساريو وكذا شهات لبعض العائدين من جحيم تلك المخيمات.

فيما تجدر الإشارة إلى أن ساحة آيت سوس ستشهد انطلاق الموكب الذي سيؤطر تلك الندوة بعد زوال يوم 23 أبريل 2010 بعد التوقيع على اتفاقيات تعاون بين الإطارات والهيئات المشاركة.

Revue de

الانبعاث
العدد 83

البدء في محاكمة الدركيين "ضحايا" قناص سيدي إفني

■ محمد فولوس

حجزت المحكمة الابتدائية بأكادير، يوم الأربعاء 14 أبريل، ملف الدركيين التابعين لدرك واد الشبيكة المتهمين بتلقي رشوة استنادا إلى شريط فيديو في أحد المواقع الالكترونية، للمداولة في 28 أبريل الجاري.

وتعود أطوار القضية إلى شهر يناير 2009 ، حيث قام سائق شاحنة يسمي نفسه قناص سيدي إفني بتصوير الدركيين بواسطة آلة تصوير مثبتة في الشاحنة، بتلقي رشاوى في مركز واد الشبيكة في طريق مدينة العيون وعرضه على احد المواقع الالكترونية

وقد قامت الجهات المعنية، بعد نشر الشريط بفتح تحقيق مع الدركيين المذكورين وإحالة الملف على العدالة، خاصة بعد توعد قناص سيدي افني بنشر خروقات أخرى تمارس من طرف رجال الدرك بعدد من المراكز الأمنية.

وقد صرح دفاع المتهمين المحامي ماء العينين ايعيش ل "الانبعاث" بأنه ينوقع إبطال تصريح المحكمة ببطلان محضر الضابطة القضائية وبطلان استنساخ هذه الأخيرة للقرص المدمج، عملا بالفصل 268 من قانون المسطرة الجنائية، كما تمسك الدفاع خلال جلسة المحاكمة بضرورة عرض الشريط بجلسة المحاكمة طبقا لمقتضيات الفصل 287 من قانون المسطرة الجنائية.

هذا ويشار إلى أن هذا الملف استرعى اهتمام الرأي المحلي والوطني خاصة بعد كشفه لمجموعة من الخروقات ذ كان أبطالها رجال درك بالجنوب.

Revue de presse

جريدة الانبعاث
العدد 83، ص 2

بسبب مشكل النقل العالق

وقفتان احتجاجيتان لموظفي قطاع العدل بأكادير

نظم موظفو قطاع العدل التابعون لمكتب المحلي للجامعة الوطنية لقطاع العدل بأكادير، يومي 15 و16 أبريل الجاري، وقفتين احتجاجيتين ضدا على ما أسموه بالوضعية المزرية للنقل الوظيفي وتأثيره على موظفي وموظفات محاكم أكادير.

وكان المكتب المحلي لقطاع العدل قد عقد يوم 13 أبريل لقاء عاجلا تدارس فيه وضعية النقل هاته، أصدر على إثره بلاغا، تتوفر الجريدة على نسخة منه، يستغرب فيه من التراخي غير المفهوم لعقد اجتماع اللجنة المكلفة بالمصادقة على إصلاح الحافلة المتوقفة، رغم أن الملف يوجد بمكتب السيد الرئيس الأول منذ مدة، مما يعد إجهازا على حقوق عدد من الموظفين الذين يستعملون النقل الوظيفي، حسب نص البلاغ، كما عبر المكتب عن استنكاره للتوقف المفاجئ والمتكرر للحافلتين المهترئتين أصلا، وعدم إعلام الموظفين بذلك، كما استهجن، في نفس البلاغ، التماطل في اتخاذ القرار كلما تعلق الأمر بمصالح الموظفين، بينما يكون العقاب والترهيب بالاستفسارات هو الأسلوب السهل بمناسبة أو بدونها، يضيف البلاغ.

Revue de Presse du

جريدة الانبعاث
العدد 81، ص 3

انطلاق قافلة الصوت الوحدوي تحت شعار:
"لنساهم جميعا في الدفاع عن المغاربة المحتجزين في تيندوف"

في إطار برنامجها العام وانسجاما مع المبادئ التي تأسست من أجلها، تنظم المنظمة المغربية للصحراويين الوحدويين خلال الفترة ما بين 01 إلى 30 أبريل الجاري فعاليات قافلة الصوت الوحدوي تحت شعار لنساهم جميعا في الدفاع عن المغاربة المحتجزين في تيندوف.

وقد احتضنت غرفة التجارة والصناعة والخدمات بأكادير أشغال حفل افتتاح هذه القافلة يوم 01 أبريل، وهو الحفل الذي ترأسه وزير الدولة محمد البازغي رفقة رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بالبرلمان مباركة بوعيدة وبمشاركة نائب رئيس جمعية الصداقة المغربية اللاتينية.

كما شهد هذا الحفل أيضا توقيع ثلاثة كتب حول معاناة الأسرى المغاربة بتيندوف من تأليف كل من الأسرى السابقين عبد الله لمالي وعلي عثمان وادريس الزيدي.

من جهة أخرى عرفت الجلسة المسائية عرض فيلم "تيندوف قصة مكلومين" للمخرج ربيع الجواهري الذي يسلط من خلاله الضوء على جانب كبير من معاناة الأسرى والمحتجزين المغاربة في مخيمات تيندوف.

هذا وتتضمن قافلة الصوت الوحدوي العديد من الأنشطة الفرعية التي تصب كلها في موضوع فضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب بمخيمات تيندوف.

Revue de Presse du Co... mme

جريدة الانبعاث
العدد 80، ص 3

أمام صمت الجهات المسؤولة

شركة للنقل الطرقي تشكل خطرا على السكان

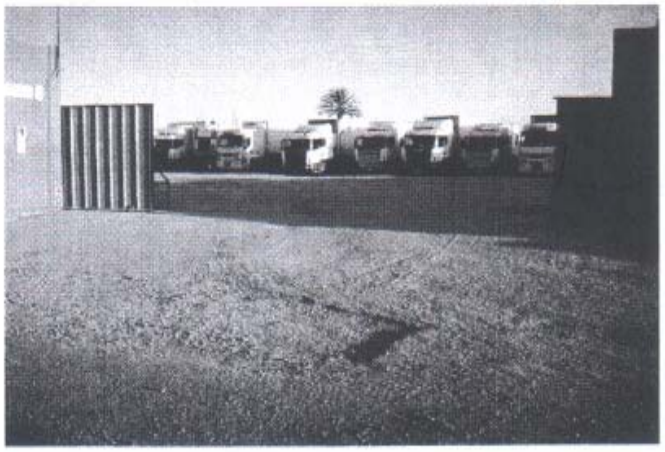

■ أيت ملول، أبو نور

استنكرت فعاليات المجتمع المدني بحي ترسيط بأيت ملول في بيان توصلت "الانبعاث" بنسخة منه، الصمت المريب الذي تعاملت به السلطات الاقليمية والمحلية مع مشكل تواجد شركة للنقل الطرقي والتي استقرت بالحي بشكل غير قانوني بإنشاء مستودع ضخم يضم مئات الحاويات العملاقة ويستقبل يوميا عددا كبيرا من الشاحنات الطويلة، خصوصا بعدما أقدمت الشركة المالكة على كراء جزء من المستودع لشركتين أخريتين دون وجه حق. إضافة أن المستودع يضم ورشا ضخما للميكانيك والحدادة ومحطة للبنزين وأخرى للغسل والتشحيم دون أن يتم ربط المكان بشبكة الصرف الصحي، علما أن البناية التي تضم المشروع تم إحداثها بشكل عشوائي ودون تراخيص سنة 2008 دون أن تحترم أدنى شروط السلامة ولا قانون التعمير على مرأى ومسمع من الجميع.

وكل هذا النشاط يجري داخل تجمع سكني يتجاوز 5000 نسمة، ما اعتبره البيان تواطؤا مع جهات نافذة في المنطقة، الشيء الذي أدى إلى فوضى عارمة داخل الحي حسب نفس البيان من قبيل مرور الشاحنات الضخمة في أزقة لاينجاوز عرضها 5 أمتار، ما يشكل خطرا على الساكنة وخصوصا الأطفال إضافة إلى تخرب الطريق التي تم انشاؤها حديثا في إطار إعادة الهيكلة. وأمام هذا الوضع حملت 4 جمعيات المسؤولية، في ذات البيان، إلى الجهات المسؤولة منددة بالصمت المريب على هذا الوضع الذي أقلق راحة الساكنة، محملة إياها المسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع.

Revue de Presse du

جريدة الانبعاث
العدد 81، ص 3

مثقفون وغيورون يطالبون باستصدار قرار عاملي بشأن منع نصب الهوائيات بقصبة أكادير أوفلا

■ محمد الرايسي

لم تكن قصبة أكادير أوفلا أو ايغير سوى تلك المعلمة التاريخية المقيدة في عداد الأبنية التاريخية بمقتضى ظهير 23 مارس 1944 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 1644/ بتاريخ 28 ابريل 1944. ولم تكن هذه المعلمة والموقع الأثري إلا ذلك الفضاء الذي صدر بشأنه قرار عاملي بتاريخ 8 فبراير 2010 تحت رقم 205 بشأن إغلاق المرور إلى القصبة من السابعة مساء إلى السابعة صباحا. فالظهير الشريف قد منع تعليق الإعلانات والإشهار بالقصبة في حين أحال نصب الخطوط الجوية الكهربائية الهاتفية والتيلغرافية إلى قبول ورضا مفتش الأبنية التاريخية.

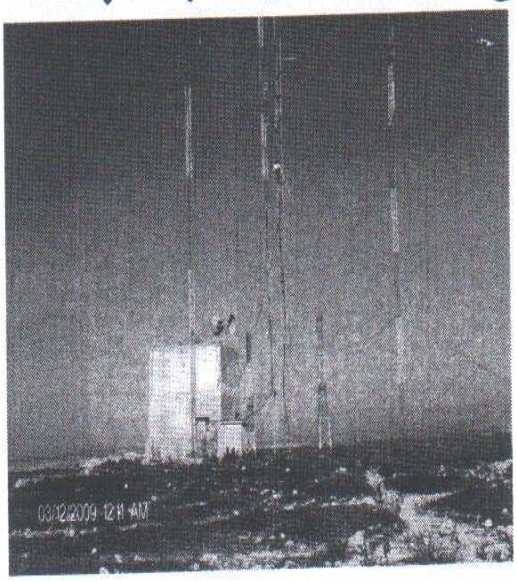

فبين هذا النص وذاك بون شاسع في التفعيل وجنبات القصبة شاهدة عيان على ميلاد نصب هوائي جديد وسط المبنى التاريخي الذي يتوسط خمس أنصاب هوائية عوض أربع رغم حجبة الظهير الشريف.

فأمام إصرار تشويه القصبة والضرب بعرض الحائط لكل تلك التوصيات التي رفعتها المؤسسات المعنية غداة كل ندوة أو ورش يثمن الموروث الثقافي المادي بالمدينة، أضحى لزاما أن يستصدر قرار عاملي بشأن هذا المنع، كيف لا وجهة الإصدار وعت جيدا أهمية وقيمة مثل هذه المعالم في الاستثمار السياحي والتنمية المحلية.

Revue de Presse

جريدة الانبعاث
العدد 82، ص 2

ميلاد اتحاد الصحافيين بأكادير

■ إبراهيم فاضل

بحضور العشرات من نساء ورجال الصحافة والإعلام بأكادير، انعقد يوم الخميس 8 أبريل 2010 على الساعة الخامسة مساءا بقاعة غرفة التجارة والصناعة بأكادير، الجمع العام التأسيسي لاتحاد الصحافيين بأكادير، و قد استهلت اللجنة التحضيرية المكونة من : إبراهيم بوليد مدير المحطة الإذاعة لمجموعة إم إف م سوس بأكادير، محمد براكا صحفي، الحسن باكرم مراسل إذاعة شدى اف إم، ومحمد إبراهيمي مراسل جريدة الصباح، الجمع العام بالتعريف بالجمعية وأهميتها والغاية التي أنشئت من أجلها، وقد امتد النقاش إلى حدود الساعة السابعة والنصف مساءا، فخلال الجمع العام دعا بعض الصحافيين إلى تنقية مهنة الصحافة من "المتطفلين و الدخلاء" والاهتمام بتطوير الجانب المهني للصحفيين من خلال التدريب والتأهيل داخليا وخارجيا بما يحقق التطور والرقي

وتعزيز المسئولية لحاملي رسالة الصحافة.

وبعد عرض مشروع القانون الأساسي على المناقشة تمت تعديل بعض مضامينه ثم المصادقة على جميع فصوله بالأغلبية انتقل الجمع العا التأسيسي إلى انتخاب الصحفي الصديق بن زينة بالإجماع "، مدير مكتب القنا الثانية بأكادير، رئيسا لاتحا الصحافيين باكادير، وفي كلمت بالمناسبة أكد رئيس الإتحا حرصه على كفالة حري الصحافة وحمايتها والعمل الدائم والدؤوب من أجل أن تخدم الصحافة مجتمع تدفق المعلومات وحرية امتلاك المعرفة وحرية الرأي والرأي الآخر، مؤكد أن هذا الإتحاد سيعرف تقدم كبيرا من الناحية المهنية والاجتماعية التي تخص الصحفيين في حياتهم اليومية والمتعلقة أساسا بالمهنة سواء محليا أو جهويا، موضحا في ذات الوقت أن الإتحاد يسعى لتعزيز المسؤولية والحرية الإعلامية في ترسيخ المسؤولية.

Revue de Presse

أحداث سوس
العدد 3 ص 10

اعتقال ناشطين نقابيين باشتوكة ايت باها

أحالت عناصر الدرك الملكي على أنظار الوكيل العام بمحكمة الابتدائية بانزكان مؤخرا، ناشطين بنقابة الإتحاد العام للشغالين، بتهم تتعلق باقتحام ضيعة (دونا (6وتهديد العمال بالضرب، وتمزيق جزء من الحزام البلاستيكي، -وحسب بيان نقابي توصلت (احداث سوس) بنسخة منه-، فإن قائد جماعة ايت عميرة قان باعتقال الناشطين النقابين، دون احترام للضوابط القانونية، ذلك أن ممثل السلطة المحلية لم يعمل على بعث وثيقة قانونية لإحالة النقابيين على مصالح الدرك الملكي، حيث لم يتم تدارك الموقف إلا بعد احتجاج عناصر الدرك المكلفين بالقضية، ورفضهم التعامل خارج الضوابط القانونية خاصة وأن الأمر يتعلق باعتقال نقابيين أثناء قيامهم بالإضراب. كما أن التهم الواردة في الشكاية باطلة وعارية من الصحة ؛ بشهادة أعوان السلطة المحلية انفسهم، الذين يؤكدون أن المعنيين بالأمر كانا خارج الضيعة بمعية العمال، وأن الثقب الموجود بالحزام البلاستيكي قديم. وذكر البيان نفسه، إن نحو 1600من عمال شركة (دونا إكسبور) يخوضون إضرابا مفتوحا احتجاجا على استمرار نزيف الطرد التعسفي، والمطالبة بإرجاع 56من المطرودين ووقف العقوبات التعسفية المتخذة ضد العمال والمناضلين النقابيين، وتنفيذ الاتفاقات السابقة، وخلق لجنة الصحة والسلامة ولجنة المقاولة،وتسوية وضعية الأجراء بالضمان الاجتماعي، وتسوية وضعية العاملات والعمال بمحطة التلفيف، وإرجاع منحة العمال المكلفين بالمبيدات وإرجاع مكتسبات العمال التي تطاولت عليها الشركة مؤخرا ضدا على الاتفاقات السابقة الموثقة في محاضر الحوار الاجتماعي.. بالإضافة إلى استئناف الحوارات الشهرية المتفق بشانها، والتي توقفت من طرف الشركة بدون سابق إعلام.

Revue de Presse

ســـــاكنة ايت ملول يحتجــون علـــى محطة لتوليد الكهربـــــاء

نظم ساكنة مدينة ايت ملول مؤخراً احتجاجية،ضد ما وصفه المحتجون بتملص المجلس البلدي من تطميناته ووعوده السابقة التي قدما لساكنة الأحياء المتضررة، من مشروع محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تشتغل بالفيول، وهو ماعتبره المحتجون تهديدا مباشرا للمجال البيئي وصحة المواطنين، اعتبارا للاهتزازات المرافقة لاشتغال المشروع، وكذا القرب المحطة من تجمعات بشرية أهلة بالسكان، تضم أحياء(الامل تمرسيط، ادمين، الشهداء، والكهربائيين)

وبإقرار بيان ـ توصلت (أحداث سوس) بنسخة منه ـ إن ساكنة الأحياء المذكورة ترفض مطلقا إقامة مشروع تحويل محطة الكهرباء بالفيول بهاته المنطقة، واستنكر البيان ذاته إقدام مكتب الكهرباء على اجتثاث العشرات من أشجار الأركان والتسريع بوتيرة الأشغال لإقامة المشروع قبل حضور أي ردة من المجتمع المدني، ودون مراعاة للتأثيرات الخطيرة على البيئة والصحة، وفي تناقض تام مع مقتضيات مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

وقال البيان نفسه، إن هاته الوحدة الصناعية ستشكل خطرا بيئيا كبيرا على المدينة،حيث إن الآثار السلبية لهذا المشروع، سيكون امتدادها على طول محيط مدينة ايت ملول بحدود بعشرات الكيلومترات، كما أن الطاقة المستعملة في تشغل هاته الوحدة والمتكونة من الفيول والكازوال سيقدر بالآلاف الأطنان، ستتحول كلها إلى أدخنة ومواد ملوثة للجو، واستطرد البيان نفسه، إنه في الوقت الذي تنتظر فيه الساكنة نقل هاته

المحطة إلى وجهة أكثر أمانا، تفاجئنا بالمسؤولين يعلمون على تطوير هذا المشروع وتقوية طاقته الإيستعابية ليصبح مشروعا يعمل بالطاقة، بعد أن كان دورها مقتصرا على تحويلها فقط.

إلى ذلك طالب البيان نفسه، الجهات المسؤولة بالتدخل الفوري لإيقاف هذا المشروع نظرا لما يمثله من خطر على صحة المواطنين، وإقامته في مكان ملائم وبعيد عن أي تجمع سكاني، وكذا العمل على إعادة التوازن الإيكولوجي للبيئة، وتعويض الثروة الطبيعية من شجر الأركان التي تعرضت لتدمير وإجتثاث غير مسبوق، ضمانا لحق الساكنة المشروع في العيش وسط بيئة سليمة.

وفي هذا الصدد قال حريش الحسين رئيس جمعية أبواب مفتوحة وعضو تنسيقية المجتمع المدنية لمناهضة أخطار البيئة، إنه سبق للمكتب الوطني للكهرباء أن نظم بتنسيق مع المجلس البلدي، زيارة لقائدة جمعيات المجتمع المدني ومستشارين جماعيين لمحطة مشابهة بطانطان، بهدف تطمين الساكنة بخصوص المخاطر والانعكاسات السلبية للمحطة المزمع إنشاؤها بايت ملول، غير إنه تبين أن المعاينة شملت محطة تبعد بحوالي 50كيلومترا عن محيط مدينة طانطان، وتشتغل لمدة ساعتين فقط خلال اليوم، كما أنها تشتغل وفق نظام لا يصدر أصواتا مزعجة، بخلاف مشروع محطة ايت ملول القريب من التجمعات السكنية ،هذا إلى جانب الضجيج المنتظر انبعاثه من المحطة بقوة) 75ديسبيل) وهو ما يفوق معدل قدرة التحمل لدى الإنسان العادي.

المحور الرابع: النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

- أقلام نسائية مغربية
- ترسيخ حقوق الإنسان عبر المسرح

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

جريدة الانبعاث
العدد 81، ص 16

أقلام نسائية مغربية

احتفاء بالذكرى المئوية لليوم العالمي للمرأة ينظم المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأكادير والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة، بتنسيق مع رابطة أدباء الجنوب وتنسيقية الجمعيات النسائية: جمعية نساء الجنوب، أدميم النسائية، اتحاد العمل النسائي، جمعية المرأة للتنمية والثقافة لقاء لعرض "شهادات لأقلام نسائية مغربية" يوم 10 أبريل 2010 على الساعة الثالثة زوالا بالمركب الثقافي جمال الدرة بحي الداخلة يوازيه معرض الكتاب طيلة أيام 9، 10 و11 أبريل 2010 بنفس المكان ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
العدد 9484، ص 9

عندما يوظف المسرح في ترسيخ حقوق الإنسان

عبداللطيف الكامل

المسرح فضاء منفتح بشكل مباشرعلى الجمهور،وفن تواصلي بامتيازيلقن من خلاله عدة افكاروامعارف واذواق بطرق فنية عن طريق التشخيص والتمثيل وما يرافقهما من مؤثثات اخرى.بل اكثرمن ذلك فالمسرح وسيلة للتثقيف والتربية على سلوك معين فيما يعرف حاليا بالمسرح الهادف اوالملتزم بقضايا المجتمع والإنسان عموما،من هنا يكمن دوره الفعال في هذا المجال والذي لايقل اهمية عن الأدوارالتي تقوم بها كل وسائل التلقين والتوصيل،ولهذا الصدد تم توظيفه للتحسيس بحقوق الإنسان كاهم قضية ارقت الدولة والمنظمات غير الحكومية والقوى الحية بالمغرب منذ أزيد من أربعة عقود خلت.

وفي إطارالإعلام والتحسيس والتوعية بقضايا حقوق الإنسان قدم تلامذة ثانوية الحاج سعيد بجماعة الدراركة بأكادير،عرضا مسرحيا تحت عنوان«فوق المحيط»يوم 14ماي الجاري،وذلك بشراكة مع لجنة الإشراف المكلفة بإعداد الخطة الوطنية،في سياق سلسلة عروض أخرى انجزت مع تلامذة مؤسسات تعليمية من المستوى الإبتدائي والإعدادي والثانوي حول موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية ،بكل من أكادير،الجديدة،القنيطرة،كلميم، شفشاون، وجدة..وقد تم إنجازهذه المسرحيات باللغة الامازيغية والعربية والفرنسية. فالأعمال المسرحيةالمنجزة للنهوض بحقوق الإنسان وتوعية النشء بها،قام بتاطيرها ثلة من شباب خريجي المعهد العالي للتنشيط المسرحي،وذلك في إطارتعاقد مع شركة«ويتي ويتي» المختصة في هذا المجال.كما ان هذه الأعمال الفنية المقدمة تدخل ضمن مشروع إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب، كتجربة هي الأولى من نوعها بشمال إفريقيا والشرق الأوسط .كان القصد منها ولازال هوترسيخ حقوق الإنسان وتعزيزها بالمغرب.

Revue de presse Droits de l'Homme

المحور الخامس: تدبير الشأن المحلي.

- حملة للحفاظ على الملك العام
- محكمة أكادير تلغي صفقة النقل الحضري
- توقيع عقد التدبير المفوض لقطاع النقل باكادير
- لجنة المساواة و تكافؤ الفرص لبلدية انزكان
- جماعة فريجة ربحت رهان التنمية المحلية تسييرا وتدبيرا
- لجنة تفتيش تحل بإدارة تسجيل العقود بتارودانت
- سيارات تعليم السياقة مسجلة بأسماء موتى

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

جريدة الانبعاث
العدد 82 ص 12

حملة بأيت ملول للحفاظ على الملك العام

■ سعيد المنصوري

باشرت لجنة تقنية تضم كل من السلطات المحلية و المجلس البلدي و الأمن الوطني صباح يوم الخميس و الجمعة حملة شرسة تهدف إلى تحرير الملك العام بالشوارع الرئيسية بأيت ملول.

الحملة التي جاءت بعد إستفحال ظاهرة السطو على الأرصفة التي تعتبر أماكن عامة مخصصة للراجلين ولا يجوز لأي كان حرمانهم من المرور منها. وذلك من طرف أصحاب المحلات التجارية والمقاهي وبعض الشركات. بالإظافة إلى أرباب السيارات الذين أمسو بدورهم يركنون سياراتهم فوق الأرصفة.

الحملة التي خلفت ردود أفعال متباينة. ففي الوقت الذي عبر فيه الكثير من المواطنين عن إرتياحهم لتخليص الأرصفة من الممارسات الشاذة لأولئك المتطفلين على الملك العام التي تشوه المنظر العام للمدينة الذي يعمل المجلس البلدي على تحسينه بكل الوسائل. فإن المعنيين بالعملية عبروا عن إمتعاضهم وتدمرهم من سلوكات اللجنة التي سلبتهم حقا من حقوقهم. حسب تعبيرهم. لأنهم يؤدون واجباتهم الضريبية للمجلس البلدي مما يخول لهم إستغلال الأرصفة.

الأمر الذي نفاه كل من ممثل المجلس البلدي و السلطات المحلية في شخص قائد المقاطعة الثانية الذين أوضحا بأن الأرصفة هي ملك لراجلين وقد وضعت بالضرورة لحمايتهم. أما فيما يتعلق بالواجبات التي تؤدى كواجب كراء أو إستحقاق ضريبي فإنها تخول إستغلال جانب من الرصيف قد لا يتجاوز ثلث مساحة الرصيف.

Revue de Presse du Conse

الأحداث المغربية
العدد 4042، ص 5

محكمة أكادير تلغي صفقة النقل الحضري وتفرمل عجلة الإسبانيين

أوقفت المحكمة الإدارية الابتدائية بأكادير بعد زوال يوم الثلاثاء الماضي عجلة النقل الحضري بإلغاء صفقة النقل الحضري لأكادير الكبير الموقعة من قبل والي جهة سوس ماسة درعة السابق رشيد الفلالي تحت إشراف فعلي مباشر لوزير الداخلية السابق شكيب بنموسى، حيث جاء في حكم إدارية أكادير الذي بت في دعوى الموضوع، أن المحكمة « قضت بقبول المقال الأصلي وقبول التدخل الإداري» وحكمت بـ «إلغاء قرار والي جهة سوس ماسة درعة بالتوقيع على عقد التدبير المفوض للنقل الحضري لأكادير لفائدة شركة «ألزا» مع ما يترتب عن ذلك قانونيا»، وأضاف نص الحكم أن المحكمة في نطقها تقضي بـ «إخراج باقي المدعى عليهم من الدعوى».

نزل خبر الإلغاء يوم الثلاثاء الأخير على المسؤولين بأكادير كقطعة ثلج، لأنه يقضي قانونيا بتوقيف استعدادات الشركة الإسبانية القائمة على قدم وساق على بعد أقل من 50 يوما لإعطاء الانطلاقة لأول أسطول يضم 20 حافلة كدفعة أولى سيجوب شوارع مدن أكادير، إنزكان، الدشيرة، أيت ملول، والجماعات القروية المحيطة بهم، وقد نزل قرار إدارية أكادير في ظل أزمة خانقة يمر بها النقل الحضري منذ سنوات، تأججت خلال الشهور الماضية بعد توقف شركة «زيطراب» عن تقديم خدماتها متسببة في احتجاجات حاشدة بجامعة ابن زهر.

وقعت الصفقة يوم 9 فبراير من السنة الجارية في جو احتفالي ضاحك حضره مدير شركة «ألزا» الذي تمكن من الجمع أخيرا بين الوالي رشيد الفيلالي وطارق القباج ليتصافحا بعد طول جفاء وختم الحفل بصورة جماعية لمسؤولي الجماعات الحضرية والقروية المستهدفة تحمل كل معاني الانتصار، وقد طرحنا السؤال مثل غيرنا يومها كيف تبرم وزارة الداخلية على صفقة متنازع عليها قضائيا، بتت إدارية أكادير في الدعوى الاستعجالية بوقف مجريات الصفقة ثم استأنف الوالي الحكم باستئنافية مراكش فأيدت القرار الابتدائي، وفي يوم الثلاثاء 11 ماي الجاري أي بعد مرور 3 أشهر جاء الجواب بإلغاء الصفقة ابتدائيا في إطار دعوى الموضوع بعدما راح كل شيء، لم يعد شكيب بنموسى وزيرا للداخلية ولا الفيلالي واليا.

وأفاد مدير شركة «ألزا» عشية الاحتفال بالتوافق الجماعي الذي سهر عليه وزير الداخلية بين مسؤولي الولاية ورؤساء الجماعات الغاضبين أن عقد امتياز تدبير النقل الحضري بأكادير وصل مبلغ 285 مليون أورو، وقد التزمت الشركة عند تسليم نسخ عقد التدبير المفوض لرؤساء الجماعات بالشروع في تقديم خدمات النقل بواسطة 156 حافلة و22 خطا بأكادير الكبير الذي تتكون ساكنته الرئيسية من: خمسمائة ألف ساكن بأكادير وأربعمائة ألف بإنزكان. ورجحت أن تعمل على نقل 40 مليون راكب سنويا، كما التزمت بخلق 430 فرصة شغل وتم الاتفاق على شهر يوليوز القادم لانطلاق أولى طلائع الأسطول.

كرونولوجيا النقل الحضري تنطلق من الأزمة... إلى الأزمة، بعدما بدأ بتوقيع

هل تجوب حافلات شركة ألزا شوارع أكادير؟

صفقة التدبير المفوض في سنة 2008 مع الشركة الإسبانية، واعتبر منتخبون فيما بعد أن الوالي استفرد بالتوقيع، وفي سنة 2009 وضعت الشركتان المستغلتان للنقل الحضري بأكادير الكبير بدورهما دعوى ضد الوالي لدى القضاء الإداري بدعوى خرق القانون في قرار التفويت على مستوى تقديم الضمانة البنكية، كماعلى مستوى تاريخ انتهاء العقد الذي يجمعها بمصالح الولاية ... قضت إدارية أكادير في الدعوى الاستعجالية بوقف تفويت تدبير قطاع النقل للشركة المذكورة يوم 24 يوليوز 2009، وأيدت استئنافية مراكش الحكم يوم 13 أكتوبر 2009، وفي خضم ذلك توقفت شركة "زيطراب" عن تقديم خدماتها قي يونيو من نفس السنة فأخلت 480 سمتخدما في احتجاجات واعتصامات كما وترت العلاقة بين رئيس المجلس الجماعي وبين الوالي، وأججت الشارع الطلابي بالاحتجاجات مع الدخول الجامعي الحالي، فتوج الاحتقان بتدخل وزير الداخلية الذي تحمل ميزانية كراء 20 حافلة للنقل الجامعي، والتقى رؤساء 10 جماعات مستفيدة بالرباط فانتهى ماراطون الاحتقان باحتفال يوم 9 فبراير المنصرم باتفاق جديد معدل رضي عنه رؤساء الجماعات وتوج بصورة جماعية، وبصفقة تحولت خلال هذا الأسبوع إلى صفعة بموجب حكم قضائي إداري.

وفي تعقيبهم الأولي عن المأزق الذي دخله النقل الحضري، طارق القباج وردا عن سؤال ما العمل بعد إلغاء الصفقة في إطار دعوى الموضوع؟ قال متهكما «إنها ورطة أوقعنا فيها الوالي رشيد الفيلالي وعليه أن يأتي اليوم لفك مشاكلها»، وأضاف أنه ترك مشاكل أخرى عويصة وعد بتفصيل الحديث حولها، غير أن مسؤولا رفيع المستوى بولاية أكادير ممن عايشوا عن قرب مشاكل النقل الحضري، وساهموا في إيجاد حل لمأزقه قلل من أهمية الحكم الذي نزل يوم الثلاثاء الماضي وأفاد أن قرار المحكمة قضى بإلغاء الصفقة في نسختها الأولى المبرمة من طرف الوالي وليس الصفقة في نسختها المعدلة بعد لقاء رؤساء الجماعات المعنيين والبرلمانيين بوزير الداخلية، وقد وعد المسؤول الولائي من جهته بتوضيح هذه القضية أكثر.

■ إدريس النجار

Revue

أصداء الجهة
العدد 41، ص 3

توقيع عقد التدبير المفوض لقطاع النقل الحضري باكادير بعد عملية بلوكاج خلفت أزمة حادة للقطاع

عرفت أروقة مقر ولاية اكادير حفل تسليم عقد التدبير المفوض للنقل العمومي باكادير الكبير لرؤساء الجماعات المحلية الموقعة على العقد، وكذا للمدير التنفيذي لشركة الزا الإسبانية المعنية بتدبير القطاع، وقد جاء قرار التسليم لعقود التدبير بعد مصادقة وزير الداخلية على الصفقة التي عرفت بلوكاجا بعد إصدار حكم ابتدائيث أيدته استئنافية مراكش تقضي بإيقاف تنفيذ قرار رشيد الفيلالي الوالي السابق بالتوقيع على عقد التدبير المفوض بقطاع النقل الحضري باكادير مع شركة الزا الأساسية، وبموجب الاتفاقية الجديد وقرار التسليم للعقود بتوفير 150 حافلة جديدة سيتم انطلاق تامين الخدمات خلال شهر شتنبر المقبل بـ80 حافلة على أن تصل كل شهر 15 إلى 20 حافلة لإتمام العدد المتبقى والمتفق عليه، في إطار الاتفاقية، علاوة على أن يشغل الاسطول الجديد 450 عاملا بمن فيهم مستخدمي الوكالة المستقلة للنقل الحضري، وتعطي كذا الأولوية لعمال الشركات الخاصة المنسحبة من القطاع، وكذا اعتماد تشغيل بالدرجة الأولى أبناء المنطقة بعد حصة تكوينية لتسهيل اندماجهم في الخدمة الجديدة، فلم تغفل الاتفاقية العديد من الجوانب المرتبطة بدفتر التحملات حيث أشارت إلى تحديد تسعيرة النقل التي تختلف عبر حافلات الزاما بين 4 دراهم و9دراهم مع تحديد صلاحية العقدة التي ستمدد طيلة 15 سنة بميزانية 532مليون سنتيم وخلال هذه الاتفاقية أكد المدير التنفيذي لشركة الزا على توفير 300 ألف معقد في اليوم وان الحافلات تؤمن نقل 150 ألف مسافة من خلال 80 حافلة بمواصفات عصرية، وبموجب هذه الاتفاقية تكون ساكنة اكادير الكبرى تحررت من كابوس المعاناة مع وسائل النقل الحضري بعدما عرفت العديد من المناطق نقصا حادا رغم وجود حافلات خاصة بالقطاع تغيب فيها المواصفات اللائقة، المؤمنة لسلامة وحياة المواطنين ومستعملي هذا القطاع، وتكون اكادير ونواحيها في قطيعة مع الانحباس الذي كانت تعيشه بسبب الصراع القائم بين عمدة المدينة طارق القباج والوالي السابق رشيد الفيلالي، أصابت بشظاياها الكثير من المشاريع وتوقفت بسببها العديد من البرامج والأشغال.

■ عبد الله بودي

Revue de Presse

أصداء الجهة
العدد 41، ص 4

وافق شن طبقه في لجنة المساواة وتكافؤ الفرص لبلدية انزكان

لأول مرة أقدمت الجماعة الحضرية لإنزكان بتشكيل لجنة ما يسمى بلجنة المساواة وتكافؤ الفرص لتكون خلية استشارية أو مجموعة التواصل والاتصال بين المجلس وفعاليات المجتمع المدني قصد تنوير الرأي العام المحلي بالمشاريع المفتوحة أو توجيه مقترحات فاعلة لممثلي المدينة ليكونوا على علم بامال ومطامح الساكنة المحلية ،هي فعلا مبادرة حميدة ومميزة مادام أن هذه الخلية هي من صلب المجتمع المحلي الأكثر اقتراحا وارتباطا بالشأن العام المحلي.لكن ما يجب الوقوف عنده والإنتباه إليه أن هذه اللجنة لم يتم الإعلان عنها بشكل موسع بين جميع فعاليات المدينة ليساهموا أو ينخرطوا أو يشاركوا في خلقها وتشكيلها مما أدى إلى قصور إعلامي داخل المدينة،وفاجأ ذلك العديد من المهتمين بالشأن المحلي،كان من الممكن أن يتم ذلك بمعزل عن الدورة أو عن إجتماع رسمي بل كان الأفيد استدعاء كل الفعاليات المحلية الوازنة والمؤثرة للمشاركة والمساهمة في اقتراح اللجنة وطريقة اشتغالها وتحديد وسائل عملها وحدود معاملاتها مع المجتمع المحلي ومع ممثلي الساكنة بالمدينة.

لقد تم تغييب العديد من فعاليات هذه المدينة الدين يعتبرون من نتاج الفعل السياسي والثقافي والاجتماعي والرياضي للمدينة، فهل تم استحضار معطيات سوسيوثقافية أو معطيات سوسيو اقتصادية، وهل في استحضار فعاليات المجتمع المحلي بأسرهم وعائلاتهم التي كان يشكل البعض منها نواة الفعل الاجتماعي داخل هذه المدينة،وهل استحضرت البنية الاجتماعية للمدينة(تجار _عمال _مفكرون مبدعون فنانون) أم فقط تم التوافق السياسي بناءا على التوافق السائد في التشكيلة المسيرة للمجلس البلدي؟

Revue de Presse

أصداء الجهة
العدد 42، ص 8

تارودانت

جماعة فريجة ربحت رهان التنمية المحلية تسييرا وتدبيرا

تعتبر الجماعة القروية فريجة التابعة للنفوذ لإقليم تارودانت من الجماعات الأوفر حظا والحاضرة في صلب اهتمامات نخبها وقد عرفت التنمية المحلية بها قفزة نوعية وتطورا مهما بفضل السياسة الناجحة لمجلسها الجماعي الذي يقوده السيد الحسن الدرحم الذي استطاع أن يخلق توازنا وانسجاما بين جميع مكونات مجلس الجماعة ، خدمة للأهداف التي وضعها ورسمها انسجاما مع تطلعات الساكنة التي وضعت فيه ثقتها وحملته مسؤولية التسيير الجماعي لمنطقتهم. هذه المنطقة التي عرفت العديد من المتغيرات مست كثيرا من المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية خاصة أن التناغم الذي يسود بين جميع النخب الممثلة داخل هذه الجماعة يؤكد أن رئيسها من الدراية بشؤون التسيير ما جعله يدبر هذه المرحلة بتواضع وعقلانية ومسؤولية فضلا عن كونه يحظى بإجماع قوي، يسر عليه قيادة سفينة هذا المجلس بأمان ودراية بخصوصيات المنطقة والانتظارات المستقبلية حتى أن دورة الحساب الاداري فبراير 2010 تعتبر المحك الرئيسي لدى جميع المجالس الجماعية وهي الدورة التي ربح فيها رئيس جماعة فريجة الرهان وكسب الثقة أكثر، وجنب جماعته زوابع الانتقادات والإلغاءات عكس ما أصبحت عليه كثير من الجماعات التي عاشت على إيقاع رفض الحساب الإداري. وجماعة فريجة حاضرة بحسن تدبير مجلسها ودراية نخبها بقضايا ومشاكل منطقتهم وعلى رأسهم رئيس المجلس الذي يعرف كيف يوظف إمكانيات الجماعة وتطويرها لصالح المجالات التنموية التي تعود بالنفع على المنطقة وساكنتها، إن ما تتوفر عليه الجماعة من معطيات طبيعية وما تزخر به من طاقات شابة يؤشر على أن المجلس الجماعي تتوفر له جميع الحظوظ والفرص ليكون سباقا إلى الفوز برهان التنمية على صعيد إقليم تارودانت بين الكم الهائل من الجماعات القروية بهذا الإقليم المترامي الأطراف، ذلك أن الاهتمام وتقدير المسؤولية من طرف رئيس المجلس الجماعي والنخب المسيرة معه والانفتاح على المجتمع المدني وفتح قنوات التواصل مع فعاليات المنطقة قد يفتح آفاق كبيرة أمام هذا المجلس الجماعي لوجود إرادة جماعية لدى الجميع في خلق فرص تنموية يستحضر فيها الأولويات المحلية وهذا ما سار وداب عليه الحسين الدرحم مسنودا بالسلطة المحلية التي لا تالوا جهدا في تقديم المساعدة وتذليل الصعاب أمامه إعمالا بمبدأ خدمة الصالح العام ، وسنعود إلى واقع حال هذه الجماعة القروية وما أنجز وما تم تحقيقه على أرض الواقع في العدد القادم، لتمكين الرأي العام المحلي الإقليمي من الإطلاع عليها.

Revue de presse communale

أحداث سوس
العدد 3، ص 3

لجنة تفتيش تحل بإدارة تسجيل العقود بتارودانت، تكشف وجود اختلالات مالية

حلت مؤخرا بمقر إدارة التسجيل التابعة لإدارة الضرائب بتارودانت، لجنة تفتيش قادمة من المفتشية الجهوية للخزينة باكادير، وأفادت مصادر من داخل المصلحة ل(احداث سوس) إن اللجنة المذكورة قامت بمراجعة شاملة للحسابات الخاصة بشهري يناير وفبراير من السنة الجارية، وكذا الإطلاع على مجموعة من الملفات والوثائق الخاصة، وكذا محاضر تسليم السلط بين المدير السابق الذي احيل على التقاعد والمدير الحالي الذي عين على رأس مصلحة التسجيل والتنبر مؤخرا.

واضافت ذات المصادر، إن لجنة التفتيش وبعد افتحاصها الشامل لمجموع الملفات والانتهاء من دراستها، وقفت على مجموعة من الخروقات والإخلالات الناجمة عن سوء المراقبة والتتبع من طرف المدير السابق، خصوصا ما تعلق منها بسجلات المداخيل، وذكرت ذات المصادر إن العدد الإجمالي (للتنبر) وجد غير مطابق لما هو مدون في محضر تسليم السلط بين المسؤولين.وتتراوح القيمة المالية (للتنبر) المتداول بالمصلحة ما بين 5 دراهم إلى 300درهم، إلى ذلك أكدت مصادرنا، إن التقرير النهائي لعمل لجنة التفتيش أوصى بضرورة حضور مفتشين عن الإدارة المركزية بالرباط وذلك بعد ثبوت إخلالات أخرى موازية شابت الفترة السابقة الذي تولى فيها المدير السابق مسؤولية الإدارة بتارودانت قادما إليها من مدينة اكادير منذ سنة 2006.

واشارت مصادر (احداث سوس) إن صفقة إعادة بناء إدارة التسجيل، شابتها هي الاخرى تجاوزات خطيرة همت في مجملها اشغال الترقيع في مواد البناء والصباغة ومواد الكهرباء، والمرافق الصحية، والابواب ونوافذ التهوية، حيث إن هاته الإصلاحات لا تنطبق ومعايير الجودة المسجلة في دفتر التحملات المؤشر عليه من طرف الإدارة والمقاولة التي اشرفت على اشغال البناء، – واستطردت ذات المصادر– إنه ورغم حضور لجنة سابقة في هذا الإطار فإنه تم التوقيع على نهاية الأشغال في ظروف غامضة.

وارتباطا بالموضوع قالت مصادرنا، إن المصالح المركزية بعثت إرسالية إلى المدير السابق، تلزمه فيها بضرورة تادية مبالغ مستحقة تناهز300 مليون سنتيم لازالت في ذمته لفائدة خزينة الدولة، وذلك أثناء فترة توليه المسؤولية بمدينة اكادير لمدة تزيد عن عشرين سنة، حيث راكم هذا الأخير ثروة مهمة من ضمنها عقارات ببعض المدن المجاورة.

ويشار إن إدارة التسجيل بتارودانت، تتولى الإشراف على التسيير الإداري الخاص بالضرائب والتسجيل ل 89جماعة ، إلى جانب إقليم طاطا وهو ما يعد عبئا إضافيا لدى موظفي المصلحة الذين لا يتجاوز عددهم ثمانية موظفين، هذا مع العلم أن عمل الإدارة بتارودانت لا زال يقتصر على العمل اليدوي، خاصة ما تلعق منه بفواتير استخلاص واجبات التسجيل وأنواع الضرائب الاخرى، على عكس ما هو مطبق بمجموعة من المدن المجاورة التي تعتمد على النظام المعلوماتي.

ومن جانبه قال عبد العزيز فايز المسؤول السابق بمصلحة التسجيل في تصريح (أحداث سوس)، إن تقرير الجنة المذكورة وقف على بعض الإخلالات المهنية البسيطة، والتي لا تتجاوز في مجملها مبلغ يقارب 16الاف درهم فقط والتي كانت نتاج إهمال تم ضبطها في حق المكلف بالصندوق أو القابض، أما عن مبلغ 300مليون سنتيم، فإنها تهم حالة سرقة وقعت بمصلحة التسجيل بمدينة اكادير أواخر التسعينيات، وقد حرر محضر في القضية وأحيلت على أنظار الوكيل العام بمحكمة الاستئناف، وأشار المصدر نفسه أن لا علاقة له باي عملية اختلاس في هاته القضية، التي هي الآن في طور تسويتها بعد القيام بعملية حسابية شاملة.

Rev... Comme

أحداث سوس
العدد 3، ص 7

سيارات تعليم السياقة تجوب ولاية أكادير مسجلة بأسماء الموتى !

كشف أعضاء بجمعية سوس لأرباب سيارات التعليم وقواعد السير بولاية أكادير، عن وجود فوضى عارمة تعتري هذا القطاع الحيوي ببعض المدن المجاورة، والذات ذات المصادر إن عددا من السيارات التابعة لبعض مؤسسات تعليم السياقة، تشتغل بشاصيات، مسجلة باسماء أشخاص متوفون، منذ أزيد من عشر سنوات خلت، دون أن يتم تبديل الرخص في اسماء المستفيدين الجدد.

وأكد هؤلاء، إنه سبق وأن تمت مناقشة مجمل هاته الحالات في اجتماعات داخلية وكذا على مستوى الجامعة الوطنية لأرباب سيارات التعليم، كما تم إشعار في هذا الصدد دراسة

الوزارة الوصية على القطاع، قصد التدخل لتسوية الوضعية الإدارية لابن المالك الأصلي المتوفى والمستفيدين الجدد لهياكل المؤسسات الخاصة بتعليم السياقة، غير إنه لم يتم تحريك أي مسطرة في الموضوع، رغم أن جل الوثائق المعتمدة لدى هاته المؤسسات هي مسجلة بأسماء غادروا إلى دار البقاء، وترك توقيع باسم الهالك من شبهها تصريح اختياري، لامكان الحصول على رخصة السياقة الذي يحمل بدوره عدد الساعات النظرية والتطبيقية التي يتلقاها المترشح، وكذا ورقة الفحص الطبي والبطاقة الرمادية وورقة التأمين إلى جانب رخصة السيارات (ا.ا.ا) وهو

الأمر الذي يشرف عنه بالدرجة الأولى ضياع حقوق المترشحين الذين هم بصدد الحصول على رخص النقل من لدن هاته المؤسسات التعليمية المذكورة.

إلى ذلك قالت مصادرنا، إن دفتر التحملات الذي ينظم هذا القطاع، يحث على ضرورة أن تتنقل رخصة تعليم السياقة في حالة وفاة مالكها الأصلي، إلى أبرز أجهزا باسم أحد الورثة من ذوي الحقوق، قصد استغلالها بشكل قانوني، وهو ما يتنافى في حالة هؤلاء وبمقتضى ذرقا واضحا لبنود دفتر التحملات، وهو ما يخول أيضا للجهة المسؤولية مشتركة بالدرجة الأولى بين الشركة الوصية على القطاع، التدخل قصد توجيه إشعارات وإنذارات سابقة، تدخل في خانة توجد في وضع غير قانوني.

المساطر الزجرية قبل تطبيق قرار إغلاق هاته المؤسسات.

وأشارت مصادرنا، إن بعض شركات التأمين التي تتعامل مع هاته الحالات، أضحت محل تساؤلات عديدة باعتبار عدم قانونية منح تأمينات لأشخاص متوفين، حيث إنه وفي حالة وقوع حوادث سير للمتدربين المسارسين بهاته المؤسسات التعليمية المذكورة، فإن حقوق هؤلاء الضحايا ستبقى بدون أية شرعية، باعتبار أن ورقة التأمين غير قانونية وبالتالي ستبقى المسؤولية مشتركة بالدرجة الأولى بين الشركة المؤمنة و صاحب مؤسسة تعليم السياقة التي

Revue de ... de l'Homme

المحور السادس: الحكامة الأمنية

- الدرك الملكي لايت عميرة تحركات ايجابية رغم قلة الموارد البشرية

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أخبار سوس
العدد 92، ص 05

اشتوكة ايت باها

الدرك الملكي لايت عميرة تحركات ايجابية رغم قلة الموارد البشرية

بعد إحداث مركز الدرك الملكي بايت عميرة مؤخرا أحس المواطنون بنوع من الدفء الأمني الذي افتقدوه لمدة ليست بالهينة ، خاصة بعد حملاتهم التنشيطية التي أسفرت على نتائج أثلجت صدور المواطنين ووضعت حدا لمجموعة من التصرفات التي كانت تقض مضجعهم ، هذا العمل كله الذي أنجز في ظل غياب وسائل العمل الكافية التي سيمكن معها القيام بعمل في ظروف حسنة خاصة إذا علمنا أن النفوذ الترابي لهذا المركز به مساحات شاسعة وكثافة سكانية الشئ الذي يتطلب من المسؤولين جهويا ومركزيا القيام بدعم لوجيستيكي لهذا المركز وتوفير أدوات العمل للقائمين على شؤونه حتى يؤدي دوره ورسالته على أحسن وجه. كما يجب إعادة النظر في العدد القليل من رجال الدرك المشتغلين بهذا المركز وضرورة تطعيمه بعدد آخر حتى يكون قادرا على القيام بمهامه.

إن الحديث عن هذا المركز هو حديث عن الأمل الذي عاد لنفوس الساكنة بفضل التحركات الإيجابية التي يقوم بها رجال الدرك والتي أعطت أكلها وحدت من مجموعة من الانحرافات التي كانت تعيشها هذه المنطقة.

Revue de Presse

المحور السابع: التعليم

- تزايد انتشار المخدرات بالمؤسسات التعليمية
- لقاء حول السلامة الأمنية للمؤسسات التعليمية باشتوكة ايت باها
- حركة في صفوف مديري الأكاديميات
- شبان يخترعون سيارة من الألومنيوم
- وزارة التربية الوطنية تنقض وعدها

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

أخبار سوس
العدد 93، ص 5

تزايد انتشار المخدرات بالمؤسسات التعليمية ومحيطها يثير مخاوف الآباء والأسرة التعليمية

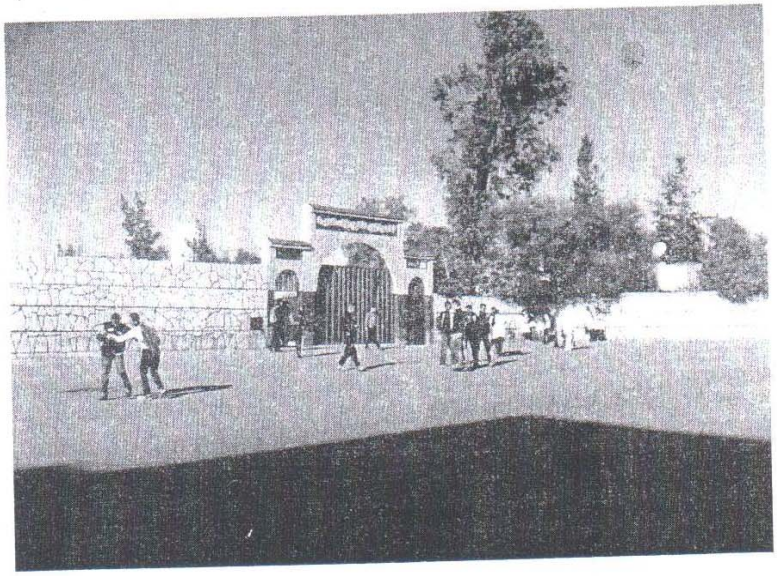

لم تعد المخدرات من المحرمات التي يمنع دخولها إلى المؤسسات التعليمية، حيث أصبحت تغزو صفوف التلاميذ والتلميذات وكأنها ضرورة للتنفيس عن الذات،فتجد التلميذ يلجئ إلى أصناف كثيرة من هذه المخدرات (الكالا- القرقوبي - الحشيش - الدفحة....)وتصل إلى المؤسسة بواسطة وسطاء من بين التلاميذ الذين يلعبون دور المزود بالتقسيط،بعدما يتزودون بها من طرف عصابات متخصصة في مجال بيع وتوزيع المخدرات،مما يسهل عليهم اختراق كل الحواجز الخاصة بالمراقبة التربوية للمؤسسات التعليمية،فيخلقون خلايا صغيرة من التلاميذ المدرسين كي ينشروا سمومهم في صفوف جميع التلاميذ،دون أن يظهر لهم أثر مادي أو وجود فعلي داخل المؤسسات لكن سلطتهم و وهيمنتهم على الساحة تظهر من خلال اتساع شبكة انتشار المخدرات وتبدو للعيان بأن المؤسسات التعليمية لم تعد قادرة على مواجهة أو مقارعة هذه العصابات لما لها من تأثير في صفوف مجموعة من التلاميذ والأمر الخطير أن تأثيرهم يصل حتى إلى جنس الفتيات اللواتي يقتنين ما يسمى بالكالا وهي عجينة توضع تحت اللسان وتحدث تأثيرا تخديريا خطيرا يسبب القيء و«الدوخة» فتفقد البنت توازنها أو تصاب بهستيريا من الضحك أو التوتر ....ولذا فإن هذه المؤسسات التعليمية أصبحت سوقا تجاريا مربحة لهذه العصابات، لذا على كل السلطات وكل المؤسسات، وكل الأجهزة الوصية والمعنية أن تفكر في وضع إستراتيجية متكاملة لمحاربة هذه الظاهرة حتى لا تنتج جيلا ضائعا،تائها،مسببا لكوارث اجتماعية خطيرة لن نستطيع القضاء عليها،بل قد تؤدي إلى إصابة المجتمع بسكتة قلبية.

وترتبط بهذه الظاهرة ظاهرة أخرى أكثر جرثومية ألا وهي انعدام الأمن داخل المؤسسات التعليمية وخارجها لأن مروجي المخدرات هم أصلا عصابات الإجرام، يعتدون ويتحرشون، ويقطعون الطريق عن الكبار والصغار،ويسرقون ويغصبون،ويغتصبون ..لأن المخدر هو أصلا إكسير كيماوي يؤثر على الدماغ،وبالتالي يقتل في الإنسان روحه وأخلاقه،ويحوله إلى حيوان مفترس يقضي على كل طريدة تقع في يده ..فاليوم وقبل الغد علينا مواجهة الظاهرة بحزم وقوة.

جريدة الانبعاث
العدد 83، ص 5

لقاء حول السلامة الأمنية للمؤسسات التعليمية باشتوكة أيت باها

■ م-ت

ترأس عامل إقليم اشتوكة أيت باها رفقة العديد من ممثلي السلطات المحلية بداية الأسبوع بمقر العمالة اجتماعا تحسيسيا خصص لتدارس وضعية الأمن المدرسي بالإقليم. حيث تقدم النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر الأستاذ الناجي شكري بعرض حول موضوع التدبير التشاركي للأمن المدرسي. تضمن أرقاما وبيانات حول ما تتعرض له المدرسة بكل مكوناتها من حوادث كالسرقة والحوادث المدرسية وقدم اقتراحات وحلولا في إطار البرنامج الاستعجالي الذي يولي أهمية بالغة للأمن المدرسي والإنساني وتوفير الدولة لإمكانيات هامة من شأنها تحسين هذا المجال وجعله في خدمة إصلاح المنظومة التربوية.

الاجتماع حضرته مجموعة من رؤساء المؤسسات التعليمية بالإقليم وممثلي الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين وعدد من رؤساء جمعيات أباء وأولياء التلاميذ. وناقش الجمع ظواهر السرقة والتخريب التي تعرفها المدارس والإعداديات من وقت لآخر. خصوصا أثناء العطل. وتوقفت التدخلات عند منطقة أيت اعميرة التي تشكل استثناء على مستوى الجهة حيث الكثافة السكانية المرتفعة وحيث انتشار عمليات السطو والإجرام بشكل كبير.

إلى ذلك ختم عامل الإقليم الجلسة بدعوته رجال السلطة إلى عقد اجتماعات مع جميع الفاعلين المحليين لدراسة سبل توفير السلامة الأمنية للمؤسسات التعليمية على أمل عقد اجتماع موسع ثاني بعد شهر ونصف لتقييم هذه العملية. ويعد هذا اللقاء حلقة من سلسلة لقاءات دشنها النائب الجديد منذ إشرافه على الشأن التعليمي بالإقليم بداية هذا الموسم الدراسي.

Revue de P

جريدة الانبعاث
العدد 80، ص 2

حركة في صفوف مديري الأكاديميات

تم تعيين السيد محمد بنعباد مديرا للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة خلفا للسيد مبارك حنون. وعن مصادر موثوقة فإن وزارة التربية الوطنية عينت السيد اقوضاض المفتش العام بالوزارة مديرا للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة الشرقية خلفا للسيد محمد بنعياد. وذكرت ذات المصادر أنه يكون قد تم بالرباط تسليم السلط في انتظار الإعلان عن هذه الحركة بصفة رسمية في الأيام القلائل الآتية. أما مبارك حانون مدير أكاديمية سوس ماسة درعة فسيخلف التيجاني فرتات على رأس أكاديمية جهة الرباط سلا زمور زعير.

Revue de

جريدة الانبعاث
العدد 82، ص 4

شبان من أكادير يخترعون سيارة من الألمنيوم وزنها 145 كلغ

بمر بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية فوق كراس أحيطت بطاولة جلس الطلبة لشرح اختراعهم والمسابقة الدولية التي تنتظرهم بتوسطهم حاسوب منقول. غزلان إد عمي. وأسماء كيلاني. يوسف الذهيب ثلاثة شبان طلبة بمدرسة العلوم التطبيقية باكادير أعمارهم تتجاوز عشرين سنة بقليل مع ذلك يستعدون وكلهم طموح إلى جانب فريق من الطلبة لتمثيل أفريقيا والعالم العربي في مسابقة عالمية بألمانيا باختراعهم الجديد لسيارة اقتصادية في استهلاك المحروقات. وسريعة في الحركة. ومحافظة على البيئة. زودت بتقنيات تحد من تسرب الغازات السامة. ابتكار طلابي مغربي مائة بالمائة سيتم عرضه في منافسة دولية منظمة من قبل مجموعة "شال" العالمية الرائدة في مجال المحروقات والمواد الطاقية يوم سادس وسابع ماي بحلبة " أورو سبيد واي " للسباق بمدينة " لوسيدزي " بألمانيا الواقعة على بعد 200 كلم جنوب برلين. وستشارك فيها 221 مدرسة عليا للهندسة تنتمي إلى 24 دولة تم انتقاؤها بشكل دقيق بعد تقدمها بملف تقني يعطي بيانا تفصيليا للاختراع. والعناصر والمزايا الجديدة التي أتى بها.

وسيمثل المغرب في هذا الاختراع 3 مدارس بثلاثة سيارات. هي المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بأكادير. إلى جانب المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط والمدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن بمكناس. كل مدرسة تتفنن في ابتكار سيارتها بإدخال كل التعديلات المقللة لاستهلاك الطاقة وتدمير البيئة. منها فالسيارة تسير بمحركين واحد عادي يشتغل بالطاقة والثاني كهربائي زود ببطاريات خاصة لتزويده بما يكفي من التيار الكهربائي. إطارها خفيف لأن مادته جعلت من الألمنيوم الخالص. ولذلك تستهلك أقل من فلتر في الكلم المربع.ويأمل فرقي العمل أن تخرج السيارة للوجود لتصبح وسيلة للتنقل العادي.المسابقة منذ سنة 1985 ولأول مرة يشارك فيها طلاب مغاربة مثلين لأفريقيا والعالم العربي بثلاث سيارات استغرق صنع واحدة منها بأكادير 6 أشهر من العمل المتواصل. ويسعى المشاركون للحصول تسجيل براءة الاختراع. باسم المؤسسات التربوية التي ينتمون إليها.

• عبد الله بداح

Revue de Pr

عيون الجنوب
العدد 13، ص 9

طـــاطا

وزارة التربية الوطنية تنقض وعدها ووزارة المالية تقتطع من أجور الشغيلة

وأنباء عن استرجاع المبالغ المقتطعة في الشهرين القادمين

في خطوة مفاجئة اقتطعت وزارة المالية من أجور نساء ورجال التعليم بإقليم طاطا نهاية الشهر المنصرم بعدما توصلت بلائحة أسماء المضربين والمضربات عن العمل من وزارة التربية الوطنية و تراوحت المبالغ المقتطعة بين 2700 درهم و 500 درهم حسب سلالم الأجور . القرار فاجأ المئات من الشغيلة التعليمية بالإقليم والذين كانوا نفذوا العديد من الإضرابات عن العمل وصلت إلى 25 يوما للمطالبة باستجابة الجهات الوصية للمطالب العادلة للأسرة التعليمية بطاطا وعلى رأسها حق كل الشغيلة التعليمية بالإقليم من التعويضات المادية عن المناطق النائية من دون استثناء ، القرار الجائر خلف موجة استنكار وتنديد من طرف ممثلي النقابات المحلية واعتبروه طعنة في الظهر ونقض للوعد الذي قطعه على نفسه مدير الموارد البشرية رئيس اللجنة الوزارية المركزية الذي ترأس جلسة الحوار التي تمت بمقر النيابة الإقليمية بطاطا يومي 24 و 25 مارس 2010 وبحضور ممثلين عن المركزيات النقابية والذي أكد على وقف كل إجراءات الاقتطاع بعدما تمسك أعضاء النقابات المحلية بضرورة حماية الحريات النقابية وحق الشغيلة الدستوري في خوض الإضراب من دون قيد أو شرط .

وقد أكد لنا الأستاذ المختار قريشي عضو المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم × ك د ش × بطاطا أن قرار الاقتطاع الجائر يعتبر تنفيذا للوعد الذي قطعه على نفسه مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة كلميم السمارة ، والذي صرح به ما مرة لإحدى الجرائد بعدما سلم بنفسه وبمقر الوزارة الوصية في شهر فبراير 2010 لائحة المضربين عن العمل ، مضيفا أن لا الاقتطاعات التعسفية ولا أساليب الترهيب المخزنية يمكن أن تحد من نضالات الشغيلة للاستجابة لمطالبها العادلة ، مؤكدا على مقولة – إن عدتم عدنا– .

بدوره الأستاذ زاوي إبراهيم نائب الكاتب المحلي لنفس النقابة بفم الحصن ندد بقرار الاقتطاع الجائر وغير القانوني ،وأكد أن القواعد التعليمية من منطقة تمنارت إلى منطقة اللكوم على طول 400 كلم والواعية بمشروعية كفاحها المستميت ، مستعدة ومن دون تردد للرد الحازم وبكل الأشكال على هذا الإجراء الماكر دفاعا عن الحق والكرامة. والنجاح المنقطع النظير لمعركتها البطولية السابقة درس وعبرة لكل المتواطئين والمشككين في الوحدة النقابية .

وفي اتصالنا بعضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم – ك د ش – الأستاذ حمادي بلعياشي والذي كان حاضرا في جلسة الحوار السالفة الذكر بطاطا لمعرفة رد مركزيته النقابية على قرار الاقتطاع من أجور الشغيلة التعليمية ، أكد أن المكتب الوطني احتج على هذا القرار التعسفي ، وتلقى جوابا وردا مطمئنا من طرف مدير الموارد البشرية بأنه سيتم استرجاع المبالغ المقتطعة لأصحابها في متم شهر أبريل 2010 أو في أجل أقصاه ماي 2010. مضيفا انه يتعين على الوزارة الوصية التقيد بتعهداتها وتنفيذ التزاماتها المتضمنة في المحضر المشترك خدمة للمدرسة العمومية بكل مكوناته تفاديا للتوترات المحتملة.

◀ الخمسي فريد

Revue de presse

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Gouvernance
حكامة

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

أزيد من مليار ونصف سنتيم تتبخر سنويا من سوق الجملة للخضر والفواكه إلى جيوب بعض المسؤولين والمنتخبين

محمد رامي

أفادتنا مصادر جد مطلعة من سوق الجملة للخضر والفواكه بمدينة الدار البيضاء أن مجموع مايتم استخلاصه من إتاوات غير قانونية داخل السوق يناهز المليار والنصف سنويا، وأن هذه الأموال المحصلة لاتجد طريقها إلى خزينة مجلس المدينة.

وقد أكدت لنا مصادر نقابية هذا الأمر، معتبرة أن التزيف المالي بالسوق مازال مستمرا بالرغم من التحقيقات الجارية والمحاكمات المتواصلة بخصوص ملفي الفساد في هذا المرفق الاقتصادي الهام بالمغرب.

وبحسب المعطيات الحسابية التي أفادتنا بها مصادرنا، فإن عرفا استمر العمل به لسنوات ناهزت العشرين سنة بهذا السوق، واستمر مع كل المكراء الذين تعاقبوا على إدارة السوق، هو أن هناك تركيبة مالية من الإتاوات التي تستخلص من دون وجه حق ويجهل مالها وهي تتنوع مابين الإتاوة اليومية والأسبوعية وهناك من يؤديها «فورفي» بداية كل شهر.

فبحسب العرف المتعارف عليه داخل السوق، تؤدي كل شاحنة تدخل السوق مبلغ 200 درهم يوميا يستخلص رجل ثقة بالسوق 170 درهما في حين يمر شخص اخر لاستخلاص الثلاثين درهما الباقية، وإذا ما احتسبنا المعدل اليومي لدخول الشاحنات إلى السوق وتم ضربها في عدد أيام السنة التي يشتغل فيها، فإن المبلغ المحصل سيناهز المليار و152 مليون سنتيم.

وبالإضافة إلى هذه الإتاوة، هناك إتاوة اخرى تؤدى بشكل يومي من قبل مجموعة من التجار وتم تحديدها في 200درهم أسبوعيا. وبعملية حسابية بسيطة، فإن مجموع مايتم استخلاصه من هذه العملية سنويا يفوق 153 مليون سنتيم يجهل مصيرها أيضا.

بالإضافة إلى هذه الإتاوات، هناك الإتاوة الأسبوعية الخاصة بالشاحنات حيث تؤدي كل شاحنة مبلغ 200 درهم، حيث يتحصل من هذه العملية مايناهز 192 مليون سنتيم لاتجد طريقها إلى خزينة مجلس المدينة.

وتتضارب الأرقام المالية الخاصة بعمليات تحويل قرارات استغلال المتاجر، وقرارات بناء المقاهي والتي تناهز ملايين الدراهم تتم ضمن صفقات سرية بين مجموعة من سماسرة السوق والمجلس الجماعي.

من جهة أخرى، أكدت لنا مصادر نقابية أن التلاعبات في التصريحات والأسعار مازالت مستمرة إلى يومنا هذا بالرغم من الضجة التي أثيرت حول الموضوع حتى قبل أن تتحرك المتابعة والتحقيقات بخصوص التلاعبات في سوق الجملة.

Revue de Presse du Conseil

الصباح
يومية مغربية شاملة

هكذا ضاع حق قاطني كاريان سنطرال في السكن

مشروع الحسن الثاني استعمل مطية لتهريب الأموال إلى الخارج

لم يُظلم سكان احياء عشوائية بالمغرب كما ظلم قاطنو كاريان سنطرال بالحي المحمدي، الذين لم يقضوا حياتهم، فحسب، فوق مشواة الحرائق العادية، أو المدبرة تحت جنح الليل، بل اكتووا، ايضا، بنار الوعود ومشاريع إعادة الترحيل والهيكلة التي كانت تتبخر مع تبخر آخر السنة الدخان فوق رؤوسهم، وبعض هذه المشاريع استغلها جهابذة العمل الجماعي للاغتناء الشخصي وبناء الفيلات والقصور، وحتى تهريب الأموال إلى الخارج.

فلم يعد سرا علاقة مشروع الحسن الثاني الخاص بإيواء سكان دور الصفيح بالحي المحمدي، مثلا، بمافيا تهريب الأموال العمومية إلى بنوك بوخاريست وباريس ولندن وجنيف بحسابات مغربية وخارجية بلغت عشرات الملايين من الدراهم، وهي التهم التي من المقرر أن تنظر فيها غرفة الجنايات باستئنافية الدار البيضاء.

وكانت مؤسسة قاضي التحقيق ابدت اهتماما خاصا بقضية استغلال هذا المشروع مطية لتهريب الأموال العمومية إلى الخارج، التي وردت ضمن إفادات بعض الشهود الذين تم الاستماع إليهم من طرف جمال سرحان، القاضي بالغرفة الرابعة بالمحكمة نفسها قبل غشت 2006، في إطار التحقيق التفصيلي في الملف رقم 06 ت/05، المتعلق بالخروقات المالية التقنية والإدارية التي شابت المشروع.

ومما قاله احد الشهود امام قاضي التحقيق انه اكتشف، بمحض الصدفة، وبحكم مهنته محاميا، بعض التلاعبات المالية والقانونية في العقد التحكيمي بين إحدى الشركات المكلفة بإنجاز بعض اشطر مشروع الحسن الثاني، وفرع شركة رومانية كلفتها الشرطة المعنية بإنجاز اشغال في إطار عقد للمناولة وقع بتاريخ 13 يوليوز 1993 وحددت قيمته، انذاك، في 52 مليون درهم.

واكد الشاهد نفسه، مستغربا، ان الشركة الأولى كانت تملك 50 في المائة من راسمال شركة المناولة الكائن مقرها الاجتماعي ببوخاريست برومانيا، بمعنى ان صاحب الشركة الأولى وقع مع نفسه، تقريبا، عقدي المناولة لإنجاز شطر من أشطر المشروع، وبالتالي تسهيل خروج أموال مغربية إلى حسابات أجنبية.

وحسب الشاهد نفسه، فإن نزاعا قضائيا انفجر، قبل سنوات، بين ممثلي الشركة الرومانية الأم وفرعها في المغرب، كان وراء انكشاف مؤامرة محبوكة نقف وراءها مجموعة من الشخصيات المغربية البارزة، من ضمن أهم تفاصيلها استعمال مشروع الحسن الثاني للإسكان غطاء لتهريب أموال عمومية إلى بنوك أوربية سواء بحسابات مغربية أو خارجية، ومن أقوى عمليات التهريب مطالبة الشركة الرومانية بإدراج مبلغ 7071266.59 درهما مغربيا تعويضات مستحقة لها من طرف فرعها بالمغرب، رغم أن ذلك غير مدرج في العقد التحكيمي بين الشركتين.

وقال الشهود آنذاك، إن مسالة بناء المشروع واستيراد الآليات والمعدات والكفالة التي سلمت إلى الشركة الرومانية، لم تكن سوى مطية لفوترة أعمال غير جاهزة والتستر وراءها لفتح حسابات بنكية بالخارج وملئها بالأموال المهربة من طرف الشركة المغربية المكلفة بإنجاز المشروع.

وهكذا يمكن أن نفهم كيف يتلكأ عدد من الجهات في وضع حد لدواوير الصفيح بالمغرب وتطهير مدننا من البقع السكنية السوداء، لأن وسط كل هذه البشاعة، ثمة امتيازات تنبت سواء في شكل اصوات انتخابية مؤهلة إلى الحكم المحلي، أو مشاريع مالية تدر على أصحابها جبالا من الأوراق الزرقاء.

يوسف الساكت

Revue de Presse du Cons

Salafiya Al Jihadiya
السلفية الجهادية

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Allégations de Violations
ادعاءات بالتعرض للانتهاكات

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

من يوم لآخر

خلف تدخل غير محسوب واستفزازي لدرك المحمدية في حق المواطن « حمو بدة» يبلغ من العمر 65 سنة، ويقطن في دوار لقواسمة بجماعة سيدي موسى بن علي، يوم الثلاثاء الماضي، عدة استفهامات حول دواعي «هجوم» عنصرين من الدرك الملكي، حلا ببيت المواطن ليطرحا عليه مجموعة من الأسئلة المبهمة من قبيل «كم عدد أبنائك.. أين هم الآن..» وزادا أن اقتحم أحدهما البيت، في حركة عنيفة وكأن الأمر يتعلق بالبحث عن مجرمين هاربين من العدالة، حيث نتج عن ذلك سقوط المواطن مغميا عليه من هول الصدمة والخوف، ليصاب بنوبة قلبية فرضت نقله على وجه السرعة إلى إحدى المصحات الخاصة بالدارالبيضاء، حيث خضع لعملية جراحية على مستوى القلب، صباح يوم الأربعاء!

وذكرت بعض المصادر التي عاينت الحدث، أن حلول الدرك الملكي في دوار لقواسمة، كان بهدف البحث في ملف البناء العشوائي، كما همس بذلك أحد الدركيين اللذين قاما باقتحام بيت الضحية. واستغرب بعض السكان من الطريقة الغريبة التي يعتمدها درك المحمدية في البحث عن مواقع البناء العشوائي في الجماعات القروية، التي تتحول فيها مسطرة البحث القانوني إلى مسطرة للاستفزاز، وفي كثير من الأحيان إلى مسطرة للمساومة وللبحث عن أشياء أخرى!

Revue de Presse

الصباح
يومية مغربية شاملة

فاس

راسل الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة فاس، المدير العام للأمن الوطني، في شأن اعتداء رجل أمن على مواطن واحتجازه أكثر من ساعة ونصف، ملتمسا التدخل العاجل لإنصاف الضحية، بعدما أرفق شكايته بصورة فوتوغرافية، تبرز الشرطي وهو يمسك بالمشتكي، مؤكدا أن الأمر يتعلق بـ"شطط في استعمال السلطة من قبل الشرطي المشتكى به".

والتزم الفرع الجهوي للجمعية بمؤازرة "و. ي" سائق شركة للمواد البناء والقاطن في حي النرجس، في مواجهة الشرطي "م. س"، في إطار مسؤولياته المتعلقة بمؤازرة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وفضح المنتهكين، مؤكدا انه سبق للفرع أن واكب العديد من القضايا المتعلقة بممارسات رجال الأمن بفاس التي بنظره "لا تدخل في إطار مهامهم، وعن الوضع الأمني المقلق".

حميد الأبيض (فاس)

Revue de Presse du Conseil c

Justice
العدالة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

تنفيذ الأحكام القضائية عنوان دولة الحق والقانون

فوكني: ندوة مراكش ستفتح أبوابا مشرقة للانتصار على سرطان بطء التبليغ وتنفيذ الأحكام

احتضنت مدينة مراكش ندوة وطنية للمفوضين القضائيين، شارك فيها رئيس الاتحاد الدولي للمفوضين القضائيين وممثلين عن وزارة العدل وعدد من الباحثين في المجال القضائي.

أكد إبراهيم الأبسر، مدير الشؤون المدنية بوزارة العدل، أهمية مهنة المفوض القضائي التي تحظى باهتمام كل الفاعلين في الميدان القضائي.

وأشاد الأبسر في كلمة ألقاها نيابة عن وزير العدل، محمد الناصري في الندوة الدولية المنظمة من قبل الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بالمغرب بتنسيق مع وزارة العدل وبشراكة مع الاتحاد الدولي للمفوضين القضائيين والضباط العموميين بمراكش، بدور الموارد البشرية التي يتوفر عليها المفوضون القضائيون، والتي تدعمها الوزارة من خلال القانون المنظم للمهنة وشروط ولوجها والتكوين الرفيع للمفوضين القضائيين الذين يمارسون مهامهم باحترافية ورؤية متخصصة، ومنفتحة على الاقتصاد والاستثمار.

وأضاف أن وزارة العدل تعمل على تحيين نصوص قانون المسطرة المدنية، شأنها في ذلك شأن مجموعة من القوانين لتكون مواكبة لمختلف التطورات ومتطلبات المتقاضين، وتكفل الحقوق وتوفر المناخ الملائم للاستثمار والتنمية المنشودة.

وفي حديثه عن تنفيذ الأحكام، دعا إلى ضرورة استحضار المفوض القضائي الذي يعتبر عصب عملية التنفيذ، على اعتبار أن تنفيذ الأحكام القضائية يعتبر عنوان دولة الحق والقانون، وأن الأمر يتعلق بالعملية القضائية برمتها، لما يشكله عدم تنفيذ الأحكام من خرق الضمانات المكفولة للمتقاضين ووعيا منها بضرورة تنفيذ الأحكام جعلت مهنة المفوض القضائي في مقدمة ورش الإصلاح، الذي نادى به جلالة الملك في عدة مناسبات.

وختم الأبسر كلمته بالحديث عن الإيجابيات التي حققها المفوض القضائي من سرعة في الإنجاز وكفاءة مهنية، وأكد أن وزارة العدل تفتح أبوابها باستمرار لاستقبال المفوضين القضائيين والتفاوض معهم وحل مشاكلهم.

وجاءت كلمة عبد العزيز فوكني، رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، لتميط اللثام عن النقاط الأساسية التي يجب مناقشتها خلال الندوة التي تخص الإشكالات الكبرى المتعلقة بمسطرة التبليغ والتنفيذ، التي تعرقل عمل المفوض القضائي، وتؤثر سلبا على مردودية القضاء وتمس حقوق المتقاضين والدفاع، وتؤثر على التنمية بمفهومها الشامل، وتزعزع ثقة المواطن والمستثمرين في مؤسسة الدولة في نجاعة عمل الحكومات.

وأضاف فوكني أنه يجب الوقوف على آليات التنفيذ الحديثة، ومحاولة توحيدها بين الدول المشاركة، كخلق بنك للمعلومات حول المتهربين من تنفيذ الأحكام في المواد المدنية والتجارية والإدارية للحد من ظاهرة التهرب، وتشريح وتشخيص الأنظمة والقوانين المنظمة لمهنة المفوض القضائي، ومناقشة مدى قدرة الإمكانات المتوفرة على تشجيع وتسهيل عمل المفوض للوصول إلى تبليغ وتنفيذ سريع وفعال، والوقوف على أخلاقيات المهنة من خلال الميثاق المهني للاتحاد الدولي للمفوضين القضائيين، الذي ركز على أخلاقيات المهنة بما في ذلك من الضمانات التي يجب على المفوض القضائي توفيرها للمتقاضين من حياد ونزاهة والمساهمة في تقوية قضاء عادل، وأكد في الأخير أن الندوة الدولية للمفوضين القضائيين ستظهر الكثير من الحقائق، وسترسم طرقا طويلة وشاقة للعمل، كما ستفتح أبوابا مشرقة للانتصار على سرطان بطء التبليغ وتنفيذ الأحكام الذي ينخر العديد من المجتمعات ويهدد الاستقرار الاقتصادي.

في حين عبر مستشار وزير العدل المصري عن رغبة مصر في أن تخطو الخطوات نفسها التي سبقت إليها دول شمال إفريقيا بشأن تشريع يخص مهنة المفوض القضائي الذي ما زال هناك يخضع لنظام الوظيفة العمومية، وعلى هامش الجلسة الافتتاحية تم التوقيع على النظام الداخلي لاتحاد المغرب العربي للمفوضين القضائيين، والتوقيع على اتفاقية تكوين المؤطرين بين الهيئة الوطنية للمفوضين والمركز الدولي للتكوين بباريس.

وتناقش الندوة التي تستمر على مدى يومين مواضيع تخص مهنة المفوض القضائي حافز أم حاجز، وتهدف إلى تبيان ضرورة وجود مهنة المفوض القضائي من خلال استحضار المبادئ الأساسية للمفوض باعتباره ضامنا للأمن القانوني والقضائي، والهياكل والعمل المهني للمفوض القضائي ودور المفوض القضائي في البحث والتحري وإقامة الحجج وأخيرا موضوع تقليد العلامات التجارية، من خلال مقاربة الظاهرة التقليد الخاص بالعلامات التجارية لجميع الدول والبحث في المساطر المعمول بها ومناقشة نجاعتها على ضوء متطلبات المقاولة.

كريمة مصلي
(موفدة الصباح إلى مراكش)

الندوة الوطنية للمفوضين القضائيين عرفت حضور عدد من الباحثين الأجانب في المجال القانوني (طارق نجماري)

رئيس الاتحاد الدولي للمفوضين القضائيين بمراكش

تطرق رئيس الاتحاد الدولي للمفوضين القضائيين والضباط العموميين إلى أهمية مهنة المفوض القضائي، التي تتمحور حول إحقاق الأمن القانوني وضمان حقوق المواطنين، وأضاف أن من الأولويات التي يجب أن ينصب عليها العمل هي تعزيز الآليات للقيام بإصلاح بشكل ناجع وفعال، على اعتبار أن المواطن له كامل الحق في الحصول على محاكمة عادلة، لأجل كسب ثقة المواطن.

Droits des Femmes
حقوق المرأة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Du 05 Juin au 11 Juin 2010

Harcèlement sexuel
Le ras-le-bol

Phénomène devenu banal, le harcèlement sexuel suscite aujourd'hui l'ire de nombreuses ONG. Islamistes comme laïcs s'y mettent presque en chœur. Mais à chacun ses explications... et propositions. Décryptage.

Pssst, pssst, zin, man choufoukch ? Ma britich tjaoubi ? chnou hsablek rassek ? Bhalek âatallah, khaïba ou'mfraâna, siri t'khbay » (Ma belle, on ne pourrait pas se voir ? Tu ne me réponds pas ? Tu te prends pour qui ? Y en a à la pelle des comme toi ! Moche et prétentieuse, va te cacher). C'est le discours type du harceleur sexuel – avec des variations plus ou moins vulgaires – auquel les femmes sont confrontées quotidiennement. Et ce n'est pas tout. Souvent, le harceleur suit également sa victime, la touche parfois, et quand elle ne répond pas à ses provocations, il peut devenir violent. Rares sont celles qui osent répliquer vertement aux commentaires parfois ouvertement sexuels dont elles font l'objet. La plupart choisissent plutôt de faire profil bas, adoptant des tenues plus conservatrices lorsqu'elles sortent seules, esquivant le regard des hommes de peur de les « provoquer », ou évitant carrément, quand elles le peuvent, de marcher ! Le pire, c'est que le phénomène, au lieu de se marginaliser, prend de plus de plus d'ampleur, à tel point que la société civile, longtemps muette (à l'exception des féministes), s'attaque désormais au problème. Une bataille engagée aussi bien à droite qu'à gauche. Source de toutes les colères, la « chosification » de la femme vue comme « un objet sexuel » dès lors qu'elle a le toupet de sortir dans la rue. C'est dans cette optique que le Forum « Azzahrae » pour la femme marocaine, qui regroupe une trentaine d'associations régionales féminines, et compte un grand nombre de militantes islamistes en son sein, a entamé, depuis le 17 mai dernier, une caravane intitulée « Touche pas à ma fille ». L'initiative a eu tellement de succès que l'ONG a prolongé son initiative jusqu'au 11 juin prochain et compte organiser un festival au cours duquel des recommandations seront annoncées. *« Le harcèlement sexuel a toujours existé, mais c'est aujourd'hui un véritable phénomène de société. Le "nouggane" s'est banalisé et fait désormais partie intégrante de la culture des Marocains »*, explique Boutaina Karouri, la présidente du Forum. Pire encore le harcèlement sexuel prend des formes de plus en plus pernicieuses et dangereuses, notamment au sein des universités. *« On a reçu de nombreux appels d'étudiantes victimes de harcèlement sexuel de la part de leurs professeurs »*, précise Boutaina Karouri.

À l'homme de baisser le regard

Laïc, le Mouvement alternatif pour les libertés individuelles (Mali) s'est également mobilisé contre le harcèlement sexuel en lançant une pétition et en programmant un *sit-in* finalement interdit. Zineb El Rhazoui, une des fondatrices du mouvement, le déclare sans ambages. *« C'est vraiment le problème numéro un de la femme. Et rien ne saurait le justifier. Une femme a le droit de s'habiller comme elle le souhaite, et de se déplacer librement. »* Mais comment peut-on expliquer l'ampleur du phénomène ? *« L'inconscient collectif masculin au Maroc ne tolère pas la femme dans l'espace public. On appelle d'ailleurs une fille vertueuse, "bent eddar", la fille de maison »*, explique Zineb El Rhazoui. Mustapha Khalfi, membre du MUR et du PJD, ne mâche pas non plus ses mots, et prend le Coran à témoin : *« Le problème provient en premier lieu de l'homme qui réduit la femme à son corps. C'est donc aux hommes de faire un travail sur eux-mêmes ! D'ailleurs, avant de demander aux femmes d'être pudiques, l'islam ordonne d'abord à l'homme de baisser le regard. »* Si le Mali et le Mur s'accordent sur le droit des femmes de marcher librement, les moyens qu'ils préconisent pour mettre fin au harcèlement sexuel dans les espaces publics, diffèrent sensiblement. Pour les islamistes, la recrudescence du phénomène a une explication toute trouvée : l'éclatement du système de valeurs des Marocains. *« Nous sommes passés d'un pays conservateur abreuvé des valeurs de vertu à une société beaucoup plus ouverte. Malheureusement, cette évolution s'est faite au détriment de la condition de la femme qui est désormais regardée comme un objet sexuel et la loi tarde à accompagner cette mutation »*, estime Mustapha Khalfi. Les islamistes insistent sur un point : le concept de la « pudeur » (Al Ïfaa). Boutaina Karouri abonde dans le même sens en soulignant que *« le plus important, c'est l'éducation et la sensibilisation pour que ces agissements ne fassent plus partie de notre culture »*. Un argumentaire qui n'est pas pour plaire à Zineb El Rhazoui. *« Nous n'avons pas du tout la même approche que le PJD. »* En effet, si le Mali pense qu'il faut travailler en amont et changer les mentalités, c'est *« en introduisant des cours d'éducation sexuelle à l'école »*. Pour elle, le harcèlement

sexuel résulte *« de l'infériorité de la femme au regard de la loi, (la question de l'héritage, par exemple), et de la frustration sexuelle des Marocains »*. Du coup, concernant la législation, il s'agirait plutôt d'abroger des lois plutôt que d'en créer : *« Une loi sur le harcèlement pose le problème de son application, alors que les articles 490 et 489 du code pénal, qui punissent les relations sexuelles hors mariage et tout acte licencieux entre personnes du même sexe, sont à l'origine de frustrations et font des relations hommes-femmes un tabou. »*

En attendant, un scénario à l'égyptienne n'est pas exclu. La vidéo montrant une journaliste (très correctement vêtue) poursuivie dans la rue, presque lynchée par une horde de harceleurs essayant de la déshabiller, a fait le tour du Web ! Et selon un sondage du Centre égyptien pour les droits de la femme (ECWR), qui a mené une large campagne de sensibilisation, plus du tiers des Égyptiennes ont été victimes de harcèlement sexuel. Pire, près de 40 % des actes de harcèlement sont des attouchements. Le phénomène est si répandu que l'on craint désormais qu'il ne freine les réformes économiques, sociales et politiques du pays, tandis que beaucoup d'Égyptiennes sont désormais obligées de se parer du fameux niqab pour pouvoir sortir sans être inquiétées. Vous avez dit nivellement par le bas ?

Amanda Chapon & Zakaria Choukrallah

« Une loi sur le harcèlement pose le problème de son application. »

Zineb El Rhazoui

Trois questions à Michèle Zirari Devif, juriste

«Pénaliser n'est pas la solution»

ACTUEL : Dans quelle mesure une loi contre le harcèlement sexuel sur la voie publique est-elle opportune ?

ZIRARI DEVIF : Le harcèlement sexuel est un problème sérieux, mais le pénaliser n'est pas la solution. Il vaudrait mieux d'abord appliquer correctement la loi. Il y a déjà tellement d'articles du code pénal qui ne sont pas respectés. D'où l'impératif de réfléchir à l'applicabilité de la loi. Imaginons que le harcèlement sur la voie publique devienne une infraction pénale... Comment allez-vous faire si quelqu'un vous suit dans la rue ? Comment prouver l'infraction ? Nos commissariats sont débordés. Une femme violée a du mal à se faire entendre. Que dire d'une harcelée ? Je reste persuadée qu'en appliquant correctement le code pénal actuel, on pourrait sanctionner nombre

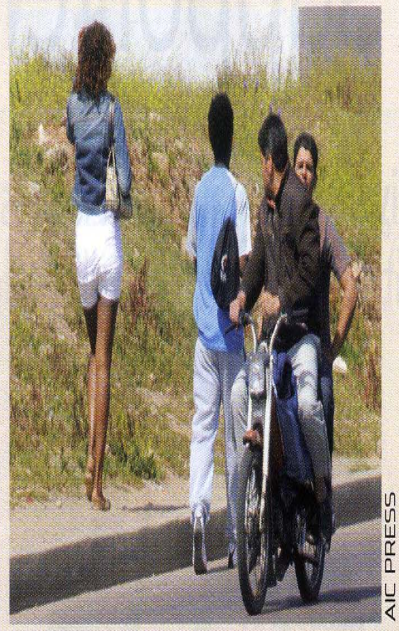

AIC PRESS

de comportements relevant du harcèlement sexuel.

Lesquels ?

Si la personne vous touche, cela peut être considéré comme une violence légère, puisqu'on a même considéré comme violence légère des comportements où il n'y avait pas eu contact avec la victime. Si le geste est déplacé, c'est un attentat à la pudeur. Les insultes, aussi sont réprimées, sous le terme « injures ».

Mais la pénalisation ne serait-elle pas un signe fort pour la société ?

On ne peut pas résoudre les problèmes d'une société uniquement avec la loi. Faire une loi, c'est se donner bonne conscience à bon compte. Le sociologue Michel Crozier a d'ailleurs écrit un livre s'intitulant *On ne change pas la société par décret*. C'est juste, et il y a tout un débat chez les sociologues et les philosophes du droit, pour savoir si le droit doit précéder le fait ou l'entériner. Moi, je pense que le droit a un rôle éducateur, certes, mais il ne faut pas qu'il précède trop la société, sinon, il n'est pas appliqué.

Propos recueillis par Amanda Chapon

TELQUEL

Du 05 au 11 Juin 2010

Les défenseurs de la légalisation de l'IVG ont pu réunir des spécialistes de tous les horizons pour en débattre. Malgré une ambiance parfois houleuse, des jalons ont été posés.

AFP

AVORTEMENT

Enfin on en parle !

Il faut toujours une première fois. L'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC) peut se féliciter d'avoir marqué le coup avec son premier colloque sur l'avortement, organisé les 28 et 29 mai. Certes, la participation des pouvoirs publics était timide. Des représentants des ministères de l'Education et de la Justice sont bien intervenus, mais la Santé n'a pas voulu s'impliquer officiellement. Du moins le cadre choisi, la Bibliothèque nationale, montrait-il que les autorités ne sont pas opposées au débat.

L'AMLAC avait pris soin de replacer l'interruption volontaire de grossesse (IVG) dans son contexte, entre un volet sur la prévention des grossesses non désirées et un autre sur les enfants abandonnés. Elle a réussi son pari de réunir les points de vue des médecins, de la loi, de l'éthique, de la religion et des droits humains.

Pragmatisme des médecins

Les nombreux gynécologues assistant au colloque ont poussé de véritables appels de détresse, martelant que l'illégalité de l'IVG n'empêche pas les femmes d'avorter, mais les met simplement en danger. Chaque jour, témoignent les médecins, ils voient arriver des femmes dans un état physique et mental désespéré. Souvent même ils les voient mourir, soit de suicide, soit des suites d'un avortement clandestin "sauvage". Tous se posent la même question : *"Que pouvons-nous faire pour elles en l'absence d'une loi adaptée ?"*.

Théoriquement, la loi pénalise les avorteurs (1 à 5 ans de prison) et les avortées (6 mois à 2 ans), même si dans les faits les seules poursuites judiciaires ont lieu en cas de décès. Mais l'article 453, selon lequel *"l'avortement n'est pas puni quand il vise à sauvegarder la vie ou la santé de la mère"*, constitue une fenêtre importante, a expliqué le Dr. Chafik Chraïbi, président de l'AMLAC. Il suffirait de se référer à la définition de la "santé" émise par l'OMS, qui inclut la santé mentale, pour autoriser l'IVG dans tous les cas où la grossesse est vécue comme un drame irréparable.

Cadres de référence

Côté religion, rien d'absolu : comme souvent dans l'islam, les interprétations varient. La plupart des sunnites malékites, majoritaires au Maghreb, condamnent l'avortement dès la conception, mais les écoles hanbalite et chafiite l'autorisent jusqu'à 40 jours de grossesse, et les hanafites jusqu'à 120 jours. *"Le législateur n'est pas obligé de rester prisonnier de l'opinion malékite*, a argumenté le sociologue Abdessamad Dialmy. *Il pourrait profiter de ces ouvertures, comme l'a fait la Tunisie"*.

TELQUEL

Du 05 au 11 Juin 2010

L'ILLÉGALITÉ DE L'IVG N'EMPÊCHE PAS LES FEMMES D'AVORTER, MAIS LES MET SIMPLEMENT EN DANGER.

Quant aux textes de loi internationaux, ils n'évoquent aucun "droit à l'avortement" en soi, en raison de l'absence de consensus sur le droit à la vie du fœtus lui-même. Mais les défenseurs des droits humains se basent sur les droits à la santé et à la vie de la femme (toutes deux menacées par les avortements clandestins) pour réclamer son encadrement légal. *"L'interdiction de l'avortement est une des pires mesures pour assurer la protection de la vie"*, résume Fatima Benzekri, membre de l'AMDH et gynécologue.

Par ailleurs, les nouvelles techniques biomédicales posent la question de l'éthique. *"Il est temps de créer un Comité national d'éthique qui pourra, entre autres, se pencher sur le statut de l'embryon,* plaide Abderrahim Kounda, membre de l'Association de bioéthique de la faculté de Casablanca. *Non seulement pour statuer sur l'IVG, mais aussi pour encadrer la fécondation in vitro"*. Réalisée au Maroc sans aucun cadre légal, cette technique produit de nombreux embryons qui finissent par être détruits : est-ce si différent d'un avortement ?

ET AILLEURS ?
Les pays musulmans qui ont innové

La Tunisie est la pionnière de la légalisation de l'IVG en terre d'islam, qu'elle autorise depuis 1973 jusqu'à 3 mois de grossesse. Seules conditions : un entretien préalable et un délai de réflexion. Le pays en récolte maintenant les fruits au niveau social : les avortements clandestins - et donc la mortalité maternelle - ont quasiment disparu. Et le nombre des IVG recensées depuis la légalisation est passé, en 25 ans, de 12 à 5 pour 1000 femmes en âge de procréer. ***"La légalisation de l'avortement n'a conduit ni à sa banalisation, ni au relâchement de la contraception"***, en conclut la gynécologue tunisienne Hela Chelli. L'autre Etat permettant l'IVG sans conditions (depuis 1983) est la Turquie, avec un délai de 2 mois. Tous les autres pays musulmans ne le tolèrent qu'en cas de danger pour la vie de la mère, et parfois en cas de malformation fœtale. Mais l'Egypte étudie depuis mars 2010 un projet de loi l'autorisant pour les couples mariés défavorisés. ■

Soutiens... officieux

Lors des échanges, difficiles à établir, les interventions sans nuances d'une poignée de "conservateurs" se sont violemment heurtées à une audience acquise à la cause de la légalisation. Le colloque restera également marqué par l'absence des partis politiques. Chafik Chraïbi assure avoir invité tous les secrétaires généraux de partis, ainsi que tous les présidents de groupes parlementaires. Tous ceux que *TelQuel* a pu interpeller ont évoqué un manque d'information ou des circonstances indépendantes de leur volonté...tout en arguant de leur intention intacte de participer à ce débat de société. Ce que Chraïbi a résumé en s'exclamant en plein colloque : *"La plupart des responsables de partis me disent en privé qu'ils nous soutiennent sans réserves, mais se défilent quand je leur demande de venir le déclarer en public"*. Le PPS a fait exception - alors qu'il tenait son 8ème congrès le même week-end - en mandatant la gynécologue Touria Skalli pour prendre clairement position en faveur de la légalisation.

Les déboires du colloque n'ont pas empêché l'AMLAC d'en tirer des recommandations destinées au parlement, au secrétariat du gouvernement et au roi. La plus importante demande d'assouplir la loi en autorisant l'avortement uniquement *"en cas de viol, d'inceste, de retard mental, pour les filles mineures et en cas de malformations fœtales graves"*. On est loin des lois turques ou tunisiennes qui l'autorisent sans ces conditions. Par ailleurs, le délai maximal suggéré est plutôt court : deux mois de grossesse (sauf en cas de malformation fœtale). Bref, une démarche prudente, propre à faire évoluer la société en douceur. Trouvera t-elle un écho ? ■

ZOÉ DEBACK

Revue de Pr

L'opinion .ma

Le Code de la famille, précurseur de la promotion de la situation de la femme au Maroc et à l'étranger

Les dispositions du Code de la famille dénotent l'intérêt pour la promotion de la situation notamment de la femme et de l'enfant marocains en général aussi bien dans le Royaume que dans les pays d'accueil, a indiqué, à Hasselt en Belgique, M. Anas Loukili, juge attaché à l'ambassade du Maroc en Belgique et au Luxembourg.

Animant une rencontre-débat avec des membres de la communauté marocaine de la province flamande du Limbourg, M. Loukili a souligné que ce Code s'inscrit dans le processus de développement global que connaît le Royaume et contribue à la consolidation des bases de la société marocaine démocratique et moderne et au renforcement des liens des MRE avec leur pays d'origine.

Le magistrat a dans ce sens indiqué que des campagnes de sensibilisation ainsi qu'une série de mesures ont été prises pour l'application des dispositions du Code de la famille, mettant en relief les mécanismes d'accompagnement juridique pour son application à la communauté marocaine dans les pays d'accueil.

Rappelant les différentes étapes qui ont précédé l'adoption de ce Code, M. Loukili a donné un aperçu sur les nouveautés apportées, entre autres, le droit du divorce par consentement mutuel, le mariage de la femme sans l'autorisation préalable de son père ou de son tuteur, et la protection du droit des enfants, tout en intégrant les accords internationaux relatifs aux droits de l'enfant auxquels a souscrit le Maroc.

A l'issue de cette présentation, le magistrat a animé un débat avec l'assistance et explicité plusieurs questions relatives au mariage, au divorce, à la nationalité de l'enfant issu de mère marocaine et à l'héritage.

Intervenant à cette occasion, l'ambassadeur du Maroc en Belgique et au Luxembourg, M. Samir Addahre a mis l'accent sur les spécificités culturelles, sociales, politiques et économiques des pays d'accueil et les questions qui en découlent en matière d'application de ce Code, soulignant l'intérêt particulier accordé par SM le Roi Mohammed VI à la situation de la femme et de la famille marocaine notamment à l'étranger.

Le diplomate a rappelé que ce texte s'inscrit dans la droite ligne d'un processus de modernisation voulu par SM le Roi à plusieurs niveaux tant économique, politique, culturel que social.

Qualifiant de "révolution majeur" ce Code de la famille, M. Addahre a souligné que le Maroc est désormais "en avant-garde" des pays arabo-musulmans.

Cette rencontre, marquée par la présence d'une centaine de membres de la communauté marocaine, a été organisée par l'ambassade du Maroc en Belgique et au Luxembourg en partenariat avec la Province du Limbourg et l'association "VOEM" des MRE active dans cette région flamande de la Belgique.

Revue de Presse du Conseil consultatif

الأحداث المغربية

اعتقال 18 امرأة من جماعة العدل والإحسان

فاس

■ محمد المتقي

اعتقلت قوات الأمن مساء يوم "الثلاثاء الأخير 1 يونيو 2010 بفاس حوالي الساعة الخامسة والنصف، 18 امرأة من جماعة العدل والإحسان.

ويأتي اعتقال هذا العدد من النساء على إثر مداهمة قوات الأمن لأحد البيوت الكائن بحي زواغة الشعبي الذي كان يحتضن اجتماعا لنساء هذه الجماعة، وهو اللقاء الذي يبدو أنه كان مخصصا لنساء الجماعة، وعمدت قوات الأمن إلى مداهمة البيت بعد أخذ ورد وتطويق المكان حيث يوجد المنزل ليتم اقتيادهن إلى مقر ولاية الأمن حيث جرى التحقيق من هويتهن واستنطاقهن حول طبيعة التجمع الذي كانوا بصدده ليتم الإفراج عنهن حوالي الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم.

وقامت السلطات الأمنية بمدينة فاس بتطويق المنزل الذي احتضن اللقاء حوالي الساعة الخامسة من نفس اليوم قبل أن تقدم على اقتحام البيت، وتم، إخراج النساء منه واقتياد 18 منهن في سيارة الأمن إلى مقر ولاية الأمن.

Revue de ... e l'Homme

Droits de l'Enfant
حقوق الطفل

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

مشغلة بالبيضاء ترمي خادمتها من الطابق الثالث

الشرطة عاينت آثار تعذيب وأوساخ وروائح كريهة على القاصر والمتهمة تشهر أوراق المرض النفسي

فجرت أخيرا قضية أخرى من قضايا تعذيب الخادمات بمدينة الدار البيضاء، بعد أن رمت مشغلة خادمتها القاصر من الطابق الثالث، لتصاب بكسر مزدوج في الحوض والساق الأيسر.

وعلمت الصباح من مصادر مقربة من الملف أن المشغلة أوقفت من قبل عناصر الشرطة القضائية بأمن الحي المحمدي عين السبع، وأن تحقيقا فتح معها في الموضوع، قبل أن تقرر إحالتها على الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بعد متابعتها بتهمة استغلال طفلة قاصر وإجبارها على ممارسة عمل قسري والتعنيف.

وعلمت الصباح من المصادر ذاتها أن عناصر الأمن سالفة الذكر استمعت إلى الضحية، التي تتابع علاجها بمستشفى ابن رشد، وأكدت أن مشغلتها دفعتها من بهو شقتها بالطابق الثالث لتسقط ببهو شقة بالطابق الأول.

وأضافت الضحية أنها قدمت منذ حوالي أربعة أشهر، إلى منزل مشغلتها التي كانت تتفنن في تعذيبها وضربها، إذ عاينت الشرطة آثار خدوش وندوب على وجه الخادمة، والتي أكدت أنها أصيبت بها بعد أن ضربتها مشغلتها بسكين.

وكشفت مصادر الصباح أن عناصر الشرطة القضائية عاينت، بالإضافة إلى رضوض وخدوش ، ملابس الخادمة المتسخة، كما وقفت على الرائحة الكريهة التي كانت تنبعث منها، كما كانت تعلو جسمها طبقة من الأوساخ ، ما يستنتج منه أنها لم تستحم منذ مدة، وهو ما أكدته الخادمة التي نفت أن تكون قد ذهبت إلى الحمام أو استحمت داخل المنزل.

وقالت الخادمة إن مشغلتها ضربتها بشدة يوم الحادث بداعي أنها ضربت ابنتها، قبل أن تأمرها بغسل الأواني وحددت لها مدة زمنية محددة، غير أنها لم تتمكن من ذلك فعنفتها وطلبت منها نشر الغسيل قبل أن تعمد إلى دفعها من شرفة الغرفة.

وأكدت مجموعة من الجيران وحارس العمارة أن المشغلة لا تسمح لخادمتها بالخروج من البيت، وأنها تتصرف معها بعصبية زائدة، وأن صراخها كان يسمع من خارج المنزل.

ونفت المشغلة من جهتها أن تكون قد دفعت الخادمة أو حاولت قتلها برميها من الطابق الثالث، مضيفة أنها كانت منشغلة بتنظيف ابنها بالحمام لحظة سماعها صراخ خادمتها، قبل أن تتجه إلى معاينة ما يجري فعاينتها ملقاة على الأرض ببهو شقة بالطابق الأول بالعمارة نفسها، لتربط الاتصال بزوجها وكذا والد الخادمة، كما طلبت العون من الجيران.

ونفت المشغلة أن تكون قد عنفت خادمتها من قبل، مضيفة أن عدم سماحها لخادمتها بالخروج من المنزل جاء بناء على طلب من الشخص الذي توسط لها في عملية التشغيل، معترفة في الوقت ذاته بكونها كانت تصرخ في وجهها وتعاملها في بعض الأحيان بعصبية زائدة، غير أنها سرعان ما تتراجع عن ذلك بعد أن تستعد توازنها النفسي.

وأشهرت المشغلة أوراق العلاج من المرض النفسي وكذا الأدوية التي تتناولها بسبب معاناتها من اضطرابات نفسية ناتجة عن نزاعاتها المستمرة مع زوجها، بسبب رغبتها في تغيير المنزل الذي تقيم به، والذي لم تعد ترغب في البقاء فيه.

الصديق بوكزول

محكمة الإستئناف القسم الزجري (أرشيف)

فصول المتابعة

الفصل 408

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من جرح أو ضرب عمدا طفلا دون الخامسة عشرة من عمره أو تعمد حرمانه من التغذية أو العناية، حرمانا يضر بصحته، أو ارتكب عمدا ضد هذا الطفل أي نوع آخر من العنف أو الإيذاء، فيما عدا الإيذاء الخفيف.

Revue de Pre

المغربية

المتهم: عمرني ما قربت ليها ورشيد هو اللي كيعرفها

تأجيل محاكمة مخرج مشهور متهم باغتصاب فتاة

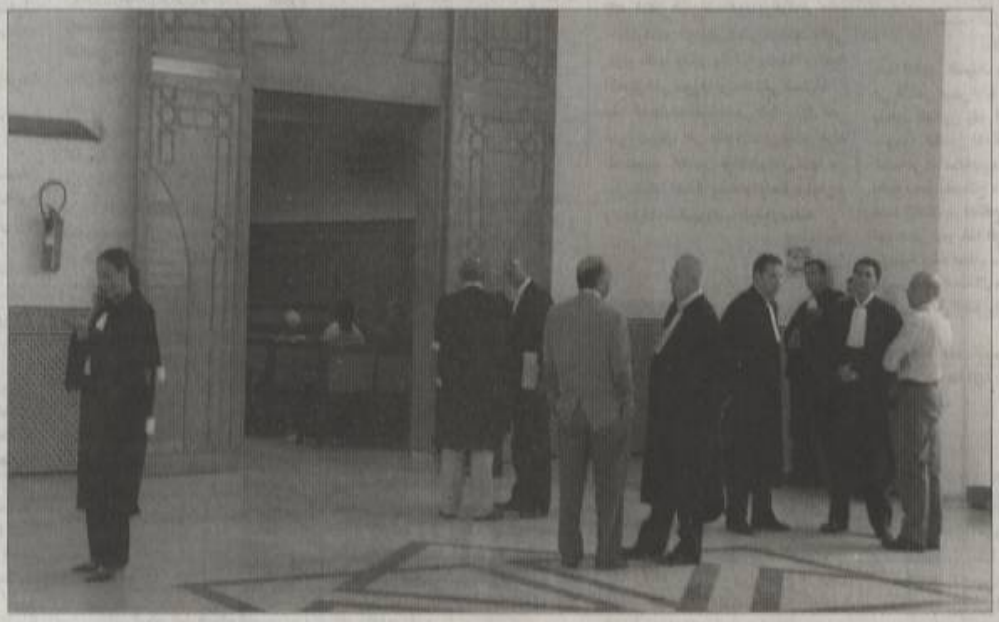

المحكمة الابتدائية عين السبع بالبيضاء

المخرج أكد في تصريحاته أنه اعتاد نزع ثيابه أثناء تصويره أي عمل سينمائي

محمد فجري

استمعت هيئة المحكمة الابتدائية عين السبع، بالدارالبيضاء، يوم الاثنين المنصرم، في رابع جلسات النظر في قضية مخرج مغربي مشهور، متهم باغتصاب شابة، وافتضاض بكارتها، وتعنيفها، إلى المخرج المتهم، الذي أكد أنه لا يعرف الضحية، وأن أحد مساعديه هو من أحضرها، بغية العمل معهم في أحد الأعمال السينمائية.

وقال المخرج "عمرني ما قربت ليها، رشيد هو اللي كيعرفها، كانت كاتجي على ود الخدمة، لكن، عندما لم نجد لها الدور المناسب، صدعتنا في راسنا".

وأضاف المخرج/المتهم أن لا صلة تربطه بالضحية، فيما تشبثت الأخيرة، أمام القاضي، بأنها تعرفه، وأنه هو "مغتصبها" وقدمت "أدلة" على ذلك، كأوصاف جسد المتهم، والشقة التي كانت تزوره فيها، التي كان يؤكد لها أنهما سيتزوجان فيها.

وأجلت الهيئة النظر في القضية إلى الاثنين المقبل بهدف التأمل.

وكان الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف استمع، أخيرا، إلى المتهم، قبل إحالة الملف على المحكمة.

وذكرت مصادر "المغربية" أن المخرج أنكر، طيلة مدة الاستماع إليه، أن يكون هو من اغتصب الفتاة، أو افتض بكارتها، في حين، ظلت المشتكية تؤكد أنه هو مغتصبها، مقدمة مجموعة من "الأدلة" على صحة كلامها، من بينها إعطاء أوصاف دقيقة لجسد المتهم، الذي نفى، أمام الوكيل العام للملك، الأمر، مؤكدا أنه "اعتاد العمل عاريا، ونزع ثيابه أثناء إشرافه على تصوير أي عمل سينمائي".

وكان المعني بالأمر أكد الأقوال نفسها، أخيرا، أمام أفراد فرقة الأخلاق العامة، التابعة للشرطة القضائية بأمن أنفا بمقر ولاية أمن الدارالبيضاء، الذين أجروا مواجهة بين الفتاة المشتكية والمخرج، وحرر بعد ذلك محضر أحيل على المحكمة.

ووفق المصادر ذاتها، فإن الفتاة كشفت للمحققين مكان وجود الشقة، التي تقول إنها تعرضت فيها للاغتصاب، والتي تعود ملكيتها للمخرج، وكشفت تفاصيل تتعلق بها.

وأضافت المصادر أن المشتكية رفضت الصلح، مؤكدة أنها تتشبث بمتابعة المخرج قضائيا، وكلها "أمل في أن ينصفها القضاء".

وكانت الشابة وجهت شكاية إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف، تتهم فيها المخرج باغتصابها، وافتضاض بكارتها، وتعنيفها.

واتهمت الفتاة في شكايتها، التي تتوفر "المغربية" على نسخة منها، المخرج "ع.ك.د" باغتصابها، عندما تعرف عليها، أثناء العمل معه، وتوطدت العلاقة بينهما، مشيرة إلى أن نيتها كانت تتجه إلى الزواج.

وأضافت "المخرج استغل ثقتي وطلب مني زيارة البيت المعد للزوجية، وبالفعل حضرت معه، وبعد دخولي، أمسك بي بقوة، وشل حركتي، ومارس علي الجنس، بعد أن افتض بكارتي، وسلمني شيكا بمبلغ ألفين و800 درهم".

وذكرت أنها حاولت الاتصال بالمخرج، قصد إيجاد حل لما أقدم عليه من أفعال، عبر إبرام عقد الزواج، الذي كان وعدها به، إلا أنه ختم تصرفاته بالاعتداء عليها من جديد، وسلمت لها شهادتان طبيتان، الأولى في موضوع الاغتصاب والافتضاض، والثانية تفيد أنها تعرضت للتعنيف، وحددت مدة العجز في 12 يوما.

وتلتمس الفتاة "إجراء بحث في شكايتها، بالاستماع إلى شهود مقربين من الحادث، ومتابعة المشتكى به، من أجل التهم المنسوبة إليه".

وتعود وقائع الحادث إلى أواسط سنة 2009، إلا أن الشابة لم تتحدث عن تفاصيله إلا لاحقا، وبعد إخبار والديها بالحادث، تقدمت بشكاية في 16 دجنبر 2009.

الأحداث المغربية

اعتقال الأم العازبة التي فجرت قضية شبكة الاتجار في الأطفال

بعدما توارت عن الأنظار وغادرت المغرب يوم 6 يناير الماضي في اتجاه فرنسا حيث تقيم، أبقت الأجهزة الأمنية عيونها في حالة استنفار للقبض عليها وعممت بشأنها مذكرة بحث على كل منافذ المملكة البرية، البحرية والجوية.

في الرابع والعشرين من ماي الماضي ألقي القبض على هناء في مطار محمد الخامس بالبيضاء، وهي عائدة من باريس وأحيلت على فرقة الأخلاق العامة لأمن أنفا بالبيضاء للتحقيق معها باعتبارأن المعنية هي أم الطفلة حديثة الولادة التي كانت السبب في تفجير قضية شبكة الأطفال حديثي الولادة وطبس هوياتهم وقدمت بموجبهاالمسماة «زبيدة خضار» ومن معها أمام العدالة. في التحقيق الذي فتحته الشرطة القضائية لأمن أنفا مع الموقوفة، نفت أي علاقة لها بملف شبكة الاتجار في الأطفال وأكدت أنها دخلت فعلا في شهر يناير الماضي إلى مصحة الموحدين بالبيضاء، لإجراء عملية إجهاض غادرت بعدها المصحة في اتجاه فرنسا وأنها لم تتخل عن طفلتها كماهو مدون في المتابعة المبحوث عنها بموجبها، ونظرا لتشبث المعنية بأقوالها أجريت خبرة جينية عليها وعلى الطفلة الموضوعة منذ يناير الماضي في إحدى المؤسسات المكلفة برعاية الأطفال المتخلى عنهم وأثبت البحث الجيني أن هناء، هي أم الطفلة. أحيلت بعدها الموقوفة على النيابة العامة للمحكمة الابتدائية بالبيضاء. يوم26 ماي الماضي

ويعود تفجير وقائع هذه القضية التي شغلت الرأي العام لمدة، خاصة بعدما تم توثيقها بالصوت والصورة من قبل الصحافية حنان الهاشمي في برنامج على القناة الأولى المغربية إثر معلومة توصلت بها الشرطة القضائية لأمن أنفا بالدارالبيضاء يوم 20 يناير الماضي. كون ممرضة تدعى زبيدة خضار تقطن بحي بوركون بالبيضاء، كانت تمتهن التوليد بمستشفى مولاي يوسف بالبيضاء، وأصبحت تمارس هاته المهنة بشكل سري ببيتها، وتقوم ببيع الأطفال حديثي الولادة للراغبين في التبني بطريقة غير قانونية مقابل مبالغ مالية وذلك بعد طردها من مزاولة هاته المهنة بالمستشفيات العمومية نتيجة تورطها في قضية سابقة موضوعها الوساطة لتبني طفل وتسليمه إلى أبوين غير أبويه الحقيقيين مقابل مبالغ مالية.

إعتقال المتهمة الرئيسية والتحقيق معها كشف العديد من شركائها في شبكتها للاتجار في الأطفال وهم: ممرضة تعمل بمصحة خاصة في عين السبع وضابط صف بالقوات المساعدة وعون سلطة ومتصرف بوزارة الداخلية بعمالة مقاطعة ابن مسيك

كما أن البحث أفضى إلى التعرف على الأم العازبة والدة الطفلة موضوع القضية، وهي المسماة «هناء» تقطن بالديار الفرنسية والتي حسب التنقيط من قبل الشرطة والجمارك فقد تم تسجيل دخولها إلى المغرب بتاريخ27 دجنبر2009 وغادرت بتاريخ 6 يناير2010 بعد أن وضعت مولودتها بمصحة الموحدين بالبرنوصي.

■ بايوسف عبد الغني

الصباح
يومية مغربية شاملة

سيدي سليمان

أدانت محكمة الاستئناف بالقنيطرة، أخيرا، متهما من أجل هتك عرض قاصر دون الخامسة عشرة من العمر، وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وحسب مصدر مطلع، فإن المتهم يتابع في ملف آخر منفصل يتعلق بحيازة المسروق وإخفائه، بعدما ذكر اسمه من طرف أفراد عصابة إجرامية مختصة في السطو على ما بداخل المنازل، والسرقة في الطرقات العمومية. وكان المتهم اعترض سبيل طفل قاصر في وقت متأخر من الليل، وأجبره، تحت طائلة التهديد بواسطة السلاح الأبيض، على نزع ملابسه، وممارسة الجنس عليه بالعنف. وبمجرد انتهائه من الاعتداء الجنسي على الضحية، كان عدد من أبناء المنطقة يمرون من المكان، فلفت انتباههم وقوف المتهم رفقة الضحية قرب جدار إسمنتي بشكل يثير الشبهات، وبعد مراقبة دقيقة قرروا الاقتراب منهما واستطلاع الأمر، خاصة أن وجود طفل قاصر رفقة شخص يقترب من سن الكهولة في مكان منعزل وفي وقت متأخر من الليل يثير أكثر من شبهة، ليكتشفوا أن الضحية يبكي، وبمجرد رؤيتهم بدأ يصرخ ويستنجد، فيما حاول المعتدي الفرار، لكنهم تمكنوا من إدراكه، وألقوا القبض عليه، قبل أن يسلموه إلى الشرطة.

م.ب (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Droits Economiques Sociaux et Culturels
الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الشاهد

كان لابد أن نصغي لمعاناة هؤلاء، الكل أراد أن نذكر اسمه ونسجل حجم الأضرار التي لحقته.. ولجنا بيتا فوجدنا أما تجاوزت الستين من عمرها ممدة على الأرض ورأسها ملفوف بالضمادات نتيجة إصابتها برضوض في رأسها. أرانا جيرانها الأوراق الطبية المرتبطة بفحصها، وعلى مقربة منها ابنها الشاب المصاب بالسرطان والذي تعرض بدوره لاعتداءات هذا التدخل الأمني دون مراعاة وضعه الصحي

بدوار إكوت بجماعة تمصلوخت

جرح أربعة أشخاص وهدم 41 بيتا وتشريد 150 شخصا

م مراكش: م البومسهولي/ع الصمد الكباص

جرح أربعة أشخاص على الأقل منهم سيدتان، إحداهما أصيبت بجروح خطيرة في الرأس، واعتنق اثنان آخران إثر تدخل القوات المساعدة وقوات الدرك فجر أول أمس الخميس 3 يونيو الجاري بدوار إيكوت جماعة تمصلوخت إقليم الحوز استعملت فيه القنابل المسيلة للدموع والهراوات والعصي.

وجاء تدخل القوات المساعدة والدرك الملكي لدعم السلطة المحلية في عملية تهديم ما يفوق 41 منزلا من المنازل التي صنفت كبناء عشوائي.

«الاتحاد الاشتراكي» انتقلت إلى عين المكان.. دوار إيكوت عبارة عن دوار صغير بجماعة تمصلوخت على بعد 16 كلم شرقي مدينة مراكش، سكانه القرويون يعيشون روتينهم اليومي بحثا عن كسرة خبز يسدون بها الرمق.. بعضهم البدوية ينواصلون.. يحبن وتضامن.. أغلب البنايات من الطوب والطين.. سقوفها من الخشب والقش والقصب.. يكدحون يوميا في أعمال مختلفة قصد ضمان عيش كريم.. صحيح أن منطقتهم تعيش تهميشا كاملا، لكنهم معتزون بتلك التربة التي ولدوا فيها وهي تحضنهم كأي أم تُرضع طفلها.. رأسمالهم هو الحب المتبادل بينهم.. تغطيهم السكينة والهدوء.. لكن هذا الهدوء ستكسره عصا المخزن بعد مناورات الشيخ والقائد.. وتحول أحلام هؤلاء إلى كابوس مزعج.. السكان تحلقوا حول ركام دورهم.. يتأمل بعضهم أمتعته المطمورة تحت التراب.. والبعض الآخر يصيح محوقلا.. آخرون تحلقوا حولنا، الكل يصف ما وقع مستنكرا الأسلوب الذي تعاملت به السلطات والذي وصفوه بالهمجي.. و قالوا إنهم فوجئوا عند آذان الفجر بثلاث جرافات تخترق الدوار المذكور وتشرع في تدمير المنازل . ونفوا ان تكون السلطة المحلية قد انذرتهم من قبل أو اخبرتهم بموعد التهديم لنقل أثاثهم.

أحد المواطنين قال : «هاهي امتعة عائلتي وأثاث بيتي تحت الأنقاض .. السلطات لم تترك لنا الوقت حتى لإخراجها من المنزل»

وعن سبب اندلاع المواجهات مع قوات الأمن قال مواطن آخر : «السكان فوجئوا بالجرافات وهي تهدم بيوتهم ، وأغلبهم لم يفهموا ما يقع، خاصة وأنهم لم يتوصلوا بأي إنذار من قبل ، فكان من الطبيعي أن يحاولوا صد أعمال التهديم مطالبين بالقرار الذي يقضي بهذه العملية ، فتطور الأمر إلى مواجهات مع القوات العمومية التي تدخلت بعنف مستعملة القنابل المسيلة للدموع، ناهيك عن الهراوات التي لم تميز مابين رجل و امرأة أو شاب وشيخ ..»

السكان اعتبروا أنفسهم ضحايا جهة بعينها هو شيخ المنطقة الذي ، حسب قولهم ، كان يشجعهم على البناء ثم يسبق ليخبر المخزن انهم يخرقون القانون.. فهل أصبح الحق في السكن خرقا للقانون؟.

كان لابد أن نصغي لمعاناة هؤلاء، الكل اراد أن نذكر اسمه ونسجل حجم الأضرار التي لحقته.. ولجنا بيتا فوجدنا أما تجاوزت الستين من عمرها ممدة على الأرض ورأسها ملفوف بالضمادات نتيجة إصابتها برضوض في رأسها. أرانا جيرانها الأوراق الطبية المرتبطة بفحصها، وعلى مقربة منها ابنها الشاب المصاب بالسرطان والذي تعرض بدوره لاعتداءات هذا التدخل الأمني دون مراعاة وضعه الصحي.

قال أحد الجيران: « إنهم لم يراعو لا مريضا ولا شيخا ولا امرأة ولا طفلا، حقا يصعب أن أصف لك المشهد لكنني أتساءل هل حقا نحن مغاربة؟ هل لدينا كل حقوق المواطنة؟ وأي إجرام ارتكبناه لنتعرض لكل هذا العنف الوحشي؟ يقولون البناء العشوائي، يا للعجب، نحن في دوار بعيد عن الحضارة وبناؤه بالكامل لا يخضع لأية تصاميم، بل السؤال المطروح هو أن مراكش في حد ذاتها لحد الآن لا تتوفر على تصميم التهيئة ..»

الكل يشتكي، الكل يستنكر، فمن قائل انه خسر 14 مليون سنتيم على بيته المهدم، ومن قائل انه صرف أكثر من عشرة ملايين، بيد أن الذي حصل هو أن جرافات السلطات حصدت كل شيء وأصبحت دور او أكواخ السكان ولنسمي أي شيء، أثرا بعد عين.

شاهدنا رجالا لم يقولوا شيئا لكن جرح ما حدث نعمق في نفسيتهم، وتألمنا ونحن نسمع نواح النساء وهن لم يقدرن على منع دموعهن ولسان حالهن يستنكر بشدة هذا الجبروت السلطوي المفتقد لأي بعد إنساني، وقد عبر أحدهم: «التنمية البشرية ليست هي اختراق الجرافات لأكواخ الفقراء، ولكنها التفكير في محاربة الفقر ومظاهره السلبية من خلال خلق فرص الشغل وضمان كل سبل العيش الكريم لأي مواطن..»

غادرنا هذا المكان بكل أحزانه ولدينا علم أن هذا التدخل جاء متزامنا مع حلول لجنة للتحقيق في انتشار البناء العشوائي بجماعة تمصلوخت على عهد المجلس الحالي ، كما أنه جاء في أعقاب الاجتماع الذي سبق لوالي مراكش أن ترأسه وخصص لمعضلة البناء العشوائي التي تضاعف انتشارها في الجهة.

● الخراب الذي خلفته تراكسات السلطة

Revue

المساء
ALMASSAE

كلها وهمو

استطاع وفد من سكان قبائل ايت عبدي خلال الفترة القصيرة التي قضوها ضيوفا على حديقة البرلمان بالرباط، ان يكونوا صورة واضحة عن العاصمة وسكانها ومؤسسة البرلمان التي احتجوا صامتين امامها.

هكذا، عندما سيعودون إلى قراهم الجبلية المقطوعة عن العالم، حيث يموت الأطفال والنساء الحوامل بسبب البرد والجوع والمرض، سيستطيعون نقل انطباعاتهم عن العاصمة وبرلمانها الذي يتابع جلساته السكان المحظوظون الذين يملكون جهاز تلفزيون.

ومن هنا، أتخيل كيف سيسارع سكان قبائل ايت عبدي إلى الالتفاف حول مبعوثيهم الذين نابوا عن آلاف السكان المنسيين في نقل معاناتهم إلى «مالين» الرباط، لكي يحكوا لهم كيف هي الرباط وكيف عاملهم المخزن طيلة وجودهم في ضيافته. أتخيل من هنا حسرة هؤلاء «السفراء» الذين جاؤوا حاملين آهات الأمهات وسعال الأطفال وأحلام الشباب الغارقة وسط الثلوج. أتخيلهم من هنا وهم يقبلون باطن ايديهم وظاهرها حامدين الله على انهم ليسوا من سكان العاصمة.

فطيلة وجودهم امام البرلمان، شاهدوا مناظر مرعبة لم يتخيلوا يوما انهم سيشاهدون مثلها في حياتهم. واكتشفوا ان هناك مغاربة في قلب العاصمة يعانون اكثر منهم إلى درجة ان معاناة هؤلاء انست مبعوثي قبائل ايت عبدي معاناتهم الخاصة. ووقفوا بالقرب من مقهى «باليما» يتفرجون على محتجين اخرين اقدم منهم في «الحرقة»، يجرون وراءهم اكثر من عشر سنوات من الوعود الحكومية الكاذبة، وهم يسلخون «سليخ المعزي» على ايدي قوات امنية مدججة بالهراوات، تسلخهم بهمة ونشاط كما لو كانت تسلخ نعاجا في «الباطوار».

هؤلاء السكان -الذين لا يطالبون سوى بشق طريق نحو قراهم الجبلية الوعرة، وبناء مستشفى عمومي تضع فيه نساؤهم مواليدهن، ومدرسة لتعليم ابنائهم حروف الهجاء- اندهشوا وهم يتفرجون على دكاترة وحاملي شهادات عليا تفقأ عيونهم وترتل اجهزتهم التناسلية وتفلق رؤوسهم امام البرلمان.. ذلك البرلمان نفسه الذي جاء إليه وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة لتخليص ابنه، الذي فلق رأس مواطن، من قبضة الأمن. لماذا يا ترى لم يأت سعادة الوزير إلى البرلمان هذا الاسبوع لكي يخلص ابناء الشعب من هراوات رجال الامن؟ لا نطلب منه ان يتدخل كوزير وإنما كأب، كما برر بذلك تدخله لصالح ابنه. ليتخيل سعادة الوزير هؤلاء الشباب ابناءه، ولبات لتخليصهم من قبضة الأمن وحمل بعضهم في سيارته وتهريبهم بعيدا عن تلك الهراوات القاسية التي تحطم عظامهم بلا رحمة.

جاء ممثلو سكان قبائل ايت عبدي إلى حديقة البرلمان للاحتجاج بشكل سلمي، كما تقول لافتتهم التي نصبوها أمامهم. وضعوا قارورات الغاز وأواني إعداد الشاي، وجلسوا ينتظرون. فجأة، جاء محتجون اخرون حاملين قارورات الغاز بدورهم، لكن عوض ان يستعملوها لإعداد الشاي سكبوها فوق ثيابهم واضرموا النار. أتخيل من هنا كيف سيحكي هؤلاء المبعوثون تفاصيل هذا المشهد المرعب لأبنائهم واهلهم في قرى ايت عبدي. سيقولون لهم مفزوعين إن الناس في الرباط لا يحتجون مثلنا بلافتة ورابة فقط، وإنما يحتجون بإحراق انفسهم بالبنزين، ومع ذلك لم «يصوروا» شيئا من المخزن.

سيحكون لهم كيف أن الناس لا يكتفون في الرباط بإضرام النار في انفسهم امام البرلمان، وإنما يشترون حبالا متينة ويشنقون بها انفسهم على سياج البرلمان، قبل أن يأتي رجال الوقاية المدنية ويخلصوا رقابهم من حبال المشانق.

اتخيل كيف ان هؤلاء القرويين البسطاء سيعتبرون ما بين حواجبهم مستنكرين وغير مصدقين وهم يسمعون ما يحكيه لهم مبعوثوهم إلى الرباط. سيندهشون لكون كل هذه المناظر المرعبة لم تنجح في تحريك قلوب «مالين» الرباط الجامد، فكيف ستتحرك تلك القلوب تجاه محتجين يكتفون بحمل لافتات ويقفون صامتين امام البرلمان.

لا شك انهم بعد سماعهم لكل هذا العجب العجاب الذي يحدث في الرباط، سيحمدون الله على عودة مبعوثيهم باعضائهم كاملة، وبدون حروق من الدرجة الثانية او الثالثة. ولو أن الحروق الحقيقية هي تلك التي تصيب القلب عندما يرى المغاربة اخواتهم يجرجرن فوق الاسفلت ويسلخن مثل النعاج، ويرون إخوانهم يضربون في اجهزتهم التناسلية لقتل رجولتهم بعد ان قتلوا فيهم الأمل. فقط لأن اباءهم ليس اسمهم خالد الناصري وليسوا وزراء يستطيع ابناؤهم ان يثيروا الفوضى والشغب امام البرلمان والطرقات والمطاعم الخاصة دون ان يجرؤ الأمن والعدالة على مس شعرة واحدة منهم او مقاضاتهم.

هذه هي الحرقة الكبرى التي لا تخففها الضمادات ولا المراهم المضادة للتقرحات. وهي الحرقة التي عاد بها ممثلو قبائل ايت عبدي من الرباط هذا الاسبوع. لقد اقنعوهم في الرباط بان الطريق التي يطالبون بشقها ستبدأ الاشغال فيها قريبا، والمستشفى الذي يحتاجونه ستبنيه لهم وزيرة الصحة صاحبة الابتسامة الواسعة والتي تفتخر بكونها وزيرة ناجحة في حكومة ناجحة. والدليل على نجاحها هو اضطرار كل هؤلاء السكان إلى قطع مئات الكيلومترات لمقابلتها من اجل مستشفى وبضعة اقراص وضمادات واسرة.

ولان هؤلاء القرويين لا زالوا يقدرون «الكلمة» حق قدرها، فقد صدقوا وعود «مالين» الرباط وطووا لافتتهم وجمعوا رباباتهم وقارورات غازهم واوانى الشاي، وركبوا الحافلة التي خصصتها الداخلية لإعادتهم إلى الجبال التي نزلوا منها، وغادروا الرباط.

وربما يكون هؤلاء القرويون البسطاء قد فهموا بذكائهم الطبيعي ان الاحتجاج لا يفيد امام البرلمان في شيء، حتى ولو وصل الأمر إلى إضرام النار في الثياب امامه او شنق الرقاب على سياجه.

فهذه المؤسسة تشبه المقبرة المنسية التي لا يتذكر وجودها سوى قلة من الوزراء والبرلمانيين.

وحتى الذين يحضرون لا يستطيعون تحقيق مطالب بسيطة حتى لانفسهم فبالاحرى ان يحققوها للاخرين.

وفي الوقت الذي كان فيه الدكاترة المعطلون وممثلو سكان قبائل ايت عبدي يتفاوضون من اجل الحق في الشغل والتطبيب والطرق والتعليم، كان البرلمانيون يطالبون رئيس الجلسة بتشغيل مكيف الهواء داخل القاعة بسبب الحرارة المفرطة التي كانت تخيم على الاجواء. ورغم إلحاح السادة البرلمانيين الذين «سخسخهم» الصهد على مطلبهم العادل والمشروع، فإن رئيس الجلسة قال لهم «الله غالب»، اي ان «المبرد» عاطل عن العمل. كيف تريدون، إذن، من برلمان اغلب نوابه عاطلون عن العمل، ورئيسه الأبدي عاطل عن العمل لا يأتي إليه بسبب اجندته المليئة بالأسفار، ان يحقق مطلب الشغل لأبناء المغاربة.

في اليوم الذي سينجح فيه البرلمانيون في تحقيق مطلبهم العادل وتشغيل مكيف الهواء داخل مؤسستهم، انذاك يمكن ان نطالبهم بتشغيل ابناء الشعب وتحقيق مطلبهم العادل في العيش الكريم.

ويبدو ان البرلمان مشغول هذه الأيام بمشاكله الداخلية وليس لديه الوقت لتشمم رائحة «الشياط» المنبعثة من أجساد المحتجين امام بابه. وإذا كان نواب المعارضة البرلمانية يطالبون بتشغيل مكيفات الهواء، فإن نوابا اخرين، ينتمون هذه المرة إلى فريق الوحدة والتعادلية الموالي للحكومة، انسحبوا من الجلسة احتجاجا على المعاملة التي تلقوها في مطار محمد الخامس من طرف شركة الخطوط الجوية الملكية، وهي الشركة العمومية التابعة لوزارة النقل والتجهيز التي يسيرها بالمناسبة الوزير الاستقلالي كريم غلاب. «وفهم شي زفتة فهاد البلاد».

Revue de Presse du Ministère de l'Habitat et de la Politique de la Ville

المساء
ALMASSAE

المضحك في هذا السلوك الاحتجاجي لفريق الوحدة والتعادلية هو انه لم يكن احتجاجا على مشاهد الانتحار الجماعي التي بدات تتكرر امام البرلمان بشكل مخيف، ولا بسبب تحول العاصمة إلى تجمع كبير للمحتجين القادمين من مختلف ربوع المملكة والذين اصبحوا يتخذون حدائق وساحات العاصمة مكانا للنوم، ولا بسبب الاحداث الإجرامية التي تعرض لها المشاركون في أسطول الحرية على يد الجيش الإسرائيلي، ولكن بسبب تاخر رحلة أعضاء الفريق الموقر لاربع ساعات عن موعدها المحدد.

كم مرة كتبنا عن تاخر الرحلات الجوية لطائرات الخطوط الملكية الجوية دون ان يتحرك اعضاء الفريق الاستقلالي في البرلمان ويطرحوا سؤالا واحدا على وزيرهم في النقل وزميلهم في الحزب كريم غلاب؟

اليوم فقط عندما ذاقوا حر الانتظار في المطار قرروا تمثيل دور الغاضبين في البرلمان من خدمات شركة الطيران. والمضحك اكثر في هذه الغضبة الاستقلالية انها خلطت بين تاخر الطائرة وبين «ترسيخ البناء الديمقراطي». «كنا فالروطار حتى صدقنا فالبناء الديمقراطي، وشوف على طنز».

ولو أن الفريق الاستقلالي كان سيستقل الطائرة نحو بوجدور لتفقد وضعية المواطنين المغاربة هناك والاستماع إلى مطالبهم الاجتماعية لفهمنا غضبهم. لكن المفاجاة هي ان الفريق الاستقلالي ذهب عبر الطائرة إلى بوجدور في مهمة حزبية لمساندة رئيس المجلس البلدي ضد معارضيه، الذي ليس سوى عضو الفريق الاستقلالي في مجلس النواب. اين هي مصلحة المواطنين في كل هذه الحكاية؟ الله أعلم.

Revue de Presse du Conseil consultatif

الصباح
يومية مغربية شاملة

مواجهات خلال عملية هدم مساكن عشوائية بمراكش

أحد السكان حمل قنينة غاز وولاعة وهدد بإحراق نفسه وآخرون أصيبوا بجروح

اعتقلت مصالح الدرك الملكي بتمصلوحت ضواحي مدينة مراكش ثلاثة أشخاص في مواجهات مع سكان دوار إكون بالجماعة القروية تمصلوحت بإقليم الحوز في عملية هدم 32 منزلا بالدوار المذكور، تؤكد السلطات المحلية بالإقليم أنها نفذت بطرق لا قانونية، في إطار البناء العشوائي الذي تعرفه مجموعة من دواوير الجماعة القروية المذكورة.

وعلمت الصباح أن أحد سكان الدوار تجرد من ثيابه، وحمل قنينة غاز وولاعة وهدد بإحراق نفسه قبل أن يتراجع عن ذلك احتجاجا على الهدم، فيما وجهت تهمة قذف عناصر الدرك الملكي والقوات المساعدة بالحجارة إلى بعض ساكنة الدوار. ومن المنتظر أن ينفذ المحتجون وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية جهة مراكش تانسيفت الحوز.

وكانت سلطات إقليم الحوز، وفي مقدمتها الكاتب العام لعمالة الحوز ورئيس قسم الشؤون العامة بها، وعناصر الدرك الملكي والقوات المساعدة نفذوا عملية هدم المنازل المشيدة بالدوار المذكور، والذي يؤكد سكانه أنهم فوجئوا بالسلطات المحلية تحل بالدوار، وتشرع في تنفيذ عملية الهدم بطريقة عشوائية.

وحسب مصادر عليمة فقد خلفت عملية الهدم مواجهات بين السكان وعناصر الدرك الملكي، والقوات المساعدة أسفرت عن إصابات وإغماءات في صفوف الساكنة، إذ تعرضت امرأة مسنة لإصابة خطيرة في الرأس نقلت على إثرها إلى مستشفى ابن طفيل لتلقي العلاجات، فيما استعملت عناصر الدرك الملكي القنابل المسيلة للدموع لتفرقة السكان المحتجين الذين حملوا الأعلام الوطنية، ورددوا شعارات تؤكد حقهم في امتلاك مسكن والحياة الكريمة، وطالبوا من السلطات المحلية إعطاءهم مهلة لمعرفة أسباب عملية الهدم التي طالت مساكنهم.

واحتجت الأمانة المحلية لحزب الأصالة والمعاصرة بجماعة تمصلوحت بشدة على ما واكب عملية الهدم من اعتداءات على السكان، وتساءلت عن السر وراء عملية الهدم التي طالت دوار إكون الذي يضم أزيد من 250 منزلا، ويعتبر من الدواوير القديمة والعريقة بجماعة تمصلوحت، وعن الأسباب الحقيقية وراء استثناء دواري أولاد يحيى الذي يضم 600 منزل عشوائي، والأمر نفسه بالنسبة إلى دوار تكميرت الذي يضم وحدات سياحية تطرح أكثر من تساؤل، فيما وصف أعضاء من حزب الأصالة والمعاصرة عملية الهدم التي طالت دوار إكون بكونها حركتها أسباب سياسية وانتخابوية، وطالبوا بفتح تحقيق في الموضوع.

نبيل الخافقي (مراكش)

القاعة الجهوية للدرك الملكي بمراكش (طارق نجماوي)

Revue de Presse du Conseil cons

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Personnes aux besoins spécifiques
ذوي الاحتياجات الخاصة

الصباح
يومية مغربية شاملة

الحبس لعون سلطة بني ملال اعتدى على معاق

ادانت المحكمة الابتدائية ببني ملال، اخيرا، عون سلطة بحبسه شهرا نافذا وغرامة 500 درهم، بعد أن اعتدى على شخص معاق ذهنيا. وكان الضحية تعرض لضربة قوية في الراس بعد إسقاطه ارضا من طرف عون سلطة ببني ملال، ما استدعى نقله على وجه السرعة إلى المستشفى الجهوي في حالة غيبوبة لتلقي الإسعافات.

وقال شقيق الضحية ل "الصباح"، إن أخاه يعاني مرضا عقليا، وأنه تعرض للتعنيف من طرف عون السلطة بعد أن وجده يغني بالقرب بمنزله في شهر رمضان الماضي، فثارت ثائرته ثم انهال عليه بتوجيه ضربات قوية اسقطته ارضا مضرجا في دمائه، ما خلف لديه جرحا غائرا في راسه تطلب عناية خاصة لإنقاذ حياته من موت محقق.

واضاف الشقيق، أن عون السلطة احتمى بمنزله بعد حضور إخوة الضحية الذين غضبوا بعد رؤية أخيهم المريض يتالم من مضاعفات جرح غائر تطلب إجراء عملية جراحية له.

وكانت أسرة الضحية قدمت شكاية إلى وكيل الملك تتهم فيها عون السلطة ب "الاعتداء وإلحاق اضرار جسمية غير ان عون السلطة رفض المثول امام رجال الأمن الذين استدعوه مرات عديدة، لكنه اختفى عن الأنظار.

وبعد إلحاح أسرة الضحية على معاقبة الظنين وتاكيدها عدم تنازلها عن القضية، اضطر عون السلطة للحضور إلى المحكمة التي ادانته في المرحلة الابتدائية بشهر حبسا نافذا، بعد ثبوت تهمة الاعتداء في حقه.

سعيد فالق (بني ملال)

Revue de Presse du Conseil cons

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

International
على المستوى الدولي

Le Monde.fr

Gaza : l'équipe Obama veut « une nouvelle approche »

- L'armée israélienne précise sa version de l'assaut
- Débats : les points de vue de Dominique de Villepin et Amos Oz Pages 5-6 et 16-17

Mission accomplie : c'est la position de l'état-major de Tsahal, qui a justifié, jeudi 3 juin, devant quelques journalistes étrangers, la manière dont a été mené l'abordage, le 31 mai, du navire turc transportant des vivres à Gaza. Ce raid s'était soldé par la mort de neuf personnes. Sur le front diplomatique, l'onde de choc de cette opération continue de s'étendre. Le président Barack Obama juge *« le statu quo intenable »* sur la question de Gaza. ■

Reproduit sans autorisation du Monde Magazine

Le Monde.fr

France

Le Sénat réintègre le Défenseur des enfants avec le Défenseur des droits

Le Sénat a adopté, jeudi 3 juin, le projet de loi organique sur le Défenseur des droits, créé par la révision constitutionnelle de juillet 2008. La veille, le Sénat avait adopté deux amendements retirant le Défenseur des enfants de son périmètre, provoquant la fureur de l'exécutif. Lors du petit déjeuner de la majorité, jeudi matin, la ministre de la justice, Michèle Alliot-Marie, a tenu à ce que le Défenseur des enfants soit réintégré dans le périmètre du Défenseur des droits. Le secrétaire général de l'Elysée, Claude Guéant, a arbitré à midi. Un nouvel amendement a été rédigé, donnant satisfaction à l'une et à l'autre. Le Défenseur des enfants gardera son nom, sera nommé par le premier ministre mais sera rattaché au Défenseur des droits. La gauche a quitté l'Hémicycle au moment du vote.

Revue de Presse du Conse

Le Monde.fr

Israël-Palestine : halte à la surenchère !

L'arraisonnement par Tsahal de la flottille humanitaire en faveur de Gaza se solde par un fiasco dramatique. Destiné à garantir la sécurité d'Israël, l'usage disproportionné de la force apparaît autodestructeur et inefficace

Le chemin de justice

La fuite en avant sécuritaire conduit Tel-Aviv à l'impasse

Dominique de Villepin

Ancien premier ministre (2005-2007)

L'arraisonnement brutal du *Mavi-Marmara*, chargé de civils, dans les eaux internationales, semble nous prouver une fois de plus l'impuissance du droit et de la raison.

Derrière ce drame, se pose à nous la question occultée du sort de Gaza. Rien ne saurait justifier qu'on prenne en otage une population d'un million et demi d'hommes, de femmes, d'enfants dans une ville asphyxiée.

Censé discréditer le Hamas, le blocus n'a fait que renforcer l'image de martyr dont se pare le mouvement. La marginalisation des radicaux ne peut qu'accompagner la paix, pas la préparer.

C'est d'autant plus incompréhensible venant d'une société démocratique, ouverte, prospère, comme l'est Israël. Ce paradoxe nous interroge : comment a-t-on pu en arriver là ? Il y a à Gaza l'aboutissement d'un engrenage dont Israël est prisonnier, l'éternel engrenage de la force. Le souci de la sécurité d'Israël est légitime, et la France l'a toujours rappelé et s'en est toujours portée garante. Mais depuis dix ans, confronté à la terrible épreuve des tirs de roquettes et des attentats-suicides, déçu dans ses espoirs nés à Oslo, Israël s'est lancé dans une fuite en avant sécuritaire : érection du mur de sécurité, guerre au Liban de l'été 2006 et opération militaire dans la bande de Gaza l'an passé.

> « Compte tenu de ses liens historiques avec toute la région, la France doit jouer son rôle »

Cette logique mène à la surenchère, toujours plus d'usage de la force, toujours plus de transgression du droit, toujours plus d'acceptation de l'inacceptable. Mais surtout elle est inefficace et autodestructrice, car la force croit être un raccourci, alors qu'elle n'est qu'une impasse, et même un dévoiement.

La première impasse, c'est l'isolement, car la force se coupe de tout ce qui n'épouse pas ses vues. Le résultat des deux dernières années d'opérations à Gaza, c'est un isolement diplomatique croissant d'Israël. La relation privilégiée avec les Etats-Unis s'affaiblit. Le partenariat stratégique qui rapprochait Israël de la Turquie, essentiel au dialogue régional, se dégrade de jour en jour.

Deuxième impasse, le doute, car la force entraîne la radicalisation progressive, le repli sur des positions extrêmes et l'éclatement politique. L'union sacrée face au danger extérieur se transforme en une fracture intérieure. En Israël, l'échiquier politique se divise au détriment d'un gouvernement stable et capable de prendre des initiatives fortes en faveur de la paix et où les Arabes israéliens, un cinquième de la population, se sentent relégués. Mais aussi dans les communautés juives du monde entier, qui connaissent le doute. Le sionisme a été, un siècle durant, une pensée d'émancipation, de progrès et d'ouverture sur l'universel à partir de l'expérience historique singulière du judaïsme, bravant les violences, les préjugés et les haines. Aujourd'hui, il lui faut retrouver cette part d'universalité.

Troisième impasse, l'impossibilité de la paix, car la force nourrit la force en retour et les grands laissés-pour-compte des dernières années, ce sont bien les modérés, Israéliens comme Palestiniens, qui veulent croire qu'une paix juste est possible, qui savent que la coexistence de deux Etats est la seule solution et qu'elle est urgente. Mais à chaque excès de Tsahal, les hommes du Fatah sont fragilisés, à chaque tir de roquette du Hamas, le camp de la paix israélien se rétrécit. Le même gâchis se renouvelle sans cesse. Les négociations indirectes récemment reprises sont étouffées dans l'œuf.

Rappelons-nous que d'autres nations se sont lancées dans de telles surenchères – y compris la France, de la spirale des guerres napoléoniennes, qui prirent le relais de la patrie en danger, à l'engrenage du traité de Versailles qui mena à l'occupation la Ruhr. Toutes y ont sacrifié une part de leur légitimité et de leur identité. Après le 11-Septembre, l'Amérique a été livrée, elle aussi, à la peur. Son aspiration à la sécurité était justifiée. Mais, en s'engageant dans l'aventure irakienne, les Etats-Unis ont fait primer la force sur le droit, s'enfermant dans un conflit qu'ils ne peuvent gagner. Toute notre histoire le montre, il n'y a pas d'exception de sécurité aux principes. Le seul verrou contre la démesure, c'est le respect intégral des principes et des valeurs.

Les événements récents marquent un tournant historique. Il faut casser la logique de la peur et de la force. Israël ne peut espérer garantir durablement sa sécurité tant que justice n'est pas faite au peuple palestinien. Cela signifie, pour Israël, de tracer un chemin de justice.

Et le premier pas, c'est la fin du blocus de Gaza. L'assistance à une humanité en danger, tel est le prix à payer pour la sécurité d'Israël.

On le voit en Cisjordanie, un autre avenir est possible. La population palestinienne est capable de prendre en main son destin économique et de connaître une croissance impressionnante – 8,5 % en 2009 – qui est porteuse d'espoir à défaut de régler tous les problèmes.

Ce chemin passe par la création d'un Etat palestinien, car seule la reconnaissance d'un Etat palestinien souverain peut être le point de départ d'un nouvel élan pour la région.

Dans ce processus, tout le monde le sait bien, il faudra impliquer le Hamas dans la dynamique de paix. Comme pour tout mouvement radical, chaque défaite devant la force est une victoire dans les esprits, par un effet de levier imparable. L'enjeu, c'est bien aujourd'hui d'avancer vers une unité palestinienne qui offre un interlocuteur crédible pour la paix. Il faut pour cela que la communauté internationale assume toute sa responsabilité. Je crois pour ma part que l'Organisation des Nations unies (ONU) garde un rôle central à jouer pour faciliter le processus de paix, même si la mobilisation américaine est indispensable pour débloquer la situation.

C'est un enjeu pour la stabilité du Moyen-Orient. Car ceux qui veulent œuvrer à la stabilité du Moyen-Orient sont affaiblis par la logique de force. La spirale sert de justification à d'autres spirales, comme celle de la prolifération nucléaire en Iran. Le monde arabe doit surmonter ses ambiguïtés sur la question palestinienne pour peser de tout son poids afin de faciliter le règlement de ce conflit.

C'est un enjeu pour le monde, s'il veut montrer qu'il est capable de faire triompher le droit et la justice et qu'il n'est pas condamné à se taire devant les chars.

Saisissons l'occasion pour faire avancer la position d'une Europe unie, à rebours de son absence au cours des dernières années.

Compte tenu de ses liens historiques avec toute la région et de sa vocation de trait d'union au service de la paix, la France doit jouer son rôle.

Revue de presse

Le Monde.fr

Les limites du recours à la force armée
Le blocus de Gaza est un fruit empoisonné

Amos Oz

Ecrivain et intellectuel israélien
Cofondateur du mouvement La paix maintenant, favorable à la création d'un Etat palestinien

Durant deux mille ans, la connaissance qu'avaient les juifs de l'usage de la force se résumait à des coups de fouet sur l'échine. Au cours des dernières décennies, nous avons à notre tour employé la force et y avons pris goût jusqu'à l'ivresse, nous figurant que c'était la seule manière de résoudre n'importe quel problème. Le clou qui dépasse appelle le marteau, comme dit le proverbe.

Une large part de la population juive, à l'époque du Yishouv, avant la création de l'Etat, ne connaissait pas les limites de la force, pensant que l'on pouvait tout obtenir par ce biais. Heureusement que, durant les premières années suivant l'indépendance d'Israël, certains dirigeants, tels David Ben Gourion et Levi Eshkol, furent parfaitement capables de fixer les bornes à ne pas franchir.

Depuis la guerre des Six-Jours, en 1967, la doctrine de la force est devenue une idée fixe en Israël, où l'on répète comme un mantra : « Ce qui ne peut être acquis par la force peut l'être par la force puissance X. »

Le blocus imposé par Israël à la bande de Gaza est, entre autres, le fruit empoisonné de cette théorie. Il procède de l'hypothèse erronée selon laquelle le Hamas peut être vaincu par la force, ou, plus généralement, que le problème palestinien est susceptible d'être résolu par la force plutôt que par la diplomatie. Mais le Hamas ne se réduit pas à une organisation terroriste. Le Hamas est une abstraction. Une vision fanatique née du désespoir et de la frustration de nombre de Palestiniens. Or, il est impossible de combattre une idée par la force – des blocus, des bombardements, des chars d'assaut, voire des commandos de marine. Prendre le contre-pied d'une idée veut dire en soumettre une autre plus attrayante et plus valable.

> « Nous ne sommes pas seuls sur cette terre, où les Palestiniens ne le sont pas davantage. Nous ne sommes pas seuls à Jérusalem, et les Palestiniens non plus »

Le seul moyen pour Israël de couper l'herbe sous le pied du Hamas est de parvenir au plus vite à un accord avec les Palestiniens, en vue de la création d'un Etat indépendant en Cisjordanie et à Gaza dans les frontières de 1967, ayant Jérusalem-Est pour capitale. Israël doit signer la paix avec Abou Mazen et son entourage afin de ramener le conflit israélo-palestinien à un conflit entre Israël et Gaza. Lequel ne finira par se régler que par des négociations avec le Hamas, ou, mieux encore, en intégrant le Fatah et le Hamas.

Intercepter encore cent bateaux au large de Gaza, envoyer cent fois encore nos troupes encercler Gaza, déployer encore et encore des forces militaires, policières et secrètes ne résoudra pas le problème. Car nous ne sommes pas seuls sur cette terre, où les Palestiniens ne le sont pas davantage. Nous ne sommes pas seuls à Jérusalem, et les Palestiniens non plus.

Et tant qu'Israéliens et Palestiniens ne reconnaîtront pas les conséquences découlant de ce simple fait, nous vivrons tous en état de siège permanent – Gaza sera soumis au blocus israélien, et Israël au blocus arabe et international.

L'usage de la force est vital pour notre pays, je n'en sous-estime pas l'importance. Sans elle, nous ne survivrions pas même vingt-quatre heures. Nul ne doit méconnaître son pouvoir. Mais nous ne pouvons oublier non plus que le seul usage légitime de la force est celui de la prévention et ne tend qu'à empêcher la destruction ou l'occupation d'Israël, protéger nos vies et notre liberté.

Privilégier la force à d'autres fins – résoudre les problèmes par la violence ou condamner des idées, par exemple – nous mènerait à d'autres catastrophes, à l'instar de celle survenue dans les eaux internationales, en haute mer, en vue des côtes de Gaza. ■

Traduit de l'hébreu par Sylvie Cohen

Revue de

Le Monde.fr

L'Etat juif doit cesser de se considérer comme « une villa dans la jungle »

Raja Shehadeh

Avocat et écrivain palestinien
Dernier ouvrage paru : « Naguère en Palestine », Galaade Editions, 368 p., 21,90 euros

Tout dépend d'où on part. Il y a dix ans, la loi n'interdisait pas aux citoyens israéliens de pénétrer dans les villes palestiniennes de Cisjordanie, et la bande de Gaza n'était pas assiégée comme elle l'est aujourd'hui. Il est bien plus facile d'imposer votre définition du peuple que vous avez ghettoïsé si vous n'autorisez pas vos citoyens à juger par eux-mêmes. Soixante-dix ans auparavant, sous le mandat britannique, il existait un certain nombre de villes et villages palestiniens dont la population était mixte, à la fois juive et arabe. En remontant encore plus loin dans le temps, on s'aperçoit que, sous l'Empire ottoman, il n'y avait aucune frontière dans toute la Méditerranée orientale : ni entre les Etats-nations arabes (Syrie, Jordanie, Liban) ni avec l'Etat juif d'Israël.

La réalité présente est tout autre. Pour aller de Ramallah, où je vis, jusqu'à Haïfa, où ma grand-mère résidait avant 1948, il me faut traverser cinq barrières israéliennes. Si on longe la vallée du Jourdain en voiture, les frontières se succèdent, avec leurs fils de fer barbelé et leurs miradors. L'une d'entre elles est située sur un monticule à flanc de colline, près de l'entrée du terminal cisjordanien du pont Allenby. Avec de petites pierres, les fonctionnaires israéliens y ont représenté l'étoile de David et l'insigne de la police israélienne, cherchant à s'approprier notre terre en la parant des symboles de leur Etat. Tout comme le sceau qu'ils apposent à nos papiers d'identité, c'est leur façon de montrer que la zone n'est plus considérée comme un territoire occupé, mais fait bel et bien partie de l'Etat juif.

Ehoud Barak aime à décrire Israël comme « *une villa dans la jungle* ». Les hommes politiques israéliens comme lui semblent congénitalement incapables de concevoir que leur pays puisse vivre autrement que comme un Etat-forteresse, défendu par une armée puissante, ne vivant que par les armes. Israël ne cherche ni à se rapprocher des millions d'Arabes qui l'entourent ni à communiquer pacifiquement. Il s'impose par la force et ne connaît que la langue du pouvoir et de la violence.

Mais de la même manière qu'ils aiment à se distinguer dans cette jungle moyen-orientale d'indomptés, les dirigeants israéliens actuels se complaisent dans leur fantasme préféré selon lequel leur pays appartient à l'Ouest. Pourquoi devraient-ils ouvrir leurs frontières à leurs « voisins terroristes » ? Mieux vaut fermer hermétiquement le pays tout en maintenant un contact aérien avec l'Ouest en passant par-dessus la mer.

Les événements qui se sont déroulés en pleine mer lundi 31 mai ont perturbé ce faux équilibre. Ces bateaux qui venaient défier la volonté politique d'Israël de maintenir le siège de Gaza contenaient des centaines d'Occidentaux, nombre d'entre eux étant connus pour leur contribution à ce que l'Ouest compte de mieux en matière d'écrivains, d'hommes politiques et de défenseurs des droits de l'homme. Les propagandistes israéliens auraient dû réfléchir à deux fois avant de les désigner comme terroristes. Pourtant, c'est ce qu'ils ont fait. Ils n'avaient pas le choix.

Naturellement, ça n'a pas marché. Il est facile d'attribuer les pires qualités à ceux qui sont enfermés dans le ghetto tant que les voix des victimes n'en franchissent pas les murs. Mais malgré sa longue expérience et ses exploits passés, la propagande israélienne n'a pas pu convaincre le monde entier que les Américains, Britanniques, Irlandais et Suédois présents sur les bateaux étaient des terroristes et, pire encore, des membres d'Al-Qaida.

L'une des explications avancées pour justifier l'attaque lancée contre ces bateaux était qu'ils défiaient la politique d'Israël envers Gaza. Mais c'était précisément l'objectif officiel des organisateurs. Désespérant de la capacité de leurs gouvernements à prendre leurs responsabilités pour faire appliquer le droit international afin de protéger les droits d'une population d'un million et demi d'assiégés, ces membres de la société civile avaient choisi d'agir eux-mêmes.

> « Quand il se met à pleuvoir, le ciel semble être notre seule limite »

Israël ne peut ignorer la force des mouvements de masse. Il faut remonter loin pour comprendre la violence avec laquelle le raid a été lancé sur la flottille, provoquant la mort de certains passagers et en blessant d'autres. Lors du premier soulèvement palestinien, les dirigeants israéliens avaient eu la même réaction. Itzhak Rabin, alors premier ministre, avait dit à son armée : « *Brisez-leur les os.* » Il voulait faire peur aux manifestants qui étaient désarmés, afin qu'ils restent chez eux. Mais cette tactique n'avait pas plus fonctionné qu'aujourd'hui.

Où que ce soit dans le monde, chacun vit dans son monde. En Palestine, cependant, les murs qui nous entourent sont érigés contre notre volonté. Toutefois, il nous est donné de vivre de précieux moments : quand il se met à pleuvoir, le ciel semble être notre seule limite. Lorsque le reste de l'humanité, conscient de l'injustice qui nous est faite dans nos espaces confinés, vient à notre rescousse, il prouve là qu'Ehoud Barak a tort.

Quand des bateaux amènent des activistes du monde entier vers Gaza, une seconde chance nous est offerte pour retrouver notre humanité, et se rappeler que notre monde peut être une terre d'accueil.

Traduit de l'anglais par Emilie Lacape

Retrouvez le texte intégral sur Lemonde.fr

Revue de Presse du Conseil co

Le Monde.fr

La sécurité a bon dos

Dominique Eddé

Ecrivaine libanaise

Il n'y a rien de neuf dans ce qu'Israël vient de faire au large de Gaza. Il y a des lustres que le pouvoir israélien prend le bon sens du monde en otage. Provoque et alimente ses ennemis, jusqu'à la folie. Transgresse le droit, la loi, les limites. Table sur la peur pour faire peur à la paix. Ne comprend le rapport au voisin qu'en termes de mépris et de force. Condamne l'avenir en sabotant le présent. Met son peuple en danger au prétexte de le protéger, offense sa mémoire au nom de la mémoire. L'entretient dans l'ignorance et la haine du Palestinien.

Transforme les chancelleries en serviteurs obséquieux. Met en échec tous ceux qui, dans le monde arabe, essayent de construire des ponts, de calmer les esprits. Instaure l'apartheid en se proclamant démocrate. Traite d'antisémite quiconque ose lever le doigt et se réjouit de l'antisémitisme qui justifie les ghettos, les murs, l'enfermement. Ne rate pas une occasion de mettre le feu, partout où le bois est sec. Partout où les gens sont humiliés, les têtes explosives.

Se moque de ses dissidents qui peuvent toujours causer. Se moque de l'Europe qui paye, sans broncher, les factures des lendemains de bombardements. Se moque à présent de Barack Obama et de ses désirs de paix. Il demande l'arrêt de la colonisation ? Elle repart de plus belle. Il pousse la Turquie à raisonner l'Iran ? On torpille la Turquie. Il plaide pour un monde sans nucléaire ? Grand bien lui fasse. C'est bon pour les autres.

Et après ? Jusqu'où ? Jusqu'à quand ? Les grandes puissances auront-elles, cette fois, la volonté élémentaire de retirer à Israël son permis de conduire au bord du précipice ? Auront-elles le courage de renoncer à traiter ce pays en exception ? De voir en ce « traitement de faveur », l'aveu d'une dangereuse lâcheté ?

Qu'Israël, grisé par son impunité et sa puissance, pousse toujours plus loin son droit d'en user, d'en abuser, c'est irresponsable, mais c'est cohérent. Ce qui n'est ni cohérent ni responsable, c'est l'entêtement de l'Europe et des Etats-Unis à se laisser intimider par ce pays roi, gratifié d'avance, quoi qu'il fasse, du droit au dernier mot. A se laisser dicter, par lui, l'ordre du jour, le ton, la conduite, l'échelle des valeurs et des priorités. A lui inventer des « excuses » chaque fois que s'impose la « sanction ». A le semoncer un peu, pour toujours mieux le conforter. A confier, pour finir, le destin de la région, et peut-être bien davantage, à sa terrible conception de la survie : l'état de guerre permanent. Ce dernier constituant, en soi, l'état d'exception, la sortie du droit. La mort anticipée de toute négociation.

Partant de là, la boucle est bouclée. La sécurité a bon dos : l'impasse engendre l'impasse, la surenchère, la surenchère, la haine, la haine. Le tout sur le pied de guerre. Israël est servi : Mahmoud Ahmadinejad est à la hauteur du rôle. Et puisque nous l'évoquons, venons-en à la question majeure – aussi taboue que décisive – de ce conflit : Jérusalem.

En l'ayant abandonnée à Israël, en ayant renoncé au projet du « bon sens » ainsi que l'appelait Germaine Tillion, celui qui en aurait fait le centre et le bien commun des trois monothéismes, l'Occident a capitulé sur l'essentiel : le lieu physique et symbolique de la paix.

Dommage. Il y a eu un moment où Arabes et Israéliens sont sortis de leurs tranchées, où ils se sont regardés. Où ils étaient presque prêts à faire cohabiter leurs mémoires. Ce qui est grave, très grave, c'est qu'Israël est en train de reprendre aux yeux du monde arabe et musulman la figure d'un ennemi sans visage. Il n'est de pire danger pour un peuple que de priver son adversaire du moyen de le connaître.

> « Cette dernière répétition sera-t-elle la répétition de trop ? Barack Obama aura-t-il la force de dire haut et fort : "A présent, ça suffit !" ? »

Cette dernière répétition sera-t-elle la répétition de trop ? Barack Obama aura-t-il la force de dire haut et fort : « A présent, ça suffit ! » ? Pour l'heure, il semble que non. On condamne, on ferme les yeux, on attend que ça retombe. Et on se paye le luxe, avec ça, de ne pas comprendre ceux qui pètent les plombs. ■

Revue de Pr

Le Monde.fr

Réforme territoriale : le gouvernement s'embourbe

Critiqué de toutes parts, le texte, qui sera voté le 8 juin à l'Assemblée, devrait être sévèrement corrigé par le Sénat

Le projet de loi sur la réforme territoriale, dont la discussion à l'Assemblée nationale s'est achevée dans la nuit du mercredi 2 au jeudi 3 juin, est loin d'être rendu à bon port. Une fois voté par les députés, mardi 8 juin, il repartira en deuxième lecture au Sénat, où il risque d'être sévèrement corrigé. « *Quelques aménagements sont nécessaires*, prévient le président du Sénat, Gérard Larcher, avec un sens consommé de la litote. *C'est ça l'avantage d'avoir quatre lectures.* »

Les présidents des deux assemblées avaient fait savoir au gouvernement qu'ils étaient opposés à l'utilisation de la « procédure accélérée » sur ce texte à hauts risques. Ils n'avaient pas tort. Au stade actuel, aucun accord entre les deux chambres n'aurait été possible à l'issue de la première lecture. Le sujet a brièvement été évoqué, jeudi matin à l'Elysée, au petit déjeuner de la majorité. « *Faites en sorte que ça se passe le mieux possible au Sénat* », s'est contenté d'observer Nicolas Sarkozy.

Cette réforme territoriale est en train de se transformer pour le gouvernement en « *un sac d'emmerdes* », selon un responsable de la majorité. Pour éviter que l'examen au Parlement ne s'étale sur plusieurs mois – avec le risque de « polluer » les élections cantonales et sénatoriales de mars et septembre 2011 –, le gouvernement a décidé d'introduire dans le projet de loi examiné à l'Assemblée des volets de la réforme qui devaient, à l'origine, faire l'objet de textes ultérieurs. Le mode d'élection des futurs conseillers territoriaux – appelés à siéger à la fois dans les assemblées départementales et régionales – ainsi que les compétences attribuées à chaque échelon territorial ont été intégrés par voie d'amendement.

Bousculé lors de l'examen de ses amendements en commission, le gouvernement a fini par dévoiler, le jour même du début de la discussion en séance, mardi 25 mai, un tableau fixant le nombre de

> « Pour la première fois, on peut faire une loi électorale par voie d'amendement »
>
> **Bruno Le Roux**
> député (PS)

conseillers territoriaux de chaque département et de chaque région. Prenant de court tout le monde, ou presque. Quelques responsables de l'UMP, dont le président de la commission des lois, Jean-Luc Warsmann, avaient été étroitement associés à ce travail.

L'opposition s'est indignée. « *Nous découvrons que, pour la première fois, on peut faire une loi électorale par voie d'amendement, de la pire des façons, par la voie d'un amendement déposé en commission alors que personne ne l'attendait* », s'est offusqué Bruno Le Roux (PS, Seine-Saint-Denis), pointant en outre les « *disparités choquantes* » qu'entraîne la répartition prévue dans ce tableau. « *Soit le gouvernement se rend compte qu'il va vers des difficultés, soit nous déférerons au Conseil constitutionnel, qui ne pourra faire autrement que de censurer le gouvernement* », a prévenu le député.

Le gouvernement s'expose à trois reproches : l'inégalité devant le suffrage, la régression de la parité dans les conseils territoriaux et l'entorse faite au principe constitutionnel selon lequel « *les projets de loi ayant pour principal objet l'organisation des collectivités territoriales sont soumis en premier lieu au Sénat* ». Il pourra certes arguer que, en l'occurrence, le projet de loi avait été transmis en premier lieu au Sénat mais il n'en demeure pas moins que les sénateurs n'ont guère apprécié la « *mauvaise manière* » qui leur a été faite, d'autant plus que les conseillers territoriaux participent du collège électoral sénatorial. Autrement dit, le tableau des effectifs a peu de chances de rester en l'état.

De plus, le gouvernement, en choisissant de faire élire les conseillers territoriaux au scrutin uninominal à deux tours, avec une barre de qualification au second tour à 12,5 % des inscrits, est revenu sur l'accord qui avait été scellé en première lecture au Sénat avec les centristes pour garantir un mode de scrutin permettant la représentation des territoires, le pluralisme et la parité. « *J'ai fait part à François Fillon de ma stupeur* », assure Nicolas About, le président du groupe Union centriste, pour qui le texte issu de l'Assemblée – qu'il qualifie de « *tambouille* » – est « *inacceptable* ».

Pour tenter d'échapper au reproche sur le recul de la parité, le gouvernement a donné son aval, à la dernière minute, à un amendement du rapporteur, adopté sur le coup de 2 heures, qui modifie ni plus ni moins que le financement des partis politiques. Une fraction du financement serait réservée aux formations ayant recueilli 1 % des voix aux élections territoriales dans au moins 350 cantons répartis dans 15 départements. Ce financement serait modulé en fonction de la proportion de femmes et d'hommes présentés par chaque parti à ce scrutin. « *Fumisterie* », fulmine M. About, tandis que le PS dénonce ce « *mauvais coup porté en pleine nuit* ».

Dans la majorité, certains ne cachent pas leur scepticisme sur l'avenir d'une réforme décidément bien mal engagée. ■

Patrick Roger

Exemples de fortes disparités de représentativité des conseillers territoriaux

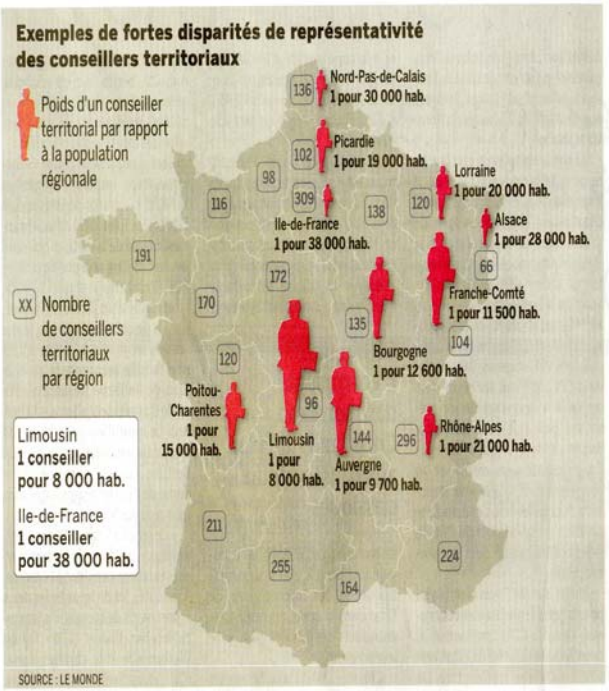

SOURCE : LE MONDE

Le casse-tête de l'outre-mer

La création de conseillers territoriaux en Guadeloupe et à La Réunion a été repoussée par crainte d'inconstitutionnalité du texte présenté. A l'origine, le projet prévoyait le passage de 41 conseillers généraux et 40 conseillers régionaux à 38 conseillers territoriaux en Guadeloupe avec deux exécutifs distincts et de 94 élus actuels à 43 conseillers à La Réunion. Alors que la Martinique et la Guyane se sont prononcées pour une collectivité unique, la Guadeloupe s'est donné un délai de dix-huit mois. Selon la Constitution, tout changement institutionnel doit être approuvé par référendum. Un projet de loi spécifique doit être proposé pour Mayotte, qui deviendra le 101e département de France en 2011.

Revue